الثقافة أولاً وأخيراً

د. طارق حجي

الأعمال الخاصة

مكتبة الأسرة
٢٠٠٠
مهرجان القراءة للجميع
2000
عشر سنوات

الهيئة المصرية
العامة للكتاب

الفاتحة لروح من
أهدى هذا الكتاب

الثقافة أولاً وأخيراً

اسم العمل الفنى : المثلث فى تركيبه   التقنيه : زيت على سيلوتكس
مقاس العمل : ١٣١ × ١١٢ سم

مصطفى عبدالمعطى (١٩٣٨)

مصور حاذق من بين أول دفعة تخرجت من الفنون الجميلة بالاسكندرية تحت عمادة مؤسسها المثال أحمد عثمان .

وقد استطاع مع جماعة التجريبيين «سعيد العدوى ، محمود عبدالله ، مصطفى عبدالمعطى» التى تشكلت فى الستينات أن يحتل مكاناً واضحاً فى تيار الحداثة التى تفجرت بشائرها الأولى فى الستينات على يدى عدد من الفنانين المرموقين . وقد كانت تصاويره الأولى خليطا بين الفن التعبيرى الاجتماعي وبين حرفة تميزت بالحذق فى انجاز نسيج الأسطح . إلا أنه انخرط فى التجريدية الغنائية والهندسية بعدئذٍ منذ السبعينات ، حين عالج الأشرطة اللونية القزحية علي·قمم النهايات فى بعدية الصورة حتى عرف عنه كونه فنانا فضائى المنحى ، وملونا من الطراز الأول.

أحمد فؤاد سليم

الثقافة أولاً وأخيراً

د. طارق حجي



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٠

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الخاصة)

الثقافة أولاً وأخيراً
د. طارق حجى

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان : محمود الهندى

المشرف العام :
د. سمير سرحان

الجهات المشاركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة الإدارة المحلية
وزارة الشباب
التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم

«كتاب لكل مواطن ومكتبة لكل أسرة» تلك الصيحة التى أطلقتها المواطنة المصرية النبيلة «سوزان مبارك» فى مشروعها الرائع «مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة» والذى فجر ينابيع الرغبة الجارفة للثقافة والمعرفة لشعب مصر الذى كانت الثقافة والابداع محور حياته منذ فجر التاريخ.

وفى مناسبة مرور عشر سنوات على انطلاق المشروع الثقافى الكبير وسبع سنوات من بدء مكتبة الأسرة التى أصدرت فى سنواتها الست السابقة «١٧٠٠» عنواناً فى حوالى «٣٠» مليون نسخة لاقت نجاحاً واقبالاً جماهيرياً منقطع النظير بمعدلات وصلت إلى «٣٠٠» ألف نسخة من بعض إصداراتها.

وتنطلق مكتبة الأسرة هذا العام إلى آفاق الموسوعات الكبرى فتبدأ بإصدار موسوعة «مصر القديمة» للعلامة الاثرى الكبير «سليم حسن» فى «١٦» جزءاً إلى جانب السلاسل الراسخة «الابداعية والفكرية والعلمية والروائع وامهات الكتب والدينية والشباب» لتحاول أن تحقق ذلك الحلم النبيل الذى تقوده السيدة: سوزان مبارك نحو مصر الأعظم والأجمل.

د. سمير سرحان

طبعة خاصة لمكتبة الأسرة
بالتعاون مع **دار المعارف**

إهـــــداء ...

إلي الفريقينِ المُتنازعينِ (سياسياً وفكرياً و ثقافياً) في مصرَ اليوم :

- فريقُ الديناصوراتِ التي تقفُ علي أعتابِ الإنقراضِ وهــي تُبشِرُ إما بماضٍ عتيقٍ لا يصلحُ إلا لإلقاءِ مُجتمعِنـــا فــي رحِمِ القرونِ الوسطي أو تُبشرُ بمعالمِ ماضٍ قريبٍ ســـاقَنا لواقعٍ مُهتريءٍ ...
- وفريقٍ يدعو لغدٍ أفضلَ يبدأ بنقدٍ ذاتيٍ ثمَ بصُلحٍ معَ الــذاتِ ثمَ بصُلحٍ مع الآخرِ والعالمِ بأسرهِ وتوافــقٍ مــع مســيرةِ التقدمِ الإنساني (ديمقراطية ... علم ... حداثة ... حريــات عامة ... حقوق إنسان ... إلخ) .

إليهما أقولُ بكلِ ثقةٍ أنه كما إنقرضت ديناصوراتِ العــهدِ الجيوراسي فإنَ أولَهما منقرضٌ أيضاً لا محالة ، وأنَ ثانيــهما سيملكُ الغدَ أبى من أبى وقبِلَ من قبِل ...

طارق حجّــي

مقــدمة .

يعتقد البعض أن "إنجاز عملية الإصلاح الاقتصـــادي" ستكون بمثابة الجسر الذي تعبر عليه مصـــرَ إلـــى بـــر الإستقرار والإزدهار . والحقيقة أن "إنجاز هذه العمليـــة" بنجاح كبير وحقيقي هو من أهم الأمور ، إلا أنه مجـــرد واحد من ثلاثة تحديات تواجهـــها مصـــر اليـــوم وهــذه التحديات الثلاث هي :

- التحدي الأول المتمثل فـــي تحقيـــق الوفـــرة الاقتصادية التي يصعب تصورها بدون اســتكمال ناجح لعملية الإصلاح الاقتصادي بما ينتهي بـــأن تصبح مصر "خلية اقتصاديـــة نشــطة وفعّالـــة وناجحة ومثمرة" .

- والتحدي الثاني المتمثل في تطويـــر الحيـــاة السياسية بما يسمح بقدر ومساحات أكـــبر مـــن الديموقراطية تقود لحـــدوث عمليـــة دارونينـــة اجتماعية في مصر بهدف أن تصل مصـــر إلـــى

مرحلة المشاركة القصوى لأفضل أبناءها وبناتها في عملية صياغة واقعها ومستقبلها .

- ثم التحدي الثالث والمتمثل في "انتصار الحداثة" على أية توجهات أخرى فكرية بما يعنيه ذلك من انتصار "العلم" و"العصرنة" و"التقدم" و"الإنفتاح على الإنسانية" . ولا يعني ذلك على الإطلاق أي موقف سلبي من "الدين" وإنما من "فكر الكهنوت الثيوقراطي" والذي سيبقى دوماً عاجزاً عن إيجاد مجتمع مستقر ومزدهر ومصالح للعلم والعصر والإنسانية . وهذا التحدي الثالث في جوهره تحدي ثقافي وتعليمي .

وهذا الكتاب ، يتضمن فصولاً تتعلق كلها بالتحدي الثالث ، بمعنى أنها فصول تتصل بقضايا فكرية وثقافية إتصالاً يهدف للحداثة والصلح مع العلم ومسيرة التمدن الإنساني دون الإنغماس في عداوة لا مبرر لها مع المقدسات ، إذ أن المشكلة (كل المشكلة) تتعلق بالفكر الماضوي (وليس بالماضي في حد ذاته) وبالفكر المتعصب (وليس بالهوية في حد ذاتها) وبالكهنوت وثقافته (وليس بالدين في حد ذاته) .

ورغم أن الفصول التي يضمها هذا الكتاب بين دفتيـــه كــانت فـــي أصلِها مقالاتٍ نُشرت بالصحف فرادي ، إلا أن وحدةَ الهدفِ والموضوع تجعلها منسجمةً مع بعضها بما يسمح بتجاورها في هذا الكتاب كفصول تتصل كلها بمحور واحد هو دور الثقافة والتعليم في صنع غدٍ أفضل .

طارق حجّـــي

١٠ فبراير ٢٠٠٠ .

- ١ -

مشروع ثقافي لمصر المستقبل .

أؤمنُ بأنَ صنْعَ مستقبلٍ أفضلِ لمصرَ هـو عمليـةٌ لا تتـم إلا بثلاث أدواتٍ . أداةٌ أولي اقتصادية تعملُ علي ايجادِ حيـاةٍ اقتصاديـةٍ ناجحةٍ تحققُ مردوداتٍ عاليةٍ تسمحُ بالوفرةِ الانتاجيـةِ اللازمـةِ لأي برنامجٍ من برامجِ الإصلاحِ . ثم أداةٌ ثانية سياسيةٌ تتمثلُ في توسيـعِ الهامشِ الديموقراطي وبالتالي كفالةُ مشاركةٍ أوسع لإعدادٍ أكبر مـن أبناءِ وبناتِ هذا الوطن في صياغةِ الخيـاراتِ السياسـيةِ لـه . ثـم تـأتي أداةٌ ثالـثةٌ لا تقل أهمية عن الأداتين الأخريين وهـي "الأداة الثقافية" والتي يشترك في صياغتِها وتوظيفِها كلُ ما ينـدرج تحت مسميات المؤسساتِ التعليميةِ والإعلاميةِ والثقافيةِ . وإذا كان لزامـاً علينا أن ننتقلَ من (العمومياتِ) إلي (المحدداتِ) ؛ فإنني أصيغُ في هذا المقالِ معالمَ عدة ركائز أعتقدُ أنها لازمةٌ وحتميةٌ لإيجادِ الجو الثقـافي العام الذي بتوفُـرهِ تتضـافرُ جـهودُ الأدواتِ الثلاثـةِ (الاقتصاديـة والسياسية والثقافية) لصنعِ واقعٍ ومستقبلٍ أفضـل لـهذا الوطـن . ورغم أنَ هذهِ الركائزُ (كلها أحياناً وبعضها أحياناً أخري) تجعلُ "الفكرَ" الذي تقدمه هذه الركائز في خلافٍ مع معظمِ التياراتِ الفكريةِ السـائدة في واقعنا ومع سَدَنَةِ هذهِ التياراتِ (مـن الماركسـيين والنـاصريين والإسلاميين والقوميين وأيضاً أنصار مذهب "بقاء الحال علي ما هـو عليه") إلاّ أن ذلك لا يمنعني من صياغتِها وتقديمِها ليس فقط لإيمـاني العميقِ بصوابِها وحتميتِها ، وإنما أيضاً ليقيني أنها تـهدفُ للـترويجِ لأهمِ معالمِ فكرِ المستقبلِ وهو (التخلي عن الأيدولوجيـا) فالإنسـانيةُ

المتقدمةُ (في اعتقادي) تركت القـــرنَ العشـــرين ومعـــهُ التوجـــهات الأيدولـــوجية ودخلت القرن الحـــادي والعشرين بالإيمـــانِ بـــالعلمِ والحداثةِ والمنافسةِ والديموقراطـــيةِ وحقـــــوقِ الإنســـانِ دونَ أن تـــكونَ هذهِ القيـــم منطلقة من "إطـــارٍ أيدولـــوجي" . بـــــل إن أهـــمّ أدواتِ التفـــوقِ في العالمِ المعاصرِ وهـــي (الإدارةُ الحديثـــة الفعّالة) هيَ أكبرُ دليـــــلٍ علي (أدواتٍ غيرِ أيـــدولوجية) لصنـــعِ الواقعِ والمستقبلِ (أسوةً بالعلمِ والتكنـــولوجيا واللذيـــن لا يســـتندانِ أيضاً لأي خلفيةٍ أيدولوجية) . وفيما يلـــي عـــرضٌ موجـــزٌ للركـــائزِ الأساسيةِ لجوٍ ثقافيٍّ لازمٍ للإصلاحِ الاقتصادي والتقـــدمِ الديموقراطـــي حتـــي تنتـــج الأدواتُ الثـــلاثُ الثمـــراتِ المرجـــوةَ وهـــي الإزدهـــار والاستقراروالسلام الاجتماعي والتآخي الإنساني و صيرورَتنا جـــزءاً إيجابياً فعالاً من أجزاءِ العالمِ المعاصرِ .

الركيزة الأولي : الإيمان بالديموقراطية و الحرية :

حجرُ الأساسِ في أيِّ فكرٍ (وجوٍ ثقافيٍّ عامٍ) يريـــد أن يكـــون متوائماً مع العصر وفي سلامٍ مع العـــالم الجديـــد هـــو الإيمـــان بـــأنَ الديمـــوقراطيةَ هي أعظَمُ منتجاتِ ومنجزات مسيرةِ التمَدُنِ الإنســـاني . ويقيني أنَ المنتجاتِ الكُبرى لمسيرةِ التَمَدُنِ الإنساني قد تحدُثً في ظِـــلِ حضارةٍ مُعينةٍ ، إلا أنـــها تكونُ ثمرةَ تطـــورٍ طويـــلٍ عَـــبرَ مَســـيراتِ الحضـــارةِ الإنســـانيةِ المختلفـــة . كذلـــكَ ، فـــان الإيمـــان بجـــدوي

الديموقراطية يحمي من السقوط في خطيئة الكفر بــها بســـبب كَــوْن التجارُبِ الديموقراطيةِ المتقدمةِ تَشوبُها نواقصٌ ويعتريـــها خلـلٌ فـي بعضِ جوانبها ؟ بـــل - علــي النقيــضِ- يجـب أن يــزدادَ إيمانُنـا بالديموقراطيةِ لمعرفتنا المُؤكدة بأنَ كلَ نظامٍ جيدٍ أنتجَهُ البشر قد يكونُ مُتجهاً صَوْبَ الكمـالِ و لكنهُ لا يبلُغُ حدَ الكمالِ . ولا ينقُصُ ذلك قَـطْ منْ الإيمان بـأنَ البشرية لم تُنتِجُ نظاماً أو فكرةً أسـمى وأرقـى مـن الديموقراطيةِ (بنواقِصِها) . ويسيرُ في محاذاةِ الإيمـانِ بالديموقراطيـةِ الإيمانُ بالحُريات العامةِ وتقديسِها والإيمانُ الموازى بحقوقِ الإنســانِ (حتى لو كانت حركةُ حقوقِ الإنســانِ لا تــزالُ فــي بواكــيرِ عُمرِهـا ويَشوبُها الكثيرُ من النقصِ والخَللِ وأحياناً الكَيلُ بأكثرِ من مكيالٍ) .

الركيزة الثانية : الإيمانُ بالعلمِ والحَداثَةِ :

كذلكَ ، ينبغي أن يكونَ الجــو الثقافي العــام عــامراً بإيمــانٍ قـــويٍ بأنَ مخاضَمَةَ العِلمِ (ومن عِندَهُم العلــم) ومُحارَبَــةَ الحَداثَــةِ (ومن يقودونَ رَكبَ الحداثةِ) هُما خَطــــيئةٌ لا تُغــتَفَرُ ، فالعـــلمُ والحداثةُ يمثلانِ (محركَ) و(وقودَ) التقدمِ و تحســـينِ نوعيـــةِ الحيــاةِ الإنسانيةِ ، فكيفَ لا نكونُ محكومينَ بالإيمانِ العميق بالعلمِ والحداثــةِ ؟ وبديهيٌ أن يكونَ هذا الإيمانُ سبباً لرفضِ من يروجونَ لأفكارِ ماضويــةٍ تجعلُ مجتمَعنا في خصومةٍ مع "العلّــمِ" و تنــافرِ مــع "الحـــــداثةِ" . كذلك ، فإنَ رحلتي مع دراســـةِ الحضــارةِ الإنســانيةِ بوجــهِ عــامٍ

والحضارةِ الغربيةِ الحديثةِ بوجهٍ خاصٍ تجعلُ دعوةَ البعضِ للفصلِ بين المنتجاتِ الماديةِ للحضارةِ الغربيةِ (العلم والتكنولوجيا وثمارِهما) وبين الشِقِ الثقافيِ لهذهِ الحضارةِ تتقلصُ ويتناقصُ أتباعها . إذ أن المُناخ الثقافي العام الذي وُجد في الحضارةِ الغربيةِ هو الذي أنتجَ الشِقَ المادي لهذهِ الحضارةِ . ولا يعني ذلكَ المُحاكاةَ العمياءُ للحضارةِ الغربيةِ بقدرِ ما يعني الإيمانُ بأن مجموعةَ القيمِ الإيجابية في هذه الحضارةِ هي من جهةٍ أساسُ تقدمِها في كل الجوانبِ ومن جهةٍ ثانية فإنها لا تنفي الخصوصيات الثقافية للآخرين والدليلُ علي صحة هذا ما حدث في جنوبِ شرقِ آسيا واليابان حينَ تبنت هذه الشعوب الكثيرَ من القِيمِ الأساسيةِ للحضارةِ الغربيةِ فحققت أشكالاً عديدةً من التقدمِ دونَ أن تخسرَ خصوصياتها الثقافية .

الركيزة الثالثة: الإيمانُ بأنَ هناكَ عالمية للثقافة لا تنقضُ الخصوصيات الثقافية :

كذلكَ يصعبُ تصورَ وجودِ جوٍ ثقافيٍ عام ملائمٍ للعصرِ بدونِ إيمانٌ عميقٌ بأنَ (الفكرَ) و(الإبداعَ) و(العبقريةَ) هي مجالاتٌ توجد فيها مناطقٌ واسعةٌ "لا جنسيةَ لها" ، بمعنى أنها "إنسانية بحتة" . وقد أسهبتُ في الكتابةِ عن هذه المسألة ، وكان آخرُ ما نُشِرَ لي في هذا كان بعنوان (هل للفكر والإبداع جنسية؟) . وجوهرُ هذهِ النقطةِ أنَ

جُـلَ الإبداعـــــاتِ الفكريـــةِ والأدبيـــةِ والفنيـــة تعلـــو فـــوقَ أرضِ الخصوصيات وتحلق في سماء الإنسانية والعالمية . ولا يجعلني ذلـــك أنفى على الإطلاق "الخصوصيات الثقافية" ، بل أنني أدعو دوماً لحـالاتٍ من "الوحدة" في ظل "الاختلاف" كما أدعو لحياةٍ ثقافيـــةٍ تعمـل علـــي إثراءِ المعرفةِ بروائـــعِ إبداعاتِ العـــقولِ الجبارةِ بصرفِ النظرِ كليـــةً عن جنسيةِ أصحابِها . بكذلك ، فإنَ علي آلياتِنا التعليميةِ والثقافيـــةِ أن تظهرَ أنَ الخوفَ مما يسميهِ البعضُ بالغزوِ الثقافي هو خوفٌ هُلامـــيّ ومبالغٌ فيه ، إذ أنَ الذينَ ليسَ عندهم ما يفقِدونه (ونحـــنُ لســنا مِـــن هؤلاء) لا ينبغي أن يتخوفوا من مستجداتٍ ثقافيةٍ سيكونُ معظمَها فـــي الأغلبِ أفضلَ من خِوائِـهِم الثقافي ، أما من عِندهم خصوصياتٌ ثقافيـــة إيجابية فإن مجردَ التعاملِ الحُرِ والواسعِ مع الحضارةِ الغربيةِ لن يكنسَ خصوصياتِهم الثقافية الإيجابية ، لأن لهذه الخصوصياتِ جذورٌ أعمـــقُ وأقوي من أن تكنِسَها الكوكـــاكولا والهامبرجر كمـــا يزعُـــمُ أصحـــابُ نظريةِ "الذئب ... الذئب" . والدليلُ القائمُ أمام أعيننا يتمثلُ في اليابـــان والنماذجِ الناجحة في جنوبِ شرقِ آسيا .

الركيزة الرابعة : الإيمانُ بأنَ الدينَ مصدرٌ للأخلاقِ والقيمِ الرفيعة أما النظمُ السياسية والاقتصادية والاجتماعية فتتغير مع الزمانِ ولا يمكنُ الزعمُ بوجودِ نظمٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ في أي دينٍ :

فكلُ ما "يتصورهُ" البعضُ من نظمٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ تنبعُ من دينٍ منِ الأديان ، ما هي إلا "أفكارٌ بشرية" إستقاها أصحابُها في ظلِ ظروفٍ معينةٍ من فِهمهم الخاص لخطوطٍ دينيةٍ عامةٍ . وفي هذا المفهوم فأنني أؤمنُ أن الأديانَ يُمكنُ أن تُستلهم كمصدرٍ للقيمِ العليا ، ولكنني أرفضُ زعمَ من يزعم أن الأديان (كالماركسية) قد قدمت حلولاً تفصيلية للمسائلِ السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ في كل زمانٍ ومكانٍ . وانطلاقاً من هذا الفِهم ، فأنني أرى أن كلمة (العِلمانية) لا تعنى الكُفر أو (إنكارِ الأديان) أو (الإلحاد) وإنما تعنى أن البشرَ في كل زمانٍ ومكانٍ موكولٌ لهم وضعَ النُظمِ السياسيةِ والقانونيةِ والاقتصاديةِ والثقافيةِ والاجتماعيةِ التي تحكمُ حياتهم وتجعلُ ظُروفها على أحسنِ ما يكون . ومعنى ذلك ، أنني ممن لا يَجِدونَ غرابةً في قولِ البعض (على ندرتهم) أنهم يعتقدونَ بعلِمانيةِ الإسلامِ . بل أنني أعتقدُ أن القولَ بذلك يتضمنُ دفاعاً حقيقياً عن الدين ، إذ أنَ ارتفاعه فوقَ مستوى المتغيرات هو ما يليقُ به كدينٍ . وما لم تغرسُ برامِجَنا التعليميةُ ووسائلُ الإعلامِ هذا الفهمَ للدينِ ، فإنَ

الزمنَ الحالي والأزمنةَ المُستقبليةَ ستكونُ في صِدامٍ هائلٍ مع أولئكَ الذينَ يُريدونَ أن يفرِضوا فِهمَهُم للدينِ كمنهجٍ شاملٍ يقدمُ نُظماً مُتكاملةً في كلِ المجالاتِ الحياتيةِ والمجتمعيةِ .

الركيزة الخامسة : الإيمانُ بأن التجاربَ الاشتراكية كانت كارثة في كل مراتِ تطبيقها :

أفرَدتُ ثلاثةً من كتبي (صدر أولها منذ ٢٢ سنة وصدر آخرُها منذ ١٨ سنة) لنقدِ الفكرِ والتجاربِ الاشتراكيةِ . وسيبقى اقتناعي راسخاً بأنَ الاشتراكية (بمعناها المُستقى من الماركسيةِ) ستبقى بالغةَ العجزِ عن تحقيقِ أيةِ وفرةٍ اقتصاديةٍ أو رخاءٍ اجتماعي أو مجتمعٍ يعرفُ الإزدهارَ . وستبقى من أهمِ مهماتِ من يتوخي تنقيةَ الجوِ الثقافي العام في مصرَ من أسبابِ تأخُرِنا إظهارُ الكوارثِ التي تسببت فيها التجاربُ الاشتراكية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . وحتى ما يعتقده البعض من أن التجاربَ الاشتراكيةَ كانت ذاتَ أثرٍ كبيرٍ علي المجتمعاتِ الرأسماليةِ والتي أفرزت نظماً ذاتَ مردودٍ كبيرٍ على العدالةِ الاجتماعيةِ ، فهو في رأيي (خطأٌ صِرف) إذ أنَ الرأسماليةَ تطورت بعوامل ذاتية خلال القرن العشرين تطوراً كان في صالحِ الاعتباراتِ الاجتماعيةِ . ورغم أنني أعطيتُ دراسةَ الفِكرِ والتجاربِ الاشتراكية آلافَ الساعاتِ ورغم أن كُتُبي الثلاثة الأولى كانت في هذا المجال إلا أن إيماني العميق بعجزِ الفكرِ الإشتراكي عن تحقيقِ أي نجاحٍ

اقتصاديٌّ (وهو أساسُ كل أشكالِ النجاحِ الأخري) إنما جاءني من تجربةِ ممارسة العملِ القيادي الإداري في المؤسساتِ الاقتصاديةِ العالميةِ الكبرى ، حيث رأيتُ بعيني أن أدوات النجاحِ لا توجد بالكاملِ إلا في المنظومةِ الرأسمالية ، وأن انتظارَ تحقيق نفسِ النجاح عن طريق الفكرِ الإشتراكي يماثلُ وهم المتأسلمينَ القائمِ علي اعتقادهم أن المسلمينَ لو إلتزموا بدقائق دينهم (من الصلاةِ و حتي المسواك) فإنهم سيتقدمونَ على العالم الغربي (الكافر) ؛ فالحقيقةُ أن النجاحَ المنشود ليست له أدوات إلاَّ (العلم) و(الإدارة) وكلاهُما في الأزمنةِ الحالية مترعرعٌ في ظلالِ الحضارةِ الغربيةِ . والخلاصةُ ، أنَّ تنقيةَ الأدمغةِ والجوِ الثقافي العام من الأفكارِ والتوجهاتِ والأُطُرِ التي تكونت في ظلِ سيادةِ الفكرِ الاشتراكي هو شرطٌ لازمٌ لوجودِ إنسانٍ عصري قادرٍ علي صُنعِ التقدمِ المنشودِ .

* ملاحظة : أعني بالاشتراكية في كل ما ذكرته في هذا الفصل كل المذاهب الاشتراكية المستقاة من "الماركسية" ولا أعني بأي شكل الاشتراكيات التي نمت في الغرب المتقدم (الاشتراكيات المتقدمة) والتي مثالها الأوضح "الحزب الاشتراكي الألماني" ومثيله في السويد وغيرها .

الركيزة السادسة: الإيمانُ بـأن تجربةَ مصر في الخمسينات والستينات بحاجةٍ لنقدٍ ذاتـي :

رغمَ الشعبيةِ الواسعةِ لحقبةِ وقيادةِ الخمسيناتِ والستيناتِ ، إلا أنني على يقينٍ أنَ تقدمَ هذا الوطن ونمو عواملِ ازدهارهِ واستقرارهِ ستجعلُ الكثيرينَ من أبنائهِ يُدركون أنه من غير العلمِ والمنطق والحكمة عدمُ مراجعةِ وتقييمِ هذهِ الحقبةِ وممارسةِ نقدٍ ذاتي عقلاني غير منطلقٍ من التَشَيُعِ الوجداني والتَحَزُبِ السياسي بما يسمحُ برَصدِ الإيجابياتِ كما يَسمحُ برصدِ الأخطاءِ والسلبياتِ . فمن غيرِ المعقولِ أن يستمرَ الكثيرونَ في واقعِنا في الدفاعُ عن الذينَ تسببوا خلالَ الخمسيناتِ والستيناتِ في العديدِ من النكباتِ وعلى رأسِها نكبةُ الخامسِ من يونيو ١٩٦٧ . كذلكَ ، فإنهُ من غيرِ المنطقي أن تمنعَنا مشاعرُ الإعجابِ والوجدانياتِ من الوقوفِ علي الظواهرِ و القراراتِ التي إتُخِذَت إبّانَ تلكَ الحقبةِ وأدت إلي ما طَرَأَ علي واقعِنا من انهيارٍ في التعليمِ و الأخلاقِ والثقافةِ والاقتصادِ والعديدِ من معالمِ مُجتمعِنا وهو ما كان نتيجةً طبيعية لنظامٍ شِمولي كانَ ضيقَ الصدرِ بالنقدِ كما أنهُ وأدَ تِلكَ الآليةَ اللازمةَ لأي تطويرٍ وتقدمٍ وهي آليةُ النقدِ الذاتي . وإذا كانَ البعضُ يدين حِقبةَ الخمسينات والستينات لصالحِ ما قبل يوليو ١٩٥٢ ، فإنني لستُ واحداً

من هؤلاء ، فما قبل يوليو ١٩٥٢ لم ينجح - في اعتقادي - في تجاوزِ الواقعِ المؤلمِ والذي تمثلَ في طبقةٍ عليا صغيرة جداً ثم طبقةٍ وسطي صغيرة ثم طبقاتٍ دُنيا تشملُ الأغلبيةَ من الشعبِ في ظلِ ظروفٍ حياتيةٍ لا يمكنُ قَبولُها أو غُفرانِ ذنبٍ من سَمَحَ بإستشرائها . كذلك ، فإنني لا أدينُ الخمسينات والستينات لصالحِ العهدِ الساداتي كما يفعلُ البعض ، فأنا أعتقدُ أن السادات كان قائداً ذا رؤية صائبة في الشئونِ الخارجية وأن قرارَ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ثم قرار الإنتقال بالصراعِ لمائدةِ المفاوضاتِ وهو ما أدي لعودةِ كل الأراضي المصريةِ المحتلةِ كانا قرارينِ علي أعلي مستوي من النجاحِ . ولكنني أري أيضاً أنَ إدارتَهُ للشئونِ الداخليةِ كانت أبعدُ ما تكونُ عن الصوابِ ، وأن فِهمَهُ للتحولِ من الإقتصادِ الموجهِ للإقتصادِ الحُرِ وآليةِ ذلكَ كانَ فهماً بسيطاً وخاطئاً . والخلاصةُ ، - هنا - أننا بدونِ تحررٍ من الإرتباطِ العاطفي بحقبةِ الخمسيناتِ والستيناتِ ، سنبقي عاجزينَ عن ممارسةِ عمليةِ نقدٍ ذاتي تُظهِرُ لنا (كمَ) و(حجمَ) الأخطاءِ التي إقتُرِفَت إبّانَ هذهِ الحقبةِ وكانت وراءَ العديدِ من مشكلاتِنا الكُبري لسنواتٍ عديدةٍ . وينطبقُ نفسُ القولِ علي أيٍ عهدٍ سَياسي ، إذ أنَ عمليةَ تقييمهِ تصبحُ مدموغةً بالخطأِ من بدايتِها طالما شابَ التفكيرُ حماسٌ وتعاطفٌ وجداني . فالهوى في اللغةِ العربيةِ كلمةٌ رائعة لأنها تفيدُ (العاطفةَ) كما تفيدُ (السقوطَ) .

الركيزة السابعة : الإيمانُ بحتميةِ الوصـــولِ لســلامٍ شاملٍ في الشـــرقِ الأوســط حتـــى نتجنبَ سقوطَ المنطـــقـــةِ في يـــــدِ العُنفِ والماضويةِ والتخلفِ والفقر:

الحقُ العربي في فلسطين حقٌ لا يُماري . ولكن بنفسِ القـــدرِ فـإنَ الأخطاءَ العربيةَ في حق هذا الحق هي أيضاً حقائقُ لا تُنكـــر ، وأكـبرُ هذه الأخطاء هي النكبات الأربع التالية :

- موقفُ الفلسطينيينَ والعرب من الهجرةِ اليهوديةِ لفلســطين خــلالَ نصفِ القرنِ السابق لإعلانِ قيامِ دولةِ إسرائيل (بما في ذلك الـنزوح العربي خارج فلسطين) .

- رفضُ العربِ لقرارِ التقسيمِ في سنة ١٩٤٧ ثـم دخولـهم الحـربَ ولُقياداتهم علي معرفةٍ بإستحالةِ النصرِ علَي ضوءِ حقائِق الفـوارقِ بينَ الجانبين عسكرياً .

– خطأُ التسببِ (بدون أي مبررٍ) في المواقفِ التي أدت إلـــي هزيمـــة ٥ يونيو ١٩٦٧ .

- خطأُ التخلي عن" أنور السادات" منذ قامَ بزيارتِهِ للقدس في نوفمـبر ١٩٧٧ رغم أن السنواتِ قد أثبتت أنَ (الواقـــعَ) و(الممـــــكنَ) لا يسمحــا بحلٍ أفضلَ مما كانَ السادات يُحاولهُ .

فإذا كان الحقُ العربي في فلسطين لا يُماري ، وإذا كانت تِلك الأخطاءُ الأربعة الكبري لا تُنكَر ، فإن من أوجبِ واجباتنا أن نمارسَ عمليةَ نقدٍ ذاتي لكلِ أساليبِ تعاملنا مع الصراعِ العربي الإسرائيلي . وفي يقيني أن عمليةَ النقدِ الذاتي هذه ستقودُنا لموقِفٍ معتدلٍ قِوامُهُ الإعترافُ بأن (الحلمَ الأمثل) وهو قيامُ دولةٍ ديموقراطيةٍ لا دينية علي كاملِ ترابِ فلسطين يتساوى فيها اليهودُ والمسلمونَ والمسيحيونَ وغيرِهم في الحقوقِ والواجباتِ هذا الحلمَ الأمثل غيرُ قابلٍ للتحقيق علي المدى القصير بسببِ الأخطاءِ الأربعةِ الكبرى التي ذكرتها أعلاه (ولأسبابٍ غيرِها). وعليه ؛ فإن المنطقَ والحكمةَ يحتمانِ ايقافَ نزيفِ الخسائرِ والهزائمِ والوصولِ في أقربِ وقتٍ ممكنٍ لتسوياتٍ بين اسرائيل وجيرانها يتحولُ بعدها اهتمامُ دولِ المِنطَقةِ لبناءِ مجتمعاتٍ عصريةٍ وقويةٍ (من الداخلِ) عن طريقِ حياةٍ اقتصاديةٍ ناجحةٍ ونظمٍ سياسيةٍ تقومُ علي الديموقراطيةِ والحُريات العامةِ مع محاولةٍ جادةٍ للحاقِ بركبِ العلمِ والتقدمِ والحداثةِ . وبدونِ جوٍ ثقافيٍّ عامٍ يكونُ مشبعاً بهذهِ الرؤيةِ فسنظلُ ننظرُ للخلفِ عِوَضاً عن توجُهِ وجوهِنا وعقولِنا و أرواحِنا للأمامِ .

الركيزة الثامنة : الإيمانُ بوجودِ ثقافةٍ عربيةٍ تَربِطُ العربَ ولكنها لا تنفى الخصوصياتِ الثقافيةِ الأُخرى وبالتالي ، فإنهُ ينبغي إثراءُ هذهِ الرابطةِ الثقافيةِ دونَ الوقوعِ في خطأ الاعتقادِ بأَنها تكفي لوجودِ وحدةٍ سياسيةٍ شاملةٍ :

لا شك أنَ (البُعدَ العربي) هو أحدُ أبعادِ ثقافتنا كمصريينَ . ولكن لا شكَ أيضاً أنهُ ليسَ البُعد الوحيد ، فإنَ لنا تاريخاً فرعونياً وقبطياً عظيماً يسبقُ الحقبةَ العربيةَ ، كما أننا تأثرنا كثيراً بحقيقةِ أننا بلدٌ يقعُ علي البحر المتوسطِ ويرتبطُ تاريخياً وجغرافياً وثقافياً بثقافاتِ البحرِ المتوسطِ . وينطبقُ نفس الشيء علي دولٍ عربيةٍ أخري ، فالبعدُ العربي من أبعادِ ثقافاتِ لبنان وتونس والجزائر والمغرب ، إلا أنَ هناكَ أبعاداً أخري في ثقافاتِ هذهِ البلدانِ لا يمكنُ إنكارُها . وعليه ، فإننا يجب أن نُثري الروابطَ الثقافيةَ العربيةَ ولكن ليسَ علي حسابِ الأبعادِ الأخري . ومعني ذلك أننا نشتركُ مع العربِ الآخرين في الإرتباطِ بالثقافةِ العربيةِ ، دونَ أن يكونَ ذلك مَدعاةً حديثٍ عن وحدةٍ سياسيةٍ بناءً علي ذلك الإرتباط الثقافي. فلا شك أن بيننا روابطُ لا تُنكر ، ولكنها لا تصلُ لمرحلةِ (فناء الجزء في الكل) .

بل إن الحديثَ عنْ (وحدةٍ سياسيةٍ عربيةٍ) في ظلِ وجودِ أبعادٍ أخـري لكلِ شعبٍ تخلـقُ وضعـاً من شـأنه أن يحفزَ (الخصـوصيات) لتـدخلَ في صِدامٍ مع (المناطق المشـتركة) وهـذا مـا حـدثَ فـي الخمسينات والستينات وأدي لفشلِ المشـروعِ الوحـدوي العربـي . وعليه ، فإنَ هناكَ مسئوليةً جسيمةً ملقـاة علـي عـاتقِ مؤسسـاتنا التعليميةِ وأجهزتِنا الإعلامية لإصلاحِ الخللِ الذي إستشري خلالَ قرابةَ نصفِ قرن عندما اعتقدنا أنَ ثقافَتنا عربيةٌ صِرف و أهملنا ما لا يُمكنُ إهمالهُ من الأبعادِ غيرِ العربيةِ في ثقافتنا .

الركيزة التاسعة : الإيمانُ بأنَ العولمةَ حقيقةٌ واقعيـةٌ لا ينبغي التعامـلُ معها كاقتـراحٍ أكاديمي وإنما التعايش الفعّـال مـع حقائقِها :

عندما إنهارَ الإتحـادُ السوفييتي والدولُ التي كانت تسيرُ في رِكابـهِ أو تتبعهُ بشكلٍ أو بآخـر ، كان ذلك إيذاناً بإنتهاءِ مرحلةِ الحـربِ الباردة ، وبدأ العالـمُ يري أمامَهُ (دُنيا جديدة) لا تنقسم إلي (مُعسكرٍ شرقي) و(معسكرٍ غربي) . وكان معني ذلـك بالنسـبةِ للمؤسسـات الاقتصاديةِ والصناعيةِ والخدميةِ أنَ كلَ أسواقِ العالمِ أصبحت متاحـةً

أمامها لتصلَ إليها وتتعاملُ فيها مع أسواقٍ جديدةٍ . ومن رَحِمِ هذا الوضعِ الجديد نشأت الحالةُ التي سُميت بالعولمة . وعليه ، فإن (العولمة) بَزَغَتْ من (مطبخٍ سياسيٍّ) يتمثلُ في انتهاءِ الحربِ الباردةِ ومن مطبخٍ آخر (إقتصادي) هو الواقعُ الجديدُ الذي وجَدَ فيه المنتجونَ أنفسهم أمامه . وللأسف ، فإن هناكَ فارقٌ كبيرٌ-هنا- بين ما (ينبغي أن يكون) وبين (ما هو كائن و ما سوف يكون) . والعولمة تنتمي للظاهرةِ الثانيةِ ، فهي -بمعزلٍ عن العدلِ أو عدمِ العدلِ والمنطق أو عدمِ المنطق- شيء يحدثُ وسوف يحدثُ بشكلٍ أكبر وأوسع في المستقبلِ لأنهُ يعكسُ واقعاً خرجَ من رَحِمِ أكبرِ الحقائق المعاصرةِ و هي إنهيارِ المعسكرِ الشرقي و إنتهاءِ الحرب الباردةِ . وعلينا أن نبثَ في جونا التعليمي والثقافي العام إدراكَ حقيقة أن (العولمة) واقعٌ محتومٌ خرجَ من رَحِمِ الأوضاعِ العالمية الكبري ، وأنها ليست (ذنباً) يجبُ الإختفاءَ منهُ وإنما واقعٌ صعبٌ يمكنُ (بل وينبغي) أن نوجدَ لأنفُسِنا في ظلهِ مكانةً طيبةً . مع التيقن من أنَ العولمةَ (شأنَها شأنُ كلِ الآلياتِ الكبيرةِ في المجتمعاتِ الرأسماليةِ) ستُطَورُ من نفسِها ، فلا تمرُ السنواتُ إلاَّ وقد اصبحت شديدةَ الإختلافِ عن صورتها القاسيةِ الحاليةِ (ليسَ بفعلِ عواملَ إنسانية وإنما لأنَ المصالحَ ستُملي ذلكَ) .

الركيزة العاشرة : الإيمانُ بأنَ الكثير قد تمَ إنجازهُ في مصر خلالَ العقدينِ الأخيرين ، إلا أن الكثير مازال في حاجة لأن يتحقق ، وأن الرضا الزائد عن الذات أمرٌ في غايةِ الخطورة :

أعتقد أن مصرَ قد شهدت منذُ سنة ١٩٧٥ (وليس منذ سنة ١٩٨١ كما يُكررُ المتزلفونَ دائماً) جهوداً عديدة لإصلاحِ الحياةِ الاقتصاديةِ وجهوداً أقلَ لإصلاحِ الحياةِ السياسيةِ . وأنَ هذهِ الجهود (بدءاً من المُدنِ الجديدةِ في عهدِ الرئيسِ السادات ومروراً برحلةٍ طويلةٍ من عملياتِ التطويرِ لاسيما منذُ عام ١٩٩١) قد جنبت مصرَ أن تشهدَ انهياراً اقتصادياً واجتماعياً كالذي شهدتهُ روسيا وغيرها . ولكن ذلك لا يعني أن يلتحقَ المفكرُ الحُر بجوقةِ الرياءِ ويأخذُ (معهم) في عزفِ سيمفونيةِ التزلفِ والتملق والتي تُصَورُ ما حدث و كأنهُ (غايةُ المرامِ) . والحقُ أنَ ما حدثَ هو (بعض) وليس (كل) ما ينبغي تحقيقهُ ، وأن إنجازاتِ الحكومَاتِ المتعاقبةِ ليست تفضلاً وإنما هي الحدُ الأدنى المنتظرُ منها ، كما أنه لا يحق لحكومةٍ أياً كانت أن تقارنَ نفسها بحكوماتٍ أخريَ أقلُ كفاءة في أزمنةٍ وأمكنةٍ مختلفة وإنما المنطقي أن نقارنَ أداءَ حكوماتنا بأداءِ حكوماتٍ أخري في دولٍ كانت

من العالمِ الثالثِ وحققت من الإنجازاتِ ما جعلَ دُولَـــها فـــي مصـــافِ الـــدولِ الأكثرِ تقدماً . كذلك ، فأنني أعتقدُ أن ظاهرةَ الرضـــى عـــن النفسِ والمبالغة في ترديدِ ما يُكتب مدحاً عـــن "إنجازاتنـــا" واحتشـــادِ الصحفِ بما يقولُهُ عنا "الآخرون" من المدحِ والثنـــاءِ ، هـــو ظـــاهرةٌ سلبيةٌ ، وقد ساهمَ الإعلامُ المصري في تضخيمِ هذا العيبِ حتى صـــارَ مثارَ حديثِ الكثيرينَ في العالمِ ، بل ولا يساورني شكٌ أن بعضَ الجهاتِ في العالمِ تستعملُ هذا الضعف فينا (لسماعِ المدحِ) لتحقيقِ أغراضِـــها هي . وقد ثبت أن الغربَ كان يتبعُ نفسَ المنهج مع عددٍ من دولِ آسـيا (بل ومع إندونيسيا بالذات) قبل تعرُضِـها للهـــزةِ الكبـــيرةِ التـــي تعرضت لهـــا سنة ١٩٩٧ .

الركيزة الحادية عشر: إصلاحُ التعليمِ المصري :

لا يجادلُ أحدٌ في أن مســتوي معــارفِ وثقافـــةِ ولغـــةِ (سواء كانت لغة عربية أو أجنبية) وإتقانِ خريجِ المـــدارسِ المصريـــةِ (الحكوميةِ) في العشريناتِ والثلاثيناتِ والأربعيناتِ كانَ أفضـــلَ بكثـــيرٍ من مستوي خريجِ المدارسِ المصريةِ اليومَ وخلالِ السنواتِ العشـــرينَ الأخيرةِ. ولا يجادلُ أحدٌ أن هذا (التدهـــورَ) هـــو (تدهـــورٌ كيفـــي) أي تدهورٌ في مستوي التعليمِ والقيمِ التي تُكتَسَبُ أثنـــاءَ التعليـــمِ وليـــسَ (تدهوراً كمياً) . بل أنني أعتقدُ أنَ (التدهورَ الكيفي) هو نتيجـــةٌ لعـــدةِ عواملٍ منها (الحِرصُ علي الكمِ) لا (الكيف) ناهيك عن الإنـهيارِ الراجـــعِ

لأخطاءٍ فادحةٍ في البرامج التعليميةِ والإنهيارِ الراجعِ لتدهورٍ لا ينكرُ في مستوياتِ المدرسينَ . وقد حدثت خلالَ السنواتِ العشرِ الأخيرةِ محاولاتٍ عديدةٍ لإصلاحِ التعليمِ إلا أن معظمَ الجهودِ كانت في (الجانبِ الكمي) سواءً بالنسبةِ لبرامجِ التعليمِ أو عددِ المدارسِ الجديدةِ وتزويدِها بأجهزةٍ أفضل وذلك لا يمكنُ إنكاره ولكنه لا علاقةَ له بالمشكلةِ الأساسيةِ وهي "توعيةُ" التعليمِ و"توعيةُ" المدرسِ و"توعيةُ" القيمِ التي تُغرَسُ في التلاميذِ والطلابِ إبّانَ العمليةِ التعليميةِ . ونحن الآن بحاجةٍ لثورةٍ في التعليمِ تركزُ على جانبِ القيمِ التي تُزرَعُ أثناءَ التعليمِ ، بحيث نضمن غرسَ قيمِ العصرِ الإيجابيةِ بشكلٍ ثابتٍ وقوي . كذلكَ نحن بحاجةٍ لأن نتوقفَ عن الإجتهادِ في المقرراتِ العلميةِ (أي المتصلةِ بالعلومِ التطبيقيةِ) إذ أن كلَ ما علينا أن نتوقف عن الإبتكار هنا (فلسنا بأيةِ حالٍ من الأحوالِ من روادِ العلومِ الحديثةِ) وأن نكتفي بأن تكونَ مقرراتُ الرياضياتِ والفيزياءِ والكيمياءِ والتاريخِ الطبيعي مجردُ ترجماتٍ للمقرراتِ في الدولِ التي سبقتنا في التعليمِ بسنواتٍ ضوئيةٍ (مثل اليابان) . أما في العلومِ الإجتماعيةِ والإنسانيةِ ، فنحنُ بحاجةٍ لأن نعهدَ لمجموعةٍ من أصحابِ القاماتِ الكبيرةِ (من غيرِ مدرسي المدارسِ) ليضعوا مقرراتِ هذهِ العلومِ بشكلٍ عصريٍ وبما يضمنُ خلوها من (أفكارِ الماضويين المسمومةِ) وأن تكون عامرة بقيمِ العصرِ والعلمِ والعملِ الحديثِ .

الركيزة الثانية عشر : الإيمانُ بالإدارةِ الحديثةِ كأساسٍ للتقدمِ الاقتصادي :

لا يوجدُ سببٌ واحدٌ لتقدم كل المجتمعات الناجحة سوى (الإدارة الفعّالة) . فالإقتصادُ الأمريكي وإقتصادياتُ أوروبا الغربية واليابان والنماذجُ الناجحةُ في جنوبِ شرق آسيا هى أدلةٌ واضحةٌ على أنَ (الإدارةَ) تجلبُ (الثروةَ) ، وأن العكس غيرُ صحيح (فالثروةُ لا توفرُ الإدارةَ الناجحة) . بل أن النجاحَ العلمي و التكنولوجي هو ثمرةٌ من ثمارِ الإدارةِ الناجحة ؛ وأيضاً فإن العكس هنا غيرُ صحيحٍ .

الركيزة الثالثة عشر : الإيمانُ بأنَ القطاعَ الخاص هو قاطرةُ التقدمِ الاقتصادي :

أياً كانت مواضعُ القوةِ والضعف في الفكرِ الماركسي بوجهٍ عام والفكرِ الاقتصادي الماركسي بوجهِ خاص ، فإنَ تجربةَ القرنِ العشرين أكدت أن النظم الاقتصادية القائمةَ على التخطيط المركزي أو الاقتصادِ الموجهِ قد تنجحُ علي صفحاتِ الكتبِ ، أما علي أرضِ الواقع فإنها لم تتمكن ولو فى مرةٍ استثنائيةٍ واحدةٍ من أن تحققَ أي نجاحٍ . وفي المقابلِ فإنَ كلَ أشكالِ النجاحِ الاقتصادي سواء في التجاربِ الأوروبيةِ الغربيةِ والأمريكيةِ أو في تجاربِ شرقِ آسيا كانت ترتكزُ علي عبقريةِ المؤسساتِ الخاصةِ وقدرتِها علي توليدِ آفاقٍ من النجاحِ ما كانت تخطرُ

• لأحدٍ ببالٍ . وعليه، فإنَ أملَ مصرَ في ازدهارٍ اقتصادي (يساهمُ في تأسيسِ استقرارٍ إجتماعي) هو أمرٌ مرهونٌ بنجاحِ القطاعِ الخاصِ المصري في النموِ و تحقيقِ الأهدافِ المنشودةِ من وفرةٍ إنتاجيةٍ وخلقِ فرصِ عملٍ عديدةٍ وتواصلٍ مع حركةِ التوظيفِ التجاري العالميةِ للتكنولوجيا . إلا أنَ القطاعَ الخاص المصري والذي عاني مِراراً من الضرباتِ (في الخمسينات والستينات) ثم من البيروقراطيةِ والفسادِ والتخبطِ التشريعي في سنواتٍ لاحقةٍ يحتاجُ لعمليةِ تنقيةٍ واعيةٍ لبيئةِ الاستثمارِ في مصر حتى يكونَ بمقدورهِ أن يتحولَ إلى الشكل المؤسسي المستهدفِ وهو ماسيسمحُ له بتحقيقِ النهضةِ المرجوةِ بما تعنيهِ من عوائدِ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ .

الركيزة الرابعة عشر : شيوعُ ثقافةٍ إيجابيةٍ تجاهَ المرأةِ والأقلياتِ :

لا يمكن تحقيقُ النهضةِ الكاملةِ المرجوةِ ونصفُ المجتمعِ (النساء) يعانينَ من ثقافةٍ ذكوريةٍ قرون أوسطية . وبنفسِ القدرِ فإنَ السلامَ الاجتماعي المنشود يقتضي أن تأخذَ الأغلبيةُ مُبادرةَ معالجةِ كلِ مشاكلِ الأقلياتِ في إطارٍ من الروحِ الحضاريةِ القائمةِ علي إحترامٍ عميقٍ للآخرِ وبعيداً عن الروحِ القرونِ أوسطية من الأقلياتِ .

الركيزة الخامسة عشر : وجـود جـهاز أو أجـهزة إعلامية عصرية وحرة :

دور الإعلام هو تسليط الضوء علي الحقائق العالمية والمحلية والمشاركة في كشف الأخطاء إلى جانب الإثراء الثقافي والمتع الراقية . أما أجهزة الإعلام التي نشأت في العالم الثالث عن طريق خبراء الألمان شرقيين من تلامذة مدرسة جوبلز فإنها إما تندثر مع التطور العالمي وإما أن تواصل عمليات الإضرار البالغة بالرأي العام (واللبيب بالإشارة يفهم) .

. . . .

. . . .

وفي اعتقادي أن قيام وترويج مشروع ثقافي لمصر المستقبل ينهض علي أساس من تلك الركائز هو أمر علي أعلي درجة من درجات الأهمية ؛ وهو كذلك أمر ممكن وغير عسير متي وجدت (الرؤية) ولم نبق أسري الركائز الأخري التي سيكون تمسكنا بها تمسكا تراجيديا بكل أخطاء وهزائم و نقائص و مشكلات واقعنا خلال نصف القرن الأخير .

وإذا كانت تلكَ الركائزُ تضعنا في خلافٍ مع معظمِ الأيدولوجيينَ، فليكن عزاؤنا أننا نعرفُ جيداً ما الذي يمكنُ أن يقودَنا إليه الأيدولوجيونَ من تأخرٍ وتشرذمٍ وهياجٍ اجتماعي وبعدٍ عن العصرِ وإنجازاتِه وربما العودةُ عدةَ قرونٍ للخلفِ.

- ٢ -

نحـــن .. وقيـــم التقـــدم .

لا شك أن الوصولَ بمصرَ للحالةِ التي ينشدها معظمُ المصريين من إستقرارٍ وإزدهارٍ وسلامٍ اجتماعيٍّ وصلحٍ مع العصرِ وتياراته ، لا شك أن ذلك يقتضي إستكمالاً ناجحاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي (ولعل أهمها اليوم تنقية بيئةِ العملِ والاستثمار من الشوائبِ التي تجعل العملَ والاستثمارَ في بلدانٍ أخرى أكثر جذباً لرؤوسِ الأموالِ بصرفِ النظر عن جنسيها) . كذلك لا شك أن تطويرَ الحياةِ السياسيةِ عن طريقِ تأصيلِ وتوسعةِ الهامشِ الديموقراطي هو عاملٌ آخرُ هامُ لصنع ذلك الوطن المنشود . إلاَّ أن (الإنسان) يبقى أهم أدواتِ صنعِ النجاح . وعليه ، فإن برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج تطوير الحياة السياسية يحتاجان إلى جهدٍ ثالثٍ (داخل الإنسان) . ولا شك أن تطويرَ التعليمِ هو أهمُ أدواتِ ذلك . ولا ينكر أحدٌ أن جهوداً عظيمةً قد بُذلت في هذا المجال وأن تعظيماً لا يُنكر قد تحقق لحجم الإنفاقِ على المؤسساتِ التعليميةِ . ولكن إلى جوارِ كل ذلك ، تبقى مسألةٌ أخرى في حاجةٍ لنفسِ الاهتمامِ وهي مسألة "القيم" التي بدون تدعيمها وتأصيلها وترسيخها يكون من الصعب توفير الإنسان المصري القادر على مواجهةِ تحدياتِ العصرِ والتي تعتبر مجموعة من القيم هي أهم أدوات وسبل وآليات هذه المواجهة . وفي هذا المقال أتطرقُ لعشرةٍ من هذه القيم جعلتني تجربةُ الانغماسِ في المؤسساتِ الاقتصاديةِ العالميةِ الكبرى أدرك أنها مثل "المحرك" الذي يقود الإنسان (والمجتمع) للنجاحاتِ المنشودةِ في هذا المجال . وهذه القيم هي كالتالي:

١) قبول الآخر:

رغم أن الموروثَ الثقافي الإنساني كان عامراً بعكسِ قيمـــةِ "قبـــول الآخر" إلاَّ أن التطورَ الكبير خـــلال القـــرونِ والعقـــودِ الأخـــيرةِ لقيّـــم الديموقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان أبرز قيمةَ قبولِ الآخـــر كأحدِ أهمِ القيمِ الإنسانية التي يصعب أن نقول بتوفرها وإنما بدخولـــها – بلا شك – مرحلةِ النضج كقيمةٍ إنســـانيةٍ أساســـيةٍ تمليـــها اعتبـــاراتٌ عديدةٌ . وقبولُ الآخر قيمة نابعة من التسليمِ المعاصرِ بقيمةٍ أخرى هـــي "التعددية" بمعناها الواسع ، فتعدديةُ الحياة هي ليست فقط من معالمـــها وإنما من أسبابِ ثرائِها . وقبولُ الآخر قيمةٌ ترتبطُ – كما أسلفت – بقيّـــمِ الديموقراطيةِ والحرياتِ العامةِ وحقوقِ الإنسانِ ولكنها ترتبـــطُ بنفـــسِ القدرِ بالتعدديةِ التي هي سمةُ الحياةِ ومصدرُ ثرائِها .

ومن المهم للغايةِ أن تتضافر جهودُ التعليمِ والإعلامِ والثقافةِ لغـــرس قيمةِ قبولِ الآخرِ في الوجدانِ من الصغر وتدعيمها عبر سنواتِ التكويـــن .. . سواء كان الآخرُ هو الآخر من وجهةِ نظـــرِ الجنـــسِ (العـــرق) أو الثقافةِ أو الدينِ أو اللونِ أو العاداتِ أو التوجهاتِ السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعية .. . إلى آخره . ويزيدُ من ضرورةِ غـــرسِ قيمـــةِ قبـــولِ الآخر أن البشريةَ تدخلُ القرنَ الحادي والعشرين بمعطياتٍ جديـــدةٍ مـــن أبرزها سقوطُ الجدران بين الدولِ والشعوبِ وانتقالِ التجـــارةِ ووســـائلِ الإعلامِ بين الدولِ والشعوبِ بسهولةٍ كبيرةٍ وبدون موانعٍ عديدةٍ –هـــو

ما ينبئ بأن "التعاملَ مع الآخرين" سياسياً واقتصادياً وثقافياً سيكون في المستقبلِ أكبرَ وأوسعَ وأعرضَ مما كان في الماضي . ولا يُتصور حدوث هذا التعامل الكوني الواسع والعابر للحدود مع بقاءِ تراثِ الإنسانيةِ (النسبي) من عدمِ قبولِ الآخرِ . فالتعاملُ الواسع مع عدم قبول الآخر مقدمةٌ حتميةٌ للمواجهةِ والصراعِ (وربما الصدام) وليس مقدمةً للتعاونِ وتبادلِ المصالحِ والنمو . وهكذا ، يصبح قبول الآخر من زاويةٍ "قيمةً إنسانيةً" تلخص تطور مفاهيم الديموقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان ومن زاويةٍ أخرى "قيمةً نفعيةً" حيث يستحيل بدونها التعامل الواسع بين كافة الأطراف (وهو حقيقة مؤكدة) إلاَّ في ظلِ قيمٍ إيجابيةٍ في مجال قبول الآخر . وتكفي نظرةٌ واحدةٌ لأحوالِ أوروبا الغربية سنة ١٩٣٩ وأحوالها اليوم (بعد ستين سنة) لنرى الرحلةَ الكبيرة التي قطعتها أوروبا في قبول الآخر (داخل المنظومة الأوروبية) . وهو ما يثبت إمكانيةِ إحرازِ تقدمٍ إنسانيٌ كبيرٍ في هذا المجال بين فرقاءٍ عديدين بشرطِ توفرِ عواملٍ عديدةٍ أهمها "الإرادة السياسية" لحدوث قبول الآخر ، وهو أمر أكثر احتمالية في ظلِ النظمِ الديموقراطية وأكثر صعوبة في ظلِ النظمِ الأوتوقراطية . ولغرسِ وتدعيمِ قيمةِ قبولِ الآخرِ فوائد لا تحصى لمجتمعٍ مثل مجتمعنا المصري ، إذ تسمح له بإقامة علاقات جوار (مع الآخرين) أكثر سلمية وسماحاً بالنمو ، كما أنها تسمح له بسلامٍ داخلي لا أمل في التقدم بدونه . ولا شك أن تجارب بعض الدول المعاصرة تحت نظمِ حكمٍ

شموليةٍ أذكت النعرات القومية قد خلق مُناخاً عاماً يناقض المرغوب في هذا المجال ، ولكن الصورةَ ليست مستحيلةً ، إذ أن توفرَ الإرادةِ السياسيةِ لإحداثِ التغييرِ في هذا المجال كفيلٌ باستئصالِ معظمِ آثارِ مرحلةِ النعراتِ القومية (والتي واكبها فشلٌ سياسيٌ وعسكريٌ واقتصاديٌ بلا حدودٍ أدى لبزوغ نعراتٍ أُخرى أصولية زادت الطينةَ بلة) .

ورغم أن برامج التعليم لن يكون بوسعِها وحدِها غرس وتكريس هذه القيمة الأساسية (قيمة قبول الآخر) لإنتاجِ مواطنٍ عصري قادرٍ على خلقِ سلامٍ داخلي (مع الآخر في الداخل) وسلامٍ خارجي (مع الآخر في الخارج) إلاَّ أن دورَ برامج التعليم يبقى هو الأهم في هذا المجال وإن كانت أدوارُ الإعلامِ وأجهزةِ الثقافةِ والقدوة العامة التي تجسدها القياداتُ هي أيضاً من أركانِ تحقيقِ المرادِ في هذا المجال . ويقتضي المنطقُ أن أذكر أن "كتابةَ هذه الأفكارِ" أسهلُ بكثيرٍ من تطبيقها لا سيما في ظل مُناخٍ عامٍ خلق كادراً بشرياً من المثقفين الرسميين الذين لا يزال عددٌ كبيرٌ منهم يؤمن بشعاراتِ حقبةِ إزكاءِ النعراتِ القوميةِ وما تحمله في طياتها من نقضٍ كاملٍ لقيم قبولِ الآخر ، ولكن المنطق يجعلني أيضاً أقول أن معظم المثقفين الرسميين يسهل عليهم تغيير البوصلة عندما تتجه الإرادةُ السياسيةُ صوبَ هدفٍ آخرِ – والمرجو هنا أن يكون هذا الهدف هو ترسيخ وتدعيم قيم قبول الآخر .

٢) قبول النقد وتعلم النقد الذاتي:

عندما يسقط طفلٌ صغيرٌ عندنا على الأرض وتصطدم رأسه بالأرضِ أو بجسمٍ آخرٍ ، فإن المحيطين به يقومون (لتهدئته) بضربِ الأرضِ أو الجسم الذي إصطدم به .... ويكون ذلك أولَ تلقينٍ واضحٍ للطفل لقيمةٍ سلبيةٍ كبرى من قيم حياتنا وهي أن "شيئاً آخراً" هو دائماً المسئولُ عن كل ما يحدث لنا ولا يرضينا . وهناك عشرات بل ومئات الأمثلة لذلك ، ولكنها تغرس في الوجدان أن المسئولَ عما يحدث لنا "شيءٌ آخرٌ" خارجنا" . وتكون تلك هي المادة الخام التي تُصنع منها جوانباً بالغة السلبية من جوانب تفكيرنا (المكتسب وليس المحتوم) .. . وأبرز هذه الجوانب عدم تقبل النقد ، فكيف يقبل النقد من نشأ على الاعتقاد بأن شيئاً آخراً هو المسئول دائماً عن الأخطاء والخسائر والمصائب . كذلك يتكون مناخٌ ثقافيٌّ عامٌ لا يكون التعود على النقد الذاتي أحد مكوناته . وأخيراً ، نكون نهباً للإيمانِ الأعمى والمطلق بنظريةِ المؤامرةِ ، والتي جوهرها أن ما يحدث لنا ولا يرضينا هو من صنعِ (أو تآمر) جهةٍ ما أخرى ، دونِ أن نضيع أي وقتٍ في النظر إلى احتمالاتِ مسئوليتنا نحن عما حدث .

وتنتج هذه العوامل معاً مواطناً سلبياً يعتقد أن الدنيا تسيرُ وفق مؤامرةٍ عليا وأن مشاكلَ المجتمعِ وعيوبه هي من ثمارِ هذه المؤامرة وأن مصيرَه الفردي شبه محكوم عليه بمسارٍ محددٍ من جانبِ عوامل

خارجيةٍ ، وكل ذلك يصنع إنساناً من الصعب تصديه لعيوبِ الواقع وعمله على تغييرها ، فتغييرُ الواقع لا يمكن تصوره بدون "إرادة التغيير" وهي حالة لا يمكن تصورها عند من لا يقبلون النقد ولا يكون النقد الذاتي أحدَ مفرداتِ عقلهم وتفكيرهم وثقافتهم وكذلك عند من يؤمنون بأن الدنيا وأحداثها تسير وفق تفاصيلِ مؤامرةٍ كبرى . وإذا نظرنا إلى نوعيةِ الجدلِ والحوارِ الذي يتم سواء بين المثقفين بصفةٍ شخصيةٍ أو على صفحاتِ الجرائدِ والكتبِ حول قضايا عديدة لرأينا بوضوح ضآلة الاستعداد لقبول النقد وانعدام القدرة على النقد الذاتي وهو ما يحوّل الخصم في الحوار "في معظم الأحوال" إلى شيطانٍ ومجرمٍ وخائنٍ وعميلٍ ... ويندر في ظل ذلك أن يبقى الحوارُ متركزاً حول موضوعه الأول ، إذ سرعان ما تتسع الدائرةُ ويصبح الرفضُ لا لفكرةٍ طرحها فلانٌ وإنما يتحول الرفضُ إلى رفضٍ كلي لفلانٍ هذا وعقلِه وتفكيرِه وأخلاقِه وكل ما يمكن الوصول إليه من جوانبِ حياته .

وفي ظل تواري قيمةِ قبولِ النقدِ وعدم التدرب على النقدِ الذاتي والإيمانِ بالمؤامرةِ وجد مناخٌ ثقافي قُتل فيه فرج فودة وطعن في عنقه أحد أكبر أسباب فخر مصرَ وهو الأديب الفذ الأستاذ/ نجيب محفوظ وتطاول أطفال (من الناحية الثقافية) على طه حسين (ذلك الشمس التنويرية التي أشرقت في سماء حياتنا لأكثر من نصف قرن) وصودرت كتبٌ يَشعر الإنسانُ بالعارِ عندما يكون من بينها كتاب "النبي" لجبران

خليل جبران وتم جلد (معنوي) لرجل اجتهد (وربما أصاب وربما أخطــأ) هو الدكتور/ نصر أبو زيد وأُلقيت أكوام من الحجارةِ على كاتبٍ آخر هو الأستاذ/ علي سالم لأنه كانت لديه شجاعة أن يكون مختلفـــاً .... إلـــى آخر الأمثلة العديدة لقروحٍ في حياتنا الثقافية ما هي إلاَّ ثمـــار مباشـــرة لشيوعِ قيمٍ سلبيةٍ مثل عدمِ قبولِ النقدِ والتكوينِ الفكري بمعزلٍ عن قيمةِ النقدِ الذاتي ثم الوصول إلى "الإيمان المطلق بالمؤامرةِ" والـــذي يجعــل البعض يمسك في يديه الحجارة بدلاً من القلم .

٣) ترسيخ الموضوعية:

الإنسان بطبيعته أكثر ميلاً للشخصانية عن الموضوعية أي أن ينظر للأمور من خلال شعوره وعلاقته بها أكثر من أن يكون متجـــرداً مـــن ذلك وينظر للأمور من خلال معايير وضوابط تبعد كثـــيراً عـــن ذاتـــه وتقترب أكثر مما يُظَن أنه المنطقُ والصوابُ (رغم نسبية هذه المفـاهيم أيضاً) . ولكن مسيرةَ التمدنِ الإنساني (وهي مسيرة يمكن وصفها لحــدٍ بعيد أنها لا تنتمي لجنسٍ واحدٍ أو حضارةٍ واحدةٍ أو مكانٍ واحدٍ) هـــذه المسيرة دفعت العقلَ الإنساني (لا سيما في المجتمعاتِ الأوفر نصيباً من التعليم والثقافة) إلى الاقترابِ من رصيف الموضوعية (نسبياً) والابتعـاد عن رصيفِ الشخصانية أو الذاتية (نسبياً أيضاً) . ولكـــن الواضـــحَ أن الشعوبَ التي حظت بحياةٍ ديموقراطيـــةٍ اســتقرت ونمـــت (ولا أقـــول اكتملت) كان لها نصيبٌ أوفر (نسبياً) من إتسام التفكير بالموضوعيـــةِ

أما الشعوبُ التي لم تسمح لها ظروفُها بحياةٍ ديموقراطيةٍ مستقرةٍ وناميةٍ فقد استفحل فيها البعدُ في التفكيرِ عن الموضوعية . واتسامُ التفكيرِ بالموضوعيةِ ليس صفةً بيولوجيةً لجنسٍ دون آخر وإنما هو نتيجة مكتسبة لمرانٍ وتدريبٍ وتعليمٍ وتثقيفٍ يُعطي لقيمةِ الموضوعيةِ حقّها من الإكبار والاهتمام - لا على سبيل الترف الفكري وإنما لفائدتها العملية القصوى على كل المستويات . ومن المؤكد أن برامج التعليم والثقافة والإعلام والمنابر المهمة الأخرى (ومنها من الناحية النظرية المنابر الدينية) بوسعها العمل على تأصيلِ درجةٍ أعلى من الموضوعيةِ ، وإن بقت الحقيقةُ الكبرى متمثلةً في أن نمو واستقرار واتساع وتأصيل الديموقراطية هو المنتج الأكبر لمناخٍ ثقافيٍّ عام يمكن أن تزدهر فيه الموضوعيةُ . وهنا فإنني أتحدث عن ديموقراطيةٍ حقيقيةٍ وليس "أطر ديموقراطية" في ظل "منظومة أوتوقراطية" .

٤) تدعيم روح الفريق:

خلال نحو عشرين سنة أمضيتها في مؤسسة دولية (متعددة الجنسيات) كان العاملون فيها ينتمون لأكثر من سبعين جنسية راقبت عن قربٍ عدم قدرة أعدادٍ كبيرةٍ من المصريين على العمل ضمن فريق . فحتى المتميزين منهم يجنحون للعمل منفردين ، أما إذا وضعوا ضمن فريق (مع آخرين) فسرعان ما يظهر عدمُ الانسجام والانشقاقُ

وأحياناً كثيرة الانسحابُ من الفريق . وقد أتاحت لي هذه السنوات أن أرجع هذا العيب لسببٍ رئيسي وأسباب أخرى فرعية . أما السببُ الرئيسي ، فيتمثل في أن الإنسانَ المصري يمضي كل سنوات التعليم وهو جالس على مقعدِ المتلقي . فهناك مدرسٌ ثم أستاذ يقوم بالشرحِ ، أما التلميذُ أو الطالبُ فيقوم بدورِ المتلقي . وقد لاحظ المصريون الذين التحقوا بجامعات غربيةٍ وبمعاهدِ عليا للتدريبِ أن الإنسان الغربي في هذه الجامعات والمعاهد (وقبل ذلك في المدرسة) يعتاد على تقسيمِ الفصل إلى مجموعاتٍ صغيرةٍ يُعهد لكل مجموعةٍ منها بدراسةِ موضوعٍ أو مسألةٍ ثم يعودون بعد العمل كمجموعةٍ ليقدم أحدُهم (نيابةً عن المجموعةِ) حصيلةَ الجهدِ المشترك . ويحدث ذلك في المدرسةِ ثم في الجامعةِ أو المعهدِ ثم في كلِ برامج التدريبِ والتي تتواصل حتى بالنسبةِ لكبارِ المسئولينِ في أيةِ مؤسسةٍ صناعيةٍ أو اقتصاديةٍ . وهنا يبرز الفارقُ الكبيرُ بين دورِ المتلقي الذي ينتهي بامتحانٍ يتحمل فيه كلُ إنسانٍ نتيجةَ عملِه وبين العملِ الجماعي الذي يتأصل منذ صغر السن ويعتاد الإنسانُ عليه وعلى نتائجه (أي النجاح الجماعي أو العكس) . وإلى جانب ذلك ، فإن عدمَ رغبةِ الكثيرين عندنا في تحملِ نتائجِ المسئولية أصلاً تزيدُ من رفضهم لفكرةِ العمل الجماعي ، فإذا كان الإنسانُ لا يُحب أن يُسأل عن نتيجةِ عملِه الفردي فكيف يقبل أن يُسأل عن نتيجة عمل جماعي اشترك فيه ؟؟ وإصلاحُ هذا الجانب السلبي (بدرجةٍ كبيرةٍ) ممكنٌ من خلال إدخالِ فكرةِ العملِ

الجماعي وتقسيم التلاميذ والطلاب إلى مجموعاتٍ صغيرةٍ تعمل معاً كفريقٍ واحدٍ كأساسٍ من أُسسِ العمليةِ التعليميةِ . ومما لاشك فيه أن فقرنا الشديد للأساليب الإدارية العليا العصرية يُساعد على تفاقمِ هذا الجانب السلبي ، فالرئيسُ الشرقي (في العمل) والذي لا يمت بصلةٍ في معظمِ الحالاتِ لنمطِ المديرِ التنفيذي العصري لا يمتلك القدرةَ على بثِ روحِ الفريق ، بل أنه في أغلبِ الحالاتِ يعملُ على تفريقِ العاملين وجعل اتصالاته بكل منهم مباشرة إما لعدم تكوينه تكويناً سليماً من الناحية الإدارية وإما لاعتقادهِ أن ذلك يكفلُ له قدراً أكبر من السيطرةِ على التنظيمِ . كذلك ، فإن بعدنا لسنواتٍ عن التواصلِ (في العملِ والصناعةِ بالتحديدِ) عن العالم الخارجي جعلت أعداداً كبيرة منا لا تدرك القيمةَ المُضافة للعملِ الجماعيِ حيث تتم الاستفادةُ من أشكالٍ مختلفةٍ من الذكاءِ والخبرةِ والشخصيةِ والخلفيةِ والتعليمِ ، وهو ما يُثري العملَ بشكلٍ كبيرٍ .

٥) غرس قيمة حب الإتقان:

تُعاني معظم المجتمعات التي عرفت مرحلةً طويلةً من الاقتصادِ المركزي (الاشتراكي) من إنهيارٍ حادٍ في قيمةِ الإتقانِ والتي تميّز المجتمعات السائرة على طريق التقدم . والاستثناء الوحيد في هذا المجال يوجد في جنوب شرق الصين الشعبية بسبب القرب من نماذج عملاقةٍ لمجتمعاتِ الإتقانِ (مثل هونج كونج وتايوان واليابان) وكذلك

لسهولةِ التحولِ إلى روحِ الإتقانِ عند شعبٍ مجبولٍ على حبِ وتقديسِ العملِ الجماعي . إلاّ ان الظاهرةَ تبقى واضحةً ، ففي ظل النظم الاقتصادية الاشتراكية تخفت المنافسةُ وتوجد درجةٌ عاليةٌ من الحمايةِ للمنتجاتِ والخدماتِ المحلية مما يقلل من الدافعِ للإتقان . ورغم أن هناك شعوب تميلُ للإتقانِ أكثر من غيرها (مثل الشعوب الجرمانية) إلاّ أنه لا يوجد أي دليلٍ علمي على أن لذلك تفسير عرقي أو بيولوجي . بل أن التفسيراتِ التاريخيةِ تبدو أقوى بكثير مما يجعلنا نجزم بأنها (مزايا مكتسبة) وليست (مزايا فطرية) . ولا سبيل لتعميقِ الدافعِ للإتقانِ إلاّ بالمزاوجةِ بين اقتصادِ السوقِ (القائم على الشكل المؤسسي وليس شركاتِ الرجلِ الواحد) وبين التعليمِ الذي يسعى (ضمن ما يسعى إليه) لتلبيةِ احتياجاتِ السوقِ من التعليمِ والتخصصاتِ والمهاراتِ .

٦) تأصيل الشعور بعالمية المعرفة:

سواء رفض الإنسانُ الظاهرةَ التي تسمى بالعولمةِ أو إعترفَ بها كأمرٍ واقعٍ فإن المؤكدَ أن انتقالَ المعلوماتِ والمعارفِ والأفكارِ والاختراعاتِ بل ونظمِ الإدارةِ والتسويقِ عبر حدود الدول بدون عائقٍ سيكون من أهمِ معالمِ المستقبل . ويعني ذلك أنه لن يكون بوسعِ أحدٍ أن ينشد التقدم والنجاح الاقتصادي دون أن يكون منفتحاً على كل ما لدى الآخرين من تطوراتٍ تكنولوجية وأفكارٍ ونظمٍ . ويستلزم ذلك أن

يكون الإنسان مهيئاً من صغر سنه ومن سني تعليمه الأولى لقبولِ حقيقةِ عالميةِ المعرفةِ وأن الانغلاقَ على الذات سيكون ضرباً من الانتحار للمؤسساتِ والمجتمعاتِ .

ولا شك أن النظامَ التعليمي الياباني هو الرائدُ في هذا المجال ، فهو نظامٌ تعليميٌ يُعد الإنسانَ الياباني للبحثِ عن كل أشكالِ المعرفةِ في أي مكانٍ وألاّ يكون مجالُ ذلك العلوم التقنية فحسب بل كل شيء من نظمِ الإدارةِ لأفكارِ التسويق لصيحاتِ الموضة في الملابس إلى الفنِ والثقافةِ وغيرهما ، فعن طريق هذا الاستعداد المغروس في الإنسان الياباني يكون دائماً قادراً على التطويرِ والتعليمِ واكتسابِ المعارفِ والتقنياتِ والخبراتِ الحديثةِ .

والمؤكد ، أن هذا الانفتاحَ على العالمِ والإيمانِ العميق (والمطبق علمياً) بعالميةِ المعرفةِ لم يكن على حسابِ الخصوصياتِ الثقافيةِ اليابانيةِ ، وهو هاجس يصيب البعضِ عندنا بالرعبِ من فقدانِ الذات ، وهو رعبٌ وهميٌ ، بل أنني أجزم أن الذين سيفقدون الذات أي سيفقدون خصوصياتهم هم الذين لن ينفتحوا على العالم ويقبلوا - بإيمانٍ - كل ما تعنيه عبارةُ "عالمية المعرفة" .

٧) إقامة التوازن بين الانتماء للماضي والحاضر والمستقبل:

يقول عملاقُ الأدب العربي عباس العقاد:

أجدادكم إن عظموا وأنتم لم تعظموا

فإن فخَركم بهم عارٌ عليكم مبرمُ .

وهي رسالة على الكثيرين منا أن يعوها . فثقافتنا المعاصرة تشهد خللاً كبيراً بين تقديس الماضي (والصواب أن نعرف الماضي لا أن نقدسه) وبين الاهتمام بدورنا الآتي والمستقبلي بين شعوب العالم . وهو خلل يتعاظم فيه تقديسُ الماضي مع عدمِ اهتمامٍ مماثلٍ بالدورِ الذي نلعبه في الحاضر والدور الذي سنلعبه في المستقبل في كل المجالاتِ (العلوم والفكر والأدب والفن والرياضة ... الخ) . ولا شك أن الإعلامَ الحر هو القادر (مع غيرِه من المؤسساتِ) على إقامةِ هذا التوازن الضروريِ بين "الفخر بالماضي" (وهو من حقنا) وبين الشعورِ بأن من مقتضياتِ المنطق أن يكون فخرُنا بدورٍ حالي نلعبه على مسرحِ العالمِ محلَ اهتمامِنا بنفسِ قدرِ اهتمامنا بالفخرِ بالماضي .

٨) تأصيل الشعور بالمسئولية :

أشرت في النقطةِ الثانيةِ من نقاطِ هذا المقال إلى كيف استشرى في عقلنا الشعورُ بمسئوليةِ الغيرِ دائماً عن كل ما يحدث ؛ وأوضحت

عواقبَ ذلك وسلسلة النتائج التي تنجم عنه . ومن زاويةٍ مغايرةٍ تماماً أقول أن علينا أن نعمل من خلال تعاونٍ منظمٍ بين برامج التعليم والشباب والإعلام والثقافة على خلقِ شعورٍ قويٍ عندِ الفردِ بأنه على النقيضِ "مسئولٌ" بالمعنى الإيجابي والسلبي لهذه الكلمة . مسئول - إيجابياً - عن صنع نفسه وصياغة حياته ومسئول - سلباً - عن كل ما يحدث له في الحياةِ من جراء عدم كونه تنافسياً بالقدر اللازم . وإذا كانت المبالغةُ تفيد أحياناً في إيصال الرسالة المقصودة ، فإنني أدعو القراء لمقارنة درجة الشعور بالمسئولية عند المواطن الياباني والذي يمكن أن تأخذه الانتحار إذا بلغ تقصيره في عمله حداً بعيداً وبين "ثقافة معلهش" التي تعم لدينا.

إن كل برامج التعليم والشباب والإعلام والثقافة مطالبة بأن تُرسخ في وجدان الإنسان المصري منذ سني حياته الأولى تلك الفكرة التي أثارت إعجابي منذ ربع قرن عندما كنت مولعاً بقراءة أعمال الفيلسوف الفرنسي سارتر والتي جوهرها أن الإنسان هو الذي يصنع غده .. . وما أبلغ العبارة التي قالها كاتب وجودي آخر عندما قال (لا يوجد شيء اسمه المستقبل ، فالمستقبل هو ما نصنعه اليوم في مطبخ الزمن الراهن) .

وإذا كان من الطبيعي في ظل نظم الحكم الشمولية أن يتلاشى شعورُ الإنسان بأنه مسئولٌ عن صياغةِ الحياة (لأنّ غيره يقوم بذلك نيابةً

عنه) فإن الحياةَ في ظل الديموقراطية (أو في ظل السعي لاستكمال الديموقراطية) تحتاجُ لإنسانٍ ذي شعور مختلف تماماً بالمسئولية .

ومن المهم أن يكون واضحاً أن طولَ عهودِ الناسِ بالاستبدادِ هو السببُ الأول وراء تقلص الشعور بالمسئولية ، فهذا الشعور مرهون بالشعور بقدرة الإنسان على التأثير في مسار الأشياء ولو قليلاً ، أما عندما يعم الشعورُ بعدم جدوى وأثر رأي الإنسان ، فإن الشعور بعدم المسئولية يستشري بلا حدود .

٩) ترسيخ الإيمان بأن "التعددية" تثري الحياة:

الاختلاف في الجنس والعرق والدين والحضارة والثقافة والفكر والعادات وأساليب الحياة والتفكير هو جزء أساسي من نسيج الحياة البشرية . وهو أيضاً مصدر ثراءها وخصوصيتها . وبدون ترسيخ الإيمان بذلك في عقول الناشئة من الصغر وبشكل إيجابي يؤَصل أن الاختلافَ لا يعني التفاضل فإننا نكون بصدد عقول سيصعب عليها بعد سنواتٍ قليلةٍ أن تتعامل مع عالمٍ لا مجال فيه لمن لا يحترمون - بعمقٍ - تعددية الحياة وما يعنيه ذلك من قيم أخرى تكلمت عن بعضها في هذا المقال مثل قبول الآخر وقبول النقد والنشأة على القيام بالنقد الذاتي والقدرة على التعامل مع ظاهرة عالمية المعرفة والاقتصاد الطاغية في هذا العصر والتي ستستفحل في المستقبل .

١٠) الإعجاب بالعظمة بكل أشكالها:

ذكرت في مقالٍ حديثٍ لي عن الدكتور/ أحمد زويل أهمية أن نغرس في نفوس الصغار في هذا المجتمع الإعجاب بالعظمة الإنسانية (المصرية وغير المصرية) في كل صورها وأشكالها . وقلت أن من الواجب علينا أن نملأ مياديننا العامة بتماثيل النابغين وأن نغرس من الصغر (من خلال برامج التعليم) حبَ العظمةِ في النفوسِ ، لأن الشعوبَ التي لا تفعل ذلك تفقد العديد من أبناءها الموهوبين والذي لا يُكتَشَفون لأن المناخ العام لا يعمل على شحذ همم العديد من أبناءه ليقتدوا بأمثلةٍ ظاهرةٍ أمامهم للنبوغ والعظمة .

كانت تلك أهم القيم التي علينا أن نهتم بغرسها في العقول والنفوس (ولا سيما عقول ونفوس الصغار) إذا كنا نريد أن يكون وراء برامج الإصلاح المختلفة "إنسانٌ" قادرٌ على صنعِ مكانةٍ بارزةٍ لمصرَ تحت شمسِ المستقبلِ .

- ٣ -

الثقافـــة .. أولاً وأخيراً .

لا ريب أن عدةَ دولٍ من دولِ العالمِ الثالث تملك كوادراً بشريةً مثقفةً بشكلٍ ممتازٍ وثريٍ ؛ ولكن المشكلة تكمنُ في أن السوادَ الأعظم من هؤلاء من الذين احترفوا الثقافة أي جعلوها مهنتهم . فهم إلى جانبِ كونهم مثقفين فإنهم يعملون أيضاً بالثقافة . أما خارج دائرةِ هذا الكادر البشري المثقف وأعني دائرة المثقفين ، فإن وجودَ كوادرٍ بشريةٍ مثقفةٍ في هذه الدول يكاد يكون أمراً نادراً . وتعني هذه الملاحظة ، أن دول العالم الثالث لديها "أهل فكر" من بين أفراد دائرة المثقفين ، ولديها أيضاً "أهل فعل" خارج دائرة المثقفين ، والسواد الأعظم من هؤلاء لم تدخل الثقافةُ الثريةُ في تكوينهم . وهو ما يعني أنه باستثناء "أهل دائرة الثقافة" فإن أهلَ الفعلِ في هذه المجتمعاتِ في عشراتِ الميادين والمجالاتِ العملية والعلمية والصناعية والاقتصادية والخدمية لم تكن الثقافةُ من بين مكوناتهم الأساسية .

وقد دلتني تجربةُ التعامل الوثيق مع الحضارة الغربية للتعرف على الصورةِ المعاكسةِ والموجودةِ في البلدان الأكثر تقدماً في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وبعض بلدان شرق آسيا . ففي هذه البلدان يرى الإنسانُ ويلمس وجودَ المكوّن الثقافي خارج دائرة المثقفين الضيقة ، بل ويجد ثراءً ثقافياً مذهلاً عند قياداتِ معظم الميادين والمجالات التي ذكرتها (وأعني المجالات العملية والعلمية والصناعية والاقتصادية والخدمية). فالعلمُ الواسعُ بالتاريخِ والآدابِ وعشراتِ

المجالاتِ الثقافيةِ والفنية وأيضاً عشرات المجالات التي تنضوي تحت مسمى العلوم الاجتماعية - هذا العلم الواسع متوفرٌ ليس فقط لأهلِ دائرةِ المثقفين الضيقة بطبيعتها (لاشتمالها على الصفوة من الناحية العقلية) وإنما هو أمرٌ متوفرٌ وبثراءٍ وغزارةٍ عند العناصرِ البشريةِ القياديةِ في سائر المجالات الأخرى التي ذكرتها .

فما أكثر الذين قابلتهم وتعاملت معهم من كبارِ الرؤساءِ التنفيذيينِ في مؤسساتٍ اقتصاديةٍ وصناعيةٍ كبرى وكانوا في نفس الوقت من القمم الشاهقة في مجالاتٍ عديدةٍ من مجالاتِ الفكر والفن . ولا تزال ذكرى أحد هؤلاء ماثلة في مخيلتي ، إذ كان رئيساً لواحدة من اكبر شركات البترول العالمية وكان في نفس الوقت أحدَ أكثر الناسِ في العالم معرفةً بتاريخ تركيا بوجهٍ عام وبتاريخها البيزنطي بوجهٍ خاص . وما أروع الكتاب الذي صدر له عن الآثار البيزنطية في تركيا . وتزال ذكرى آخر غيره ماثلة في ذهني ، وهو الذي كان من علماء الجيولوجيا في شركة متعددة الجنسيات وفي نفس الوقت أكثر معرفةً بفنون الأوبرا والموسيقي السيمفونية من بعض أساتذة هذه المجالات الجامعيين الذين وهبوا حياتهم لهذا المجال . وإذا كان لابد من ضرب مثال ثالث (لمئات الحالات التي خبرتها بنفسي) فاذكر صديقاً هولندياً كان يعمل في وزارة الخارجية الهولندية ومسئول عن العلاقات الاقتصادية الهولندية بالعالم الخارجي ، ومع ذلك فهو يعرف عن الشعر العربي بوجهٍ عام وشعر أبى العلاء المعري بوجهٍ خاص ما لا يخطر

علي بال أحد في واقعنا .. ولا زلت اذكر إهتماته بكتابٍ عن قلاع وأماكن حلب في شعر المعري !!

ولا أبالغ إذ أقول أنني لم ألتقْ برجلٍ كبيرٍ في أي موقعٍ اقتصادي أو صناعي في عشراتِ المؤسساتِ العالمية الكبرى الاّ ووجدت عنده من العمقِ والإتساع الثقافي ما لا مثيل له علي الإطلاق في واقعِ معظم دول العالم الثالث التي ترنو للالتحاق بركبِ التقدمِ والتمدنِ ، ويظن بعضُ أبناءها (خطأً) أن ذلك سيحدث عن طريق الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي فحسب .

ولطالما أذهلني الفارق بين الجانبين: الجانب الذي يظن أن الثقافةَ مهنةٌ للبعضِ (ويسمى هذا البعض بالمثقفين) بينما لا تعد الثقافة مكوناً أساسياً للآخرين خارج هذه الدائرة الضيقة ، والجانب الذي يتسم القياديون في كل مجالاتِ الحياة فيه بالتكوين الثقافي الخصب والثري والعريض . ولطالما ربطت بين هذه الظاهرة وبين العديدِ من الظواهر الأخرى:

- فمن جهةٍ ربطت بين هذه الظاهرة ودرجة نمو الحياة الديموقراطية ...
- ومن جهةٍ ثانية ربطت بين هذه الظاهرة ودرجة التقدم المحرز في العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانيات بما في ذلك سائر مجالات الإبداع المختلفة .

- ومن جهةٍ ثالثة ربطت بين هذه الظاهرة والسلام الاجتماعي .
- ومن جهةٍ رابعة ربطت بين هذه الظاهرة ومدى قدرة كل مجتمع على التواصل مع العالم خارج حدوده - وأعني بالتواصل هنا كل أشكال التواصل (سياسياً واقتصادياً وعلمياً وفكرياً وإبداعياً .. . الخ) .

وإذا كانت كلُ مسألةٍ من هذه المسائل الهامة تستحق بعضَ الإيضاح ، فإنني أفعلُ ذلك بإيجاز وليتناسب ذلك مع حجم وطبيعة هذا المقال ، على أن أعود إليه مستقبلاً بشكلٍ أكثر إسهاباً :

- فمن جهةٍ ، فإن أي طموح لتوسيع الهامش الديموقراطي في دولِ العالم الثالث التي تعرف بعض هذا الهامش سوف يبقى مستحيلاً ما لم تخرج الثقافةُ من دائرةِ المثقفين الضيقة وتنتشر في سائر دوائر المجتمع بوجهٍ عام ولدى العناصر القيادية في كلِ مجالٍ من مجالاتِ الحياة بوجهٍ خاص . وسيكون ذلك الانتشار مستحيلاً ما لم تحدث ثورةٌ في المؤسسةِ التعليميةِ تبذر في نفوسِ وعقولِ وضمائرِ أبناءِ وبناتِ هذه الأمة حبَ وتقديرَ وتقديسَ الثقافةِ والمعرفةِ وإكبارِ الأعلامِ أصحاب القامات السامقة في كل مجالات الفكر والفن والإبداع . فما لم يحدث ذلك بجهدٍ جهيد من المؤسسة التعليمية وبمساعدة واعية قوية ومخلصة من المؤسسة

الإعلامية ، فإن الثقافة لن ترقي للمقامِ الذي تستحقه بين أولويات المجتمع وطرائق حكمه على أبناءه بوجهٍ عام وعلى العاملين في الحياةِ العامةِ بوجهٍ خاص . وحدوث ذلك هو العنصر الأول والأكبر القادر على تعميق وتوسيع الهامش الديموقراطي . فالديموقراطية باختصارٍ شديدٍ عملية اختيار بين بدائل ، وهو اختيار لا معنى له في غيبة الوعي والمعرفة والثقافة العامة القوية والمنتشرة .

ومن جهةٍ ثانية ، فإن معظم دول العالم الثالث الطامحة لمكانة أفضل تحت الشمس ستبقى في مجالات العلوم التطبيقيةِ والاجتماعية والإنسانية وسائر مجالات الإبداع عالةً على العالم المتقدم (مع وجود استثناءات قليلة تثبت القاعدة ولا تنفيها) ما لم يحدث توسيع شديد في دوائر انتشار الثقافة ، فالمناخ الثقافي العام الخصب والثري هو المناخ الوحيد الذي يسمح بتفتق المواهب والقدرات في مجالات العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانيات . وكل متتبع لتاريخ الحضاراتِ يعي بوضوحٍ أن "المناخ الثقافي والفكري العام" كان دائماً هو المطبخ الذي أفرز الطفرات في سائر المجالات المذكورة (من علم تطبيقي إلى علوم اجتماعية إلى إنسانيات).

ومن جهةٍ ثالثة ، فإن السلامَ الاجتماعي وهو أهم ما تنشده دولُ العالمِ الثالثِ الطامحة للتقدم والاستقرار والازدهار لا يمكن تصور

حدوثه الاَّ في ظل مناخٍ ثقافي عام خصب وثري . بل ان انعدام هذا المناخ يكون هو المفرخة المثلى لأفكارِ وتوجهاتِ المخاصمين للعصرِ والمهاجرين للماضي (لا عن اقتناع بل عن عجزٍ عن التعاملِ مع العصرِ بأدواته) . ولا أزال أكرر ما ذكرته عشرات المرات في محاضرات عديدة من أنه من المستحيل وجود شخص تكوّن ثقافياً بشكلٍ جيدٍ ورحبٍ ونال من ثقافات المدنياتِ المختلفة أنصبةً معقولة ثم يكون أصولياً أو متعصباً أو مخاصماً لمسيرة التمدن الإنساني بأيّ شكلٍ من الأشكال .

ومن جهةٍ رابعة وأخيرة ، فإن العالمَ الثالث يقفُ في عصبيةٍ بالغةٍ وتوترٍ شديدٍ أمام ظواهر جديدة مثل العولمة وانفتاح الحدود بين الدول مادياً ومعنوياً بشكلٍ غير مسبوق وخضوع الجميع لقواعد لعبة جديدة تقول أن التعامل مع الآخرين هو أمرٌ حتمي لا يجوز الهروب منه ، ويقف العالمُ الثالث أمام كل ذلك وهو في حالةٍ عصبيةٍ واضحةٍ وتوترٍ شديدٍ دون أن يدرك أن الصعوبةَ الوحيدة التي يواجهها هي عدم القدرة علي التواصل مع العالم خارج حدوده (وأعني كل أشكال التواصل) بسبب فقر المناخ الثقافي العام ، إذ أن مناخاً ثقافياً عاماً داخلياً قوياً وثرياً قادرٌ علي إحداثِ هذا التواصل (الذي لا مهرب منه) وقادرٌ ايضاً علي الحفاظِ علي مكوناتٍ ثقافيةٍ خاصةٍ (خصوصيات ثقافية) لا يمكن حمايتها بالتقوقع والانغلاق علي الذات وإنما يمكن حمايتها (كما

حدث في اليابان) بإثراءِ المناخ الثقافي العام الداخلي بمـــا يســمح بالأمرين في آن واحــد : التواصل الحتمي مع الآخريــن وحمايــة الخصوصيات الثقافية .

وخلاصة القول ، أن العملَ الدؤوب والمخلص والمنطلق من رؤيـــةٍ استراتيجيةٍ واضحة بهدف إثراء المناخ الثقافي العام والعمل على جعـل الثقافة أحد أهم عناصر الشخصية الوطنية بوجهٍ عامٍ واحد أهم عنـاصر الشخصيات العامة في المجتمع بوجهٍ خاصٍ هو جسرُ الخلاصِ الوحيدِ من هزيمةٍ حضاريةٍ مؤكدة إذا بقت دولُ العالم الثالث مصــرةً علــى أن الثقافة هي مهنةُ البعضِ كمـــا أن العمــل فـــي الضرائـب والجمـــارك والشــرطة هي مهن البعض الآخـــر وليـــس هــم الجميــع بــدون اســتثناء .

- ٤ -

حواراتنا .. بين الحضـــارة والفاشـــية .

يتفق الدارسون الأجانب للشئون المصرية المعاصرة على حدوثِ تدهورٍ كبيرٍ في لغةِ الحوار في مصرَ لا سيما عندما توجد وجهتا نظر مختلفة حول شأن من الشئون الهامة . وقد استغرقني التفكير في هذه المسألة مرات ومرات خلال السنوات الأخيرة . وعندما حاولت تقصي موضوع "مستوى لغة الحوار" في العشرينات من هذا القرن ، فوجئت بأن اللغة المتدهورة التي كنت أظنها من منتجاتِ العقودِ الأخيرةِ كانت موجودةً في دوائر معينة من الحياة الثقافية في مصر . وأبسطِ دليل على وجود هذه اللغة مجلدات مجلة الكشكول التي غرقت في مراجعة أعدادها التي صدرت خلال السنوات الأربع من ١٩٢٣ ، فوجدتها عامرة بنفس أساليب الكتابة التي كنت أظنها لم تُوجد في حياتنا الثقافية إلا خلال العقودِ الأخيرة فقط . ولكن طول التحليل للمواد العديدة المنشورة خلال عشرينات هذا القرن أوضحت لي أنه كان بحياتنا الثقافية "تيار أساسي" يشبه في حواراته حوارات الغرب المتقدمة ولكن كان بمحاذاته (وعلى مستوى من الأسماء أقل شهرة) تيار آخر يماثل في لغته وأساليب حواره ما نشكو منه اليوم . فعندما نشر طه حسين كتابه الشهير (الشعر الجاهلي) كانت هناك كتابات رصينة ترفضه وتنقده ولكن إلى جوارها كانت هناك كتابات هابطة لا تدخل إلا تحت مسمى "السباب" (بالفصحى) و"الردح" (بالعامية) . وقد تعرّض عباس العقاد لنفس التيار عندما نشر مصطفى صادق الرافعي

كتابه (على السفود) والذي ضمنه أسلوباً بالغ الهبوط في السباب والتجريح الشخصي .

وخلاصة الأمر ، أن حياتنا كانت تعرف لغة متحضرة تتسم بالموضوعية والبُعد عن السباب والتجريح الشخصي ولكنها كانت أيضاً تعرف أسلوباً آخر في الكتابة يقوم على التنابذ والسباب والتجريح .

وخلال السنوات الخمسين الأخيرة أخذ التيار الموضوعي في الحوار ولغته يفقد تدريجياً أرضاً واسعة لصالح تيار الكتابة الغوغائية التي يترك فيها الكاتبُ "الموضوع" ويأخذ في تمزيق وطعن وتجريح "شخص الطرف الآخر" . ولا أعتقد أنني بحاجةٍ لأضرب أمثلة على شيوع هذه الظاهرة في أجواء حياتنا الثقافية ، فمعظم المساجلات تبدأ بخصوص موضوع محدد ثم تستمر الكتاباتُ بعيداً عن الموضوع الذي بدأت بسببه ولا تكون إلا اتهامات شخصية وتراشق بالحجارة وسباب متبادل .

وإذا استعرضنا "الحملات العاصفة" لبعض صحف المعارضة لدينا ، لوجدنا أنها بدأت من "موضوعٍ محددٍ" ثم تركته ووسعت جبهة الحرب مع الشخصية التي كانت على خلافٍ معها بخصوص موضوع معين وأصبحت تكيل لهذه الشخصية الاتهامات على كل الجبهات العامة والخاصة . وقد ظننتُ في البداية أن بصدور معظمنا تراكمات هائلة من الإحباط والغضب من حقائق الحياة التي تُحيط بنا ، وأن البعض يغتنم

فرصة انفجار الحوار مع طرفٍ آخرٍ ليفرّغ فيه تلك الشحنة المتراكمة في صدره وعقله من إحباط وغضب . ورغم أنني لا زلت أعتقد أن هذا العامل هو أحد العوامل المُسببة للظاهرة التي نحن بصددها ، إلاَّ أنني أعتقد أن السبب الأول والأكبر يكمن في وجود "تيار فاشي" في الحوار العام منذ قرابة نصف القرن من الزمان .

فخلال العقود الخمسة الأخيرة ، كانت الحياة العامة في واقعنا متأثرة (أقوى تأثير) بحقيقتين كبيرتين هي أن نظام الحكم الذي أُسس في مصرَ سنة ١٩٥٢ كان ضيق الصدر للغاية بآراء معارضيه بل وناقديه . ولست هنا بصدد تقييم عهد برمته ، ولكنني أقول فقط أن هذا العهد كان (من البداية) يتعامل مع معارضيه وناقديه بيدٍ من حديد مع إعلام موازٍ يبث على هؤلاء المعارضين والناقدين حمماً بركانيةً بما كان لا يبقى ولا يذر . وفي نفس الوقت (وهذه هي الحقيقة الثانية) فإن أقوى تيار سياسي نزل لعمليات تحت الأرض كان تيار الإخوان المسلمين والذين كانوا ولا يزالون متفوقين على الجميع في التعامل مع مُعارضيهم وناقديهم إما بيدٍ من حديد أو بسيول من الخُطب والكتابات التي لا تقل "فاشية" عن اليد الحديدية الفعلية . وهكذا كنا فوق الأرض مع أُناس لا يقبلون أقل من (مسح الأرض) بمُعارضيهم وناقديهم ، وكنا في نفس الوقت تحت الأرض مع أُناس يتفوقون على الجميع في تحطيم مُعارضيهم وناقديهم مادياً ومعنوياً .

في ظل هذه الأجواء الفاشية في التعامل مع المُعارضين والناقدين شيت أجيالٌ وتكّون مُناخ عام يكاد لا يعرف الحوار الخالي من التهم وتوسعه جبهة المعركة والنزول لدرك التراشق بحجارةٍ مهولةٍ من السبابِ والتجريحِ في محاولةٍ لاستئصال الوجود المعنوي للطرف الآخر (المُعارض أو الناقد) .

في ظل مُناخ عام كهذا ، يصبح الكلام عن (قبول الآخر) و(اتساع الصدور للنقد) و(تعميق النقد الذاتي) و(توسعة الهامش الموضوعي) في التفكير والجدل وقبول (التعددية) قبولاً حقيقياً راسخاً وواسعاً .. تصبح هذه القيم نغمةً نشاذ وإستثناء بحت . ورغم أن هناك نماذج رائعة ومثالية في هذا المجال ، إلاَّ أنها للأسف أقل عدداً بشكل كبير في مواجهة تيار عارم من الحوار والكلام والكتابة الفاشية التي نبتت ونمت وأستفحل وجودها وانتشارها في ظلال الفاشية ؛ وأغلب الظن أننا سنعيش مع هذه الظاهرة لعدةِ سنواتٍ حتى تكتمل (وتنجح) عمليةُ التحول الاقتصادي الجارية حالياً وتختلف مكونات الحياة العامة اختلافاً لا يترك مجالاً لأبناء التيار الفاشي في الفكر والخطابة والكتابة إلاَّ أن يكونوا مجرد "آثار" تُمثل مرحلة مررنا بها ولّونت العديد من أبناء مجتمعنا بلونها حتى انتهت (بسبب المتغيرات العالمية) كل أسباب بقاءهم .. وهو أمر (كما ذكرت) سيستغرق عدة سنوات .

- ٥ -

أين تلامذة "أحمد لطفي السـيد" ؟

في مستهلِ القرنِ العشرين تأسس في مصرَ حزبـــان سياســيان يُجسد كلّ منهما توجهاً مختلفاً في الفكر والعمل السياسيين . ففي ســنة ١٩٠٥ تأسس حزبُ الأمة كنتيجةٍ لجهود أحمد لطفـــي الســيد ، كمـــا تأسس في سنة ١٩٠٧ الحزبُ الوطني كتتويجٍ لجهود مصطفى كــامل . وكان لحزب الأمـة صحيفة معروفة تعبر عـــن فكــره وجوهــر عملــه السياسي وهى "الجريدة" كما كان للحزب الوطني صحيفة معروفة تعــبر عن فكره وجوهر عمله السياسي وهى "اللواء" . ويمكن فـــي عجالـــةٍ وصف الفكرِ السياسي لحزبِ الأمة بأنه كان فكراً اصلاحياً يقــوم علـــى التحديثِ والتطوير التدريجي لأحوال الشعب المصري مع بعدٍ كبير عـــن "المنهج الثوري" وبُعدٍ مماثلٍ عن الخطابةِ الرنانةِ والشــعاراتِ الكبــيرة والدعاوى النضالية الصدامية و بعدٍ آخرٍ مماثلٍ عن "مغازلة الجمــاهير". أما الحزبُ الوطني فكانَ على خلافِ حزبِ الأمةِ يتسمُ بطـــــابعٍ ثـــوريّ وتقوده قيادةٌ تعملُ أساساً بالحماسةِ و الخطـــبِ الرنانـــةِ و الشـــعاراتِ الكبيرةِ و"مغازلـةِ الجماهيرِ" .

وبطبيعةِ الأمورِ في مجتمعٍ حديثِ العهدِ بالتعليم وذي حصةٍ واســعةٍ من الأمية ، كانت "شعبيةُ الحزبِ الوطني" أكبرُ بكثيرٍ مِن "شعبيةِ حـــزبِ الأمـة" .

ويمكن الآن (بعد مرور قرابة قرن كامل من الزمان) أن نقول بـــأن تيار " الحماسة" و"مغازلة الجماهير" هو الذي قُيّضَ لهُ أن يستمرَ "تحـت

مسميات مختلفةٍ" طيلة سني القرنِ العشــرين . أمــا تيــارُ "الإصــلاحِ والتعقلِ والبعدِ عن الحماسةِ غيرِ المحسوبةِ" فقد استمر عــدةَ ســنواتٍ تحتَ اسم "حزب الأحرارِ الدستوريين" ثم بقيامِ حركةِ الجيشِ في يوليــو ١٩٥٢ وُضعت النهاية لهذا التيارِ . كذلــكَ يمكــنُ القــول أن الحــزبَ الوطني لم يستمر فقط تحتَ هذا المسمى ، وانما اســـتمرت توجهاتُــه وشعاراتُه وروحُه تحتَ أسماءٍ أُخرى مثل "مصـــرَ الفتـــاة" و "الحــزب الاشتراكي" كما أنه في مراحلِ أخرى اشترك مع الضباط الأحـــرار فـــي قيادةِ الحياةِ العامةِ في مصرَ كما أنه في مرحلةٍ تالية اشترك مع تيـــارِ الإسلام السياسي في العمل السياسي و الإعلامي .

أما "تيارُ حزبِ الأمةِ" فأنه -كما أسلفت- قد بلغ نهايته مـــع نجــاحِ الضباطِ الأحرارِ في الاستيلاءِ على السلطةِ في مصرَ منـــذ ٤٨ ســـنة . وعندما سمحت الحياةُ السياسيةُ في مصرَ بالعودةِ (النســبيةِ) للتعدديـــةِ السياسيةِ ، فانَ تياراتٍ عديدةٍ من القياداتِ القديمةِ ظهرت على الســطحِ بينما لم يكن من بينها التيارُ الذي وُجد ذات يومٍ تحت اسم "حزب الأمة" كما وُجد في سنوات لاحقة تحتَ اسم "حزب الأحـــرار الدســـتوريين" . ويرجع السبب في اعتقادي لحقيقة أن بُعداً أساسياً من أبعادِ الحركـــةِ السياسيةِ للحزبِ الوطني وهو (الإرهاب الفكري لخصومـــه) كـــان قـــد أصبحَ بُعداً أساسياً في الحياةِ العامةِ السياسيةِ في مصـــرَ بعــد تدعيـــمِ متواصلٍ من الحزبِ الوطني ومصر الفتاة والحزب الاشـــتراكي وتيـــار

الإسلام السياسي وحركةِ الضباطِ الأحرار . فكل هؤلاء دعَمـــوا فكــرة الانفصال بين (تيار الإصلاح المتدرج والمتعقل) و(الوطنية) بمعنى انـــهُ أصبحَ من شبِه المُســلمات أنَ الوطنيــةَ تعنــى "الحماســةُ و التوجُــه الصِدامى والخطبُ الرنانةُ والشعاراتُ الكبيرةُ" وأنَ الحديثَ بلغةٍ تُشــبهُ حديثَ حزبِ الأمة وكتابات أحمد لطفي السيد في مستهلِ هذا القرن هــي من "أعراض عدم الوطنية" ومن ملامح "عدم الكرامة" .

والحقيقة ، أننا عندما نتأمل اليوم فكرَ و كتاباتِ حزبِ الأمة بوجــهٍ عام وفكرَ وكتاباتِ أحمد لطفي السيد بوجهٍ خاصٍ لا نملك إلا التَحسُــر على أنَ هذا التيار لم يُقَيّضَ له النمو في الواقعِ المِصري ، ولا نملــكُ إلا الشعورَ بالمرارةِ لأنهُ لو كانت الظروف قد سمحت لهذا التيار بـالنمو وقيادةِ الحياةِ العامةِ في مصر لكُنَا اليوم في وضعٍ أفضــل علــى كــلِ المستويات . كذلك فإننا عندما نتأملُ اليومَ حصادَ التيارِ الآخــر (تيــار الحماسة) فإننا لا نجدُ (بعد استبعاد الكلامْ الكبير والصيــغ الرنانــة) إلا أفدح الخسائر .

ونتساءل : لماذا عادت كلُ القوى السياسية لمسرحِ الأحــداثِ فــي مصرَ مع السماحِ بالتعدديةِ باستثناءِ تيارٍ واحدٍ لم يعد ولا يوجد حتــى هذه اللحظة من يمثله إلا أفرادٌ قليلون يعملونَ ويكتبــونَ ويحــاضرونَ بجهودِ فرديةٍ غيرَ منظمة وسط ضجيجِ مهولِ تُحدِثهُ دقاتُ طبولِ التيــارِ الآخر والذي لم يعط الواقعَ المِصري(باستثناءِ دقاتِ الطبولِ) غيرَ قائمــةٍ

طويلةٍ منَ الإخفاقِ والفشلِ . كذلكَ فإننا نتساءل : ما هي الوسيلة التي بوسعها تجميع أنصار هذا التيار (المماثل لتيار حزب الأمة في مستهل القرن العشرين) في كيانٍ حيويٍ يعملُ على تفعيلِ أفكارِ "الإصلاح" و"التطور التدريجي المتواصل" و"التحديث" والتعامل مع كل المعضلات تعاملاً عقلانياً لا يقوم على أرضية "الحماس" و "الانفعال" والمبالغة (الهستيرية) في اعتبارات الكرامة وإنما يقوم على تحقيق المصالِح بروية والتواصلِ مع العالم واستئصالِ بذورِ "ثقافة الكلام الكبير" من عقول الكثيرينَ من أبناءِ و بناتِ هذا الوطن و تأسيس "علاقةٍ سلميةٍ" مع "مسيرةِ العلم الحديث" و "ركب التمدن المعاصر" والتخلي عن بعض عناصر تفكير البعض منّا والمستمدة من "الإطارِ القبلي" قبل أي شئ آخر ... ما هي الوسيلة لتجميع رواد هذا التيار في كيانٍ شرعيٍّ منظمٍ يدعوا للعقلانيةِ و التوسط والصلح مع الذات والتاريخ والآخر واللحاقِ بركبِ الحداثةِ والعلمِ والتقدمِ ؟؟؟ هذا هو السؤالِ الذي يبحث عن إجابةٍ هامةٍ وضروريةٍ و ملحةٍ.

- ٦ -

هل للإبـــداع والفكر "جنســية" ؟

في السنوات العشر من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ كنت محظوظاً إلى أبعدِ الحدودِ عندما وفرت لي مجموعةٌ من الظروفِ والأسبابِ والدوافعِ أن أقرأ (بنهمٍ وحبٍ عميقين) معظمَ كلاسيكيات الأدب العالمي . ففي هذه الفترة طالعت روائعَ الأدب الروسي ولا سيما الأعمال الفذة لكتابِ وشعراءِ روسيا العظام أمثال بوشكين وجوجول وترجينيف وديستويفسكي وتولستوي وتشيكوف ومايا كوفسكي وغيرهم . كذلك غطت الرحلةُ أعلامَ الأدبِ الألماني (والأدب الذي يُكتب بالألمانية) منذ جوته وشيللر إلى ديرنمات مروراً بأدباءٍ وشعراءٍ عظام مثل هاينى وتوماس مان وكافكا وبريخت . وكذلك أعلام الأدب الإيطالي منذ دانتي إلى بيرادنللو وعشرات الأعلام الأفذاذ من بريطانيا وفرنسا وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية مثل شكسبير وراسين وفلوبير وديكينز وبرناردشو واناتول فرانس ولوركا والبيركامو وسارتر وفوكنر وهيمنجواى واليوت وتنيسى ولیامز وآرثر ميللر وناتالي ساروت وصمويل بيكيت ويونيسكو .. وعشرات غيرهم إلى جانبِ أعلامٍ من بلدان أخرى مثل هنريك ابسن عبقري النرويج . وساهم في إتاحة هذه الفرصة لأمثالي ممن خُلقوا وفي دمائهم حبُ الإبداعِ وجودُ حركةٍ نقديةٍ عارمةٍ في تلك الأيام مع حركةِ ترجمةٍ موازيةٍ كانت تتخذ من لبنان رأس حربة لها . وبسبب الحركة النقدية عرفنا ما الذي علينا أن نقرأه من كلاسيكيات الآداب العالمية ومن حركة الترجمة التي كانت تشع من بيروت تابعنا – عن كثب – إبداعاتِ البشريةِ دون عائق من عوائق

اللغة (قبل أن يكون بوسعنا أن نطل على تراث البشرية من نوافذ لغات أوروبية كنا وقتئذٍ نملك القليل من مكنها) .

وكان النقادُ الكبار وقتئذٍ أمثال محمد مندور ولويس عوض ومن ورائهما الدكتور عبد القادر القط والناقد الشاب اللامع رجاء النقّاش هم السلة التي كنا نقطف منها الدليل والبوصلة تجاه ما ينبغي أن يُقرأ من ثمارِ العبقريةِ الأدبيةِ العالميةِ ، كما كان بعضُهم يقودنا أيضاً لعالمٍ وعرٍ آخر هو عالم الفلسفة الغربية وعددٍ كبيرٍ من العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والاقتصاد السياسي وعلم النفس والاجتماع وغيرها . ولعل الدكتور عبد الرحمن بدوي ثم الدكتور يوسف مراد ثم الدكتور زكي نجيب محمود ثم الدكتور مراد وهبه كانوا بمثابةِ الأضواءِ الكاشفةِ والهاديةِ لساحاتِ تلك الأودية من أودية الفكر الإنساني .

وخلال تلك السنوات لم تكن عندَ كاتبِ هذه السطور أيةَ فكرةٍ عن الانشقاقِ الذي سيميز حياته بعد ذلك عندما تنقسم إلى نهرين : نهر العمل (في مجال اقتصادي هام هو مجال البترول وبالتحديد في مجال الإدارة العليا في صناعة البترول) ونهر الهواية (والذي سيظل محتفظاً بنفسِ الولعِ بالأدبِ والفلسفةِ وفنونِ الموسيقى والفنونِ التشكيلية) .

وخلال تلك السنوات (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) لم يدر بخلدي قط (كما لم يدر بخلد كل أقراني ممن أحبوا المعرفة والثقافة وشغفوا بهما ذلك الشغف الطوفاني) أن نتساءل عن جنسيةِ ما نقرأ . فقد كنا نحب نجيب

محفوظ ويوسف إدريس وبدر شاكر السياب ونزار قباني وأحمد عبد المعطي حجازي وصلاح عبد الصبور و سهيل إدريس ومحمد ديب ويحيى حقي كما كنا نحب عشرات الأسماء غير العربية (والتي ضربت أمثلة لها في مستهل هذا المقال) دون أن نشعر بأن يوسف إدريس مصري وسهيل إدريس لبناني ومحمد ديب جزائري ويوجين يونيسكو روماني وجراهام جرين بريطاني والبير كامو فرنسي والبرتو مورافيا ايطالي وابسن نرويجي ويوجين يونيل أمريكي .. لم نكن نشعر بذلك ولم يكن يعنينا ذلك ، لأننا كنا قد نشأنا في ظلِ مُناخٍ ثقافيٍّ عامٍ كان يُقدم لنا الإبداعَ بصفته ظاهرة عبقرية إنسانية دون أدنى لمسة شبوفينية ودون أي خوفٍ من التعبيرِ المريضِ الذي بدأنا نسمعه لأول مرةٍ في أواخر الستينات وأوائل السبعينات وهو تعبير "الغزو الثقافي" .

وللأسف الشديد فقد واكب استعمال البعضِ لهذا المصطلح الرديء (الغزو الثقافي) نمو تيار سلفي لم يكن له أي تأثير على المثقفين في عقدِ الستينات . ومع وجودِ هذا المفهوم الجديد وشيوع أفكارٍ سلفيةٍ مخاصمةٍ للعصر والحضارة ورافضة لفكرةِ أن مسيرةَ التمدنِ الإنساني قد إستقت عناصرَها من عناصرٍ وحضاراتٍ وثقافاتٍ شتى ، أصبح عدد الذين يؤمنون بكابوس الغزو الثقافي أكثرَ وأكبرَ .

ثم جاء التراجعُ القوي في الحركةِ التعليميةِ وفي الحركةِ الثقافيةِ خلال السنوات التي تلت منتصف السبعينات ، ليساهما في استفحالِ الرعبِ (الوهمي) من الغزو الثقافي ، مع ما صاحب ذلك من تقسيمٍ

معيبٍ للحضارةِ الغربيةِ إلى شقين : شق مادي يتمثل في الآلات والعلوم التطبيقية والتكنولوجيا وشق معنوي هو كل الفكر والثقافة والفن التي أنتجتها تلك الحضارةُ . وهنا بدأ البعضُ (ممن يؤمنون بخرافةِ الغزو الثقافي) يروّجون لفكرةِ أن علينا أن نأخذ من الغربِ بضاعته المادية فقط (أي العلم التطبيقي والآلات والتكنولوجيا) وأن نتجاهل كل ما عدا ذلك (من فلسفةٍ وأدبٍ وفكرٍ وفنونٍ) . وقد غاب عن هؤلاء أمرانِ كبيران :

الأول : أن الشق المادي في الحضارة الغربية هو ثمرةٌ طبيعيةٌ للشق غير المادي (أي الثقافي) لهذه الحضارة . فقد بدأت الحضارةُ التي يسميها البعضُ اليوم بالحضارةِ الغربيةِ بالفكرِ والفنونِ والآدابِ وعندما خلقت مُناخاً عاماً إيجابياً وخلاقاً يسمح بتفتق الإبداع أنطلق "العلمُ التطبيقي" في إبداعاته المتوالية .

والثاني : أن ما يسمى بالحضارةِ الغربيةِ ليس غربياً بشكلٍ كليٍّ . فالحضارةُ الغربية تتكون من مادتين ، الأولى مادة إنسانية وليست غربية ، وأعني بذلك خلاصة تراكمات الحضارات والثقافات الإنسانية الأخرى . أما الثاني فغربي محض . وهذا أمرٌ منطقي ، فالحضارةُ الغربية لها بعدها الإنساني (أي كونها ثمرة حركة التمدن الإنساني بوجه عام) كما أن لها بعدها الغربي

(والمتصل أساساً بتاريخ أوروبا الغربية منـــذ نهايـــة القرون الوسطى وبدايات عصر النهضة) .

وما يجب علينا أن نبذل قصارى الجهد لغرسه الآن وفي المســـتقبلِ في أذهانِ وعقولِ وضمائرِ الناشئة في مصرَ أن الإبداعَ لا جنســـية لـــه وأنَ الفكر كذلك بلا هوية وأن اشتراكنا مع الإنسانية في التعرف علـــى ثمار الإبداع والعبقرية والعقـــول الإنســـانية لا يمثـــل هجومـــاً علـــى خصوصياتنا ، وأننا بوسعنا أن نكون مثل جيل لطفي السيد وطه حســين وأحمد أمين والعقاد وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ مصريين إلى أبعـــدِ حدٍ وعلى معرفةٍ بإبداعاتِ الإنسانيةِ الفذةِ دون أن يجنـــى ذلـــك علـــى خصوصياتنا أو أن ينتقص من هويتنا الثقافية ، فقد كان طه حُسين مـن أكثر المصريين معرفةً وحباً لآداب اليونانيين القدماء وللأدب الفرنســـي دن أن ينقص ذلك من معرفته الواســـعةِ والعميقـــةِ بآدابنـــا وتاريخنـــا العقلي .

أن مصرَ وهي تقفُ على أعتابِ القرنِ الحادي والعشـــرين بحاجـــةٍ لصلحٍ ثقافيٍّ بين ما هو "إنساني" وما هو "خصوصي" – وستجد أن ذلـــك الصلح ممكن وسهل وفعّال ومُجدي وقادر على التعامل مع معطياتِ وتحدياتِ العصر أكثر من قدرة أولئك الذين وصفتهم في كتاب حديث لي بأنهم (محليون للنخاع) .

- ٧ -

ضرورة الفهم الثقافي للسياسات العالمية .

منذ قرابة ثمان سنوات كان أحد أبرز الشخصيات العامة المصرية يسعى للوصول لمنصب دولي رفيع للغاية . وكان هذا الشخص (صاحب المحصول الأكاديمي النادر في ثراءه واتساعه) على يقين من موقف الحكومة الفرنسية والذي مؤداه التأييد القوي والكامل لترشيحه لهذا المنصب الرفيع . كذلك كان على درجة عالية من التأكد من مناصرة بلدان أخرى ذات وزن كبير له مثل روسيا وألمانيا والصين والعديد من الدول المنتمية للمجموعة الأفريقية ودول العالم الثالث . ولكنه كان بالغ القلق تجاه موقفين هامين هما الموقف البريطاني والأمريكي (أي الموقف الأنجلوسكسوني) . ونظرا لوجود معرفة شخصية بيننا ، ونظرا لأنني كنت- وقتئذ - أشغل موقعا إداريا متقدما في مؤسسة اقتصادية انجلوسكسونية يصح وصفها بأنها كانت عندئذ أكبر مؤسسة اقتصادية أوروبية وبريطانية وأحد أكبر ثلاث مؤسسات إقتصادية في العالم . نظرا لذلك ، فقد تفضل الأستاذ الجليل بدعوتي للحوار معه حول الموقفين البريطاني والأمريكي وللحديث تفصيلا عن إمكانيات تأثير المؤسسات الاقتصادية العملاقة على آليات (أو مطابخ) صنع القرار في بريطانيا والولايات المتحدة . وأدت هذه الدعوة للحوار إلى العديد من الاتصالات واللقاءات التي كانت تحاول المساهمة المتواضعة في إنجاح جهود شخصية مصرية مرموقة وبالغة التميز للوصول لموقع دولي رفيع للغاية (وإن كان نجاحه في النهاية

في الوصول لهذا الموقع الرفيع قد جاء كنتيجةٍ طبيعيةٍ لصفاته ومزاياه النادرة وليس كنتيجةٍ لأي دورٍ بُذل في مساندةِ ترشيحه) .

وقد لمست خلال تلك اللقاءات والاتصالات وما صاحبها من تعمقي في دراسة السيرة الذاتية بالغة الثراء لصاحبها وكذلك مطالعتي للعديد من أعماله الأكاديمية والفكرية ، لمست أن هذه الشخصية الفريدة (مثل كل شخصية إنسانية) لها جوانب قوة عديدة وبعض جوانب الضعف . فقد لمست عمق وقوة واتساع وثراء تكوينه العلمي وبمحاذاة ذلك تكوينٌ ثقافي مماثل في عمقه وقوته واتساعه وثراءه .. ولكنني لمست أيضاً أن تكوينه جاء ثمرةً لتيارين ثقافيين هما التيار اللاتيني بوجه عام (والفرنسي بوجه خاص) والتيار العربي/المصري (بحكم انتماءاته وجذوره) . ولكنني لمست في المقابل أنه يعامل الحضارة الغربية ككلٍ ثقافيٍّ واحدٍ .. وهو ما كانت تجربتي الثقافية والعملية قد قادتني لعكسه تماماً . فالأستاذ الجليل الذي كانت الثقافة اللاتينية هي المكوّن الأساسي في بناءه الفكري والثقافي لم تبدر منه خلال العديد من اللقاءات والاتصالات ما يدل على وضوح حقيقة كبيرة أمامه وهي أن العقل البريطاني والأمريكي أي العقل الأنجلوسكسوني يختلف اختلافاً كلياً عن العقل اللاتيني . وأن فهم كل منهما للأمور ينبع من نقاط مختلفة ويتجه إلى غايات مختلفة . وقد دفعني وقوفي على تلك الملاحظة إلى توجيه رأي متواضع ينصحه بعدم بذل أي جهود من أجل تغيير الموقف البريطاني .. لأن ذلك ببساطة لن يحدث . فالموقف

البريطاني لا يُؤسس على أرضية كتلك التي يُؤسس عليها الرأي الفرنسي . ومن الناحية الواقعية ، كان الرأي البريطاني قد أسس بالفعل ، وحسب معرفتي وتعاملاتي الطويلة مع العقل البريطاني ، فإنه من شبه المستحيلات أن يغيّر العقل البريطاني اختياراته التي كونها بالفعل في "مطبخ المصالح" لا في مطابخ الثقافة والعلم والحجة والمنطق . وفي نفس الوقت ذكرت أن العقل الأمريكي وإن كان رافداً من روافد العقل الانجلوسكسوني إلاَّ إنه أقل "انجلوسكسونية" من العقل البريطاني ، كما أن الواقع يساعدنا لأن الإدارة الأمريكية لم تعلن بعد موقفها وهو ما يسمح بقدرٍ معقولٍ من حريةِ الحركةِ . وأذكر أنني كررت للأستاذ الجليل الذي يدور هذا الحديثُ حوله أنه من الضروري تذكر تاريخ وجذور الانجلوسكسون وحقيقة إنحدارهم من أصول معينة من أقصى الشمال الأوروبي للتيقن من أنهم مختلفون كلية عن أحفاد اليونانيين والرومان أي الشعوب اللاتينية ، والتي تولي اهتماماً للمنطق إلى جوار المصلحة..

وفي يومٍ من أيام شهر ديسمبر ١٩٩١ تقلد الأستاذ الجليل المنصب الدولي الرفيع وشعر ملايين المصريين بفخرٍ واعتزازٍ شديدين يماثلان شعورهما قبل ثلاث سنوات (أي في ١٩٨٨) عندما أُعلن عن منح جائزة نوبل للأدب للروائي المصري العبقري الأستاذ نجيب محفوظ .

ولم يكد العام الأول من ولاية الأستاذ الجليل يمر حتى بدأنا نقرأ مقالات كبار كتاب أبرز الصحف والمجلات السياسية الأمريكية والتي تحمل النقد للأستاذ ولأسلوبه في العمل والإدارة . ومع مرور الوقت ، تأكدت أن "المدرسة الانجلوسكسونية" سائرةٌ في طريق الصدام مع الأستاذ الجليل . وكانت المقالاتُ التي تُنشر والأحاديثُ التي تُذاع وما يردده دبلوماسيو بريطانيا والولايات المتحدة يؤكد لي أن الصدام قادمٌ لا محالة – فقد كانت سنوات تعاملي الوثيق مع العقل الانجلوسكسوني قد كشفت لي الطرق التي يبدأ بها الخلاف والتعبيرات التي تعبر عنه وتمهد للصدام في شكلٍ تصاعديٍ يندر ألاَّ يكمل رحلته للنهاية . وعندما اقتربت ولايةُ الأستاذ الجليل من عامها الخامس والأخير – كانت الأمورُ واضحةً أمام عينيّ بشكلٍ لا يعتريه أي غموض : فالمطبخ السياسي الأمريكي (والبريطاني) والذي هو أعلى مراتب العقل الانجلوسكسوني لن يسمح إلاَّ بإنهاء باتر لولاية الأستاذ الجليل- وكنت على يقينٍ أن احتمالات "إصلاح ذات البين" معدومةٌ تماماً – لأن العقل الانجلوسكسوني لا يفهم معنى "إصلاح ذات البين" ولكنه يفهم معنى "المصالح" و"القوة" وكما يقول المثل البريطاني "تكلم بلطف وأمسك في يدك عصاً غليظة" . وجاءت أحداث سنة ١٩٩٦ لتثبت لي أن الجانبين "الأستاذ الجليل والانجلوسكسون الذين يحكمون العالم المعاصر بما فيه الصرح الذي كان الأستاذ الجليل يقوده -أو يحاول أن يقوده – لمدة خمس سنوات" أقول جاءت أحداثُ تلك السنة لتثبت لي

أن الجانبين ينتميان لمناهج تكوين عقلي وثقافي مختلفة اختلاف الليل عن النهار . وأن الرفضَ الانجلوسكسوني لم يكن منبعُه أن الأستاذ الجليل عربيّ أو مصريّ أو إفريقيّ وإنما كان منبعه الأول والأخير أن الأستاذ الجليل يفكر ويتصرف ويدير مؤسساته بشكلٍ لا يفهمه (ولن يفهمه) العقل الانجلوسكسوني . كذلك غاب عن البعض أن المحصول التعليمي الرائع والتكوين الثقافي الثري والتراث الأكاديمي النادر للأستاذ الجليل هي أمور لن تشفع له عند العقل الذي يرى في ذلك مجرد أدوات (ولا شئ إلاَّ أدوات) لتدعيم المصالح والقوة . وعندما انتهيتُ منذ أيام من مطالعة الكتاب الذي وضعه الأستاذ الجليل في نيف وأربعمائة صفحة عن سنواته الخمس في ذلك الموقع الرفيع - إنتابني شعورٌ قويّ بالأسى وأنا أتابع في كل صفحةٍ دليلاً جديداً على أن الصدامَ كان حتمياً وأنه لم يكن له من سبب إلاَّ تصوري الأول والذي فحواه أن صدام الأستاذ الجليل (بسبب تكوينه الفذ خارج المطبخ الانجلوسكسوني) ورأس القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم كان أمراً لا يمكن تجنبه .

ورغم إعجابي العميق بتفرد الأستاذ الجليل وبحر علمه المتلاطم ودنيا ثقافته الرحبة ، فإن ذلك لا يمنعني من أن أقول أن تجربتي الخاصة للغاية مع العقل الانجلوسكسوني (والمنحدر من الفايكنج الغزاة شاربي الدماء) قد دلتني بوضوحٍ تامٍ أن التعامل مع

القوى الانجلوسكسونية لا يمكن أن يخرج عن واحدةٍ من الحالاتِ أو الأنماطِ الثلاثِ التالية :

— الصدام والمواجهة معها ؛ وينته هذا النمط عادة بنهايات تشبه ما حدث للاتحاد السوفيتي وصدام حسين ورئيس الدولة الأمريكية الوسطى الذي ألقت القوات الأمريكية القبض عليه وهو في عاصمة دولته ولا يزال مودعا أحد سجون أمريكا وكذلك الرئيس اليوغوسلافي ميلوسوفيتش - وهناك عشرات الأمثلة الأخرى التي لا يكاد يجهلها أحد .

— أن يعرض الإنسان أو تعرض مؤسسه أو دولة خدماتها وهي مستسلمة بالكامل لإرادة القوى الانجلوسكسونية - وهنا فإن السيد الانجلوسكسوني المنحدر من أصول ذات أثر بالغ القوة على تكوينه وأنماط تفكيره لا يقبل إلا إعطاء الفتات لمن عرض "دور الخادم" . وهناك أمثلة لا حصر لها لدول ومؤسسات وأشخاص قاموا بدور "الخادم" للسادة الانجلوسكسون ولم يكن مقابل ذلك إلا "أجر محسوب بدقة" وغالبا ما يكون أجرا متواضعا .

— أن يخلق الطرف غير الانجلوسكسوني لدى الطرف الانجلوسكسوني احتياجا كبيرا للطرف الأول ثم يجيد (بمهارة وببعد كامل عن اعتبارات الصداقة والود والعاطفة التي يعرف العقل

الانجلوسكسوني أقلَّ القليلِ عنها) تسويق دوره والذي يكون محققاً لمصالحه هو بقدر لا يقل أهمية عن توافقه مع مصالح (أو بعض مصالح) الطرف الانجلوسكسوني .

كانت تلك بعض الشجون التي آثارها في عقلي ونفسي كتابُ الأستاذ الجليل عن سنواته الخمس في منظمة دولية خُيل له (بحكم تكوينه العقلي الفلسفي والتاريخي اللاتيني والعربي الرائع) أنها بالفعل منظمة دولية يملك الكل أنصبةً متساويةً فيها ، وغاب عنه أن هذه المنظمة يقوم مقرها الرئيسي على تراب أكبر مدينة انجلوسكسونية في العالم ، وأن القوة التي تدير الدولة التي تتبعها هذه المدينة مكّونة عقلياً وثقافياً تكويناً لا يسمح لها بأن ترى إلاَّ أن هذه المنظمة مجرد "ذراع" لوزارة الخارجية الخاصة بهذه الدولة . كما أن رجال (ونساء) إدارة هذه الدولة لا يفهمون كيف يتكلم أحد الناس دون أن تكون وراءه "قوة" تناسب "حجم ما يقول" .

ويبقى سؤالٌ هامٌ هو .. لماذا كُتب هذا المقال ؟ .. أكتب للتعليق عن تجربة الأستاذ الجليل وكتابه الأخير ؟ .. الجواب : قطعاً "لا" .. فما لهذا قصدت وإنما لأُسلط الضوء - في هذه المرحلة الخاصة من مراحل تطورنا - على الأنماط الثلاثة المتاحة للتعامل مع القوة الانجلوسكسونية (والتي تحكم عالم اليوم) وعواقب كل نمطٍ منها وأن أُحذر من مغبة النمط الثاني بنفس القدر الذي أُحذر به من مغبة وسوء عاقبة النمط الأول .

- ٨ -

هوامش ثقافية على موضوع العولمة .

كثرت في واقعنا خلال السنوات القليلة الماضية الكتاباتُ والمحاضراتُ والأحاديثُ التي تنصبُ على العولمة . وللأسف الشديد فإنه باستثناء عددٍ قليلٍ للغاية من الآراء التي جاءت صائبةً وواقعيةً ، فإن معظم ما نُشر وقيل جاء متسماً بعيوبٍ فكريةٍ بالغة الخطورة . فالعولمةُ – في الحقيقة – تعني أن الحضارة الغربية ، والتي تجلس الآن على مقعد السائق بالنسبة للطور الحالي من أطوار المسيرة البشرية عازمةٌ على أن تقنن العديد من القواعد التي تنظم أكثر من مجالٍ من مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية . فالحضارةُ الغربية المنتصرة ، والجالسة على مقعد القيادة (حالياً) عازمةٌ على أن تسير المعاملاتُ الاقتصادية والتجارية والصناعية والعديدُ من المسائل والشئون السياسية والقانونية والثقافية (ومن بينها حقوق المؤلف بالمعنى الواسع) وفق القواعد التي ترسخت في ظل الحضارة الغربية التي تبوأت مقعد القيادة على مستوى العالم خلال القرون الأربعة الأخيرة – وإن كانت قيادةُ هذه الحضارة قد إنتقلت من شرق المحيط الأطلسي إلى غربه خلال العقود الخمسة الأخيرة .

فإذا كان ذلك كذلك ، فإنه يكون من العبث حديث البعض (وممن لم يمارسوا في الحياة إلا القراءة والكتابة) عن العولمة ، وكأنها فكرةٌ مطروحةٌ للنقاش والجدل . فالواقعُ ، أن العولمة ليست "فكرةً" مطروحة للنقاش والجدل ، وإنما هي "أمرٌ واقع" تحاول الجهاتُ

التي تتبوأ قيادة العالم الغربي ، والتي تتبوأ في نفس الوقت مقعد السائق – كما ذكرت – على مستوى المسيرة البشرية العالمية ، أمر واقع تعمل هذه الجهات (وأولها الولايات المتحدة الأمريكية) على فرضه وتعميمه بجوانبه الاقتصادية وبجوانبه الأخرى العديدة ومن أهمها الشق الثقافي والفكري .

وهكذا ، تكون العولمةُ أبعد ما تكون عن فكرةٍ مطروحةٍ للنقاش ، وإنما أشبه ما تكون بظاهرةٍ طبيعيةٍ كالزلازل أو البراكين التي من العبث أن نناقش هل هي أشياء جيدة أم سيئة ، والصواب أن نعمل على التعامل معها أفضل وأنجح تعامل ؛ لأن البشر يختلفون في مواجهة وكيفية التعامل مع الواقع ، ولكن المصيبة تكون كاملةً وشاملةً عندما يحاولون مناقشة أيقبلون أم يرفضون الزلازل والأعاصير والبراكين ، لأنهم من جهةٍ لا يملكون معطيات تغيير الواقع كما أن تركيزهم على محاولة التغيير المستحيلة تجعلهم لا يعملون في المجال الوحيد المتاح وهو التعامل الذكي والأمثل والأكثر مردودية وفائدة مع الواقع ومحاولة خلق هامشٍ جيدٍ لقيمتهم المضافة في ظل هذا الواقع ، والذي لم ولن يسألهم أحد (ممن يملكون المقادير) عن رأيهم فيه .

ولعل أبلغ ما كتب في هذا المجال هو ما كتبه أستاذٌ مرموقٌ للعلوم السياسية هو الدكتور/عليّ الدين هلال عندما قال: أن العولمة

تشبه قطاراً تحرك بالفعل بينما لا يزال البعضُ يتساءل هل وجود وحركة هذا القطار شرعية أم لا ؟ بينما لا يوجد من سألهم عن شرعية وجود وحركة القطار كما أن سؤالهم (وكل قدراتهم) لا تملك أن تمنع وجود وحركة القطار بأي شكلٍ من الأشكال .

ومما يزيد الطينة بلة في هذا الصدد أن عدداً كبيراً من مثقفي العالم العربي من أصحاب الخلفية اليسارية ، وهو ما يملي على الكثيرين منهم أن يخلطوا بين (ما هو كائن) (وما ينبغي في عالم مثالي أن يكون) . وهي سمة من سمات الفكر اليساري لها نبلها وبعدها الإنساني والاجتماعي غير المنكور ، ولكنها سمة تضرب في عالم المستحيل والخيال بقدر ما تبعد عن عالم الواقع المحكوم بالحقائق والصراع . كذلك يزيد من تعقد الظاهرة التي يتناولها هذا المقال أن العقل العربي المعاصر يرى أنْ (القول) نوع من (الفعل) – والحقيقة على خلاف ذلك ، فالقول مجرد قول والفعل أمر آخر . إلا أن الواقع المؤسف يؤكد أن ثقافتنا المعاصرة أصبحت تُضفي قدراً كبيراً من التقدير والاعتراف بالنبل على (القول) ناسيةً أن ما ينتظر في بعض المجالات هو (الفعل) ولا شئ سواه .

وباختصارٍ شديدٍ ، فإن العولمة قد تكون شراً وقد تكون حقاً ممزوجاً بالباطل والإغراض ، وقد تكون امتداداً للهيمنة والسيطرة والنفوذ ،

ولكنها في النهاية واقعٌ لا يجدي الجدل معه ، ومن غير المنطق والعقل مناقشته ، وإنما العمل الجاد والكفء والدؤوب والمنطلق من معرفةٍ ورؤيةٍ صائبة على التعامل المفيد مع هذا الواقع لأن مواصلة الشجب والرفض ستجعلنا نكرر مواقفنا الشهيرة وآخرها شجب الهجوم الأمريكي الأخير على العراق – وكأننا سُئلنا أو كأننا بشجبنا نملك ذرةً من القدرة على تغيير الواقع ، مثل الموقف الياباني من الولايات المتحدة ، ومثلِ الموقف الأوروبي أيضاً من الولايات المتحدة ، وهي مواقف لا تقوم على "الأقوال" وإنما "الأفعال" والأفعال المتسقة مع قواعد اللعبة وليس الأفعال الحمائية الخائبة .

ومن المؤكد أن كل النظم الحمائية التي عرفناها خلال العقود الخمسة الأخيرة في الحياة الاقتصادية سوف تُزال واحدةً بعد الأخرى وستكون قواعدُ اللعبة مختلفةً ، ولن يكون هناك شئ مفيد إلا نظام فعّال للتعامل مع الواقع الجديد – نظام من (الأفعال) ، وليس من (الأقوال) ومفردات الشجب والعويل ولطم الخدود والبكاء على اللبن المسكوب . ومن المؤكد ايضاً أن سدود وحوائط الحماية الثقافية سوف تخترق (شجب البعضُ العولمة أو لم يشجبوها) ولن يكون هناك وضع صحي وقوي إلا لأولئك الذين ركزوا جهودهم لا على رفض الظاهرة بل على التعامل الفعّال والمجدي والأكثر فائدة ومردودية معها .

وإذا نظرنا للأمور من جهةٍ هامةٍ أخرى هـــي جهــة "الإدارة" والتي هي مفتاح النجاح الوحيد للمؤسسات والمشاريع الاقتصادية التـي تنتج سلعاً أو خدمات ، فإن المؤكد أن نموذج المديـــر الـذي يرفـض (بفكره أو بمفردات تكوينه الإداري) حقائق العولمة ، هذا النموذج لــن يكون بوسعه الصمود أمام أمواج الواقع الجديد والتي ستكنســه كنسـاً وتلقي به في مكانٍ (ومكانةٍ) بالغيّ التأخر . أما النموذج الذي ســينجح في تكوين قيمة مضافة لمشروعاته فهو النموذج الذي اعترف بــالواقع وتمكن من مفرداته الإدارية بما يكفل لمؤسســاته المنافســة وتحقيـق عوائد معقولة دون أن تكنسه أمواج الواقع . وقد تبدو هذه الجزئيــة – للبعض – ذات أهمية متواضعة ، ولكن كاتب هذه السطور ومن خـــلال تجربة طويلة في عالم الإدارة فـــي واحــدة مــن أكــبر المؤسســات الاقتصادية في العالم يعتقد أنها جزئيةٌ ذات أهمية وفائدة عملية قصـوى بالنسبة للاقتصاد المصري في طوره الحالي . فكل الخبرات والقيــادات الإدارية التي تفتقر للبعد الدولي بوجه عـــام ولا تســتوعب بوضــوح جوهر العولمة (كظاهرة يمكن التعامل معها ولكـــن يســتحيل رفضــها وإلغاؤها) هذه الخبرات والقيادات ستكون قادرة على قيادة مؤسســـاتها صوب النجاح المنشود والنمو المستهدف .

وإذا ابتعدنا قليلاً عن المجال الاقتصادي والمجال الإداري ، فـــإن نفس المنطق سوف ينطبق على مجالاتٍ أخرى عديدة كالتعليم والثقافــة

والإعلام . فقيادات هذه القطاعات أمامها طريقان : طريق يتبنى فلسفة "شجب العولمة" والوقوف أمامها وكأنها "فكرة رديئة مطروحة للجدل" وطريق آخر لا ينشغل باستحسان أو باستهجان "العولمة" لإيمان أصحاب هذه الطريق بأن العولمة (في كل الأحوال) واقع حادث وما يهم أصحاب هذه الطريق هو أن يكون لهم منهجهم في التعامل مع هذا الواقع وبأفضل السبل وأكثرها فائدةً ونفعاً . ولا شك أن سلوك الطريق الأولى سيأخذ المجتمع (فكرياً وثقافياً) إلى عزلة عن العالم وسيقيم بين عقول أبناء المجتمع والعالم الخارجي سدوداً عالية تحول دون التعامل مع هذا العالم الخارجي وتجعل لغة الحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي معدومة الوجود . أما الطريق الثانية فستقود المجتمع إلى نفس محطات التقدم والاستقرار والازدهار التي عرفتها المجتمعات التي لم تغريها لغة التحدي (المستحيل) وبريق الكبرياء (الذي لا يمكن أن يتحقق بالكلمات والشعارات والمواقف الانفعالية) .

– ٩ –

التعليـــم .. وصـــناعة المستقبل .

لا شك أن مصر قيادةً وحكومةً وشعباً (ولا سيما الطوائف ذات النصيب الأوفر من التعليم والثقافة) مشغولون (ومنشغلون) بالعمل على أن يكون مستقبلُ هذا الوطن أكثر رخاءً ورفاهيةً واستقراراً واتساماً بالسلام الاجتماعي . ومعنى ذلك أن مصر (قيادةً وحكومةً وشعباً) منشغلة بما يمكن أن نسميه "صناعة المستقبل" . ولا يساورني شك أن معظم أفراد القيادة والحكومة والشعب يعنيهم مستقبل هذا الوطن وأن يكون مستقبلاً متسماً بما ذكرناه من ملامحِ وصفاتٍ ؛ حتى لو كان الاختلافُ بينهم بالغ الاتساع وعميق الهوة فيما يتعلق بسبل ومناهج وطرق بلوغ ذلك الهدف الذي لا نظن أن هناك خلاف بشأنه (ولا أستثني من ذلك إلاّ الطوائف التي قررت أن تتبنى طروحات تخاصم العصر والعلم وثمار التمدن الإنساني – وهي طوائف تزدهرُ في ظروف المعاناة والتأخر والفقر والظلم كما أنها تندثرُ في ظروف الازدهار والاستقرار والسلام الاجتماعي) . ولكنني رغم تسليمي بحسن نوايا معظم الأطراف المعنية ، أرى أن هناك ما يمكن أن يوصف بأنه خللٌ في الاهتمام والموازنة بين أدوات صنع المستقبل المنشود لهذا الوطن والذي تتضافر فيه عناصرُ الازدهار الاقتصادي والعدل الاجتماعي والاستقرار السياسي والسلام المجتمعي تضافراً ينتج عنه مجتمعٌ صحيٌ تسمح ظروفُه بنوعية حياةٍ أفضل للغالبية العظمى من أبنائه . ففي اعتقادي أن صنع مستقبلٍ أفضلِ لوطننا يعتمدُ على ثلاثة محاورٍ

رئيسية: محور اقتصادي ومحور سياسي ومحور فكري (تعليمي وثقافي) .

أما المحورُ الاقتصادي فيعني أن نتمكن من حل المشكلات العويصة التي اتسمت بها الحياةُ الاقتصادية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية كنتيجةٍ حتميةٍ لسياساتٍ اقتصاديةٍ خاطئةٍ وضعت وطبقت في الخمسينات والستينات ، وهي التي أوصلتنا لما بلغناه من ضعفٍ شديدٍ في الإنتاجية وانهيارٍ مروعٍ في نوعية الإدارة والعمالة معاً مع انهيارٍ آخرٍ كبيرٍ في العلاقة التوازنية الحتمية بين (الحقوق) و (الواجبات) . ومنذ سنة ١٩٩١ بدأت مرحلةُ مواجهةٍ كبيرةٍ مع أسباب ضعف الاقتصاد المصري . ولا شك أن الكثير قد أُنجز على مستوى الإصلاح المالي ، وأن قدراً غير قليل قد أُنجز أيضاً على مستوى الإصلاح الاقتصادي . ولا يزال الجهدُ متواصلاً (ويجب أن يتواصل) لاستكمال عملية الإصلاح الاقتصادي . ولا شك أيضاً أن الإصلاح الإداري سيكون أحد أكبر التحديات المستقبلية ، فليس من الممكن أن يحدث التطويرُ الاقتصادي المنشود تحت قيادة العناصر التي كُونت إدارياً في ظل عهودٍ سابقةٍ ، فمديرو الأمس لم يكونوا في الحقيقة "مديرين" وإنما كانوا (رؤساء عمل) فقط – وبديهي أن هناك فارق هائل بين (الرئيس في العمل) و(المدير) . ومن المحتم حالياً تقديم ثورة موازية في العناصر البشرية التي يُعهد إليها بالمواقع القيادية ، على أن يكون واضحاً للغاية أنه لا يوجد (مفهوم شرقي) للإدارة في مواجهة (مفهوم غربي)

لها ، ولا يوجد (مفهوم عربي) للإدارة في مواجهة (مفهوم أوروبي أو أمريكي) آخر .. . إذ أن الإدارة الفعّالة والخلاّقة لا جنسية لها ، وكل ما هناك هو "إدارة فعّالة" و"إدارة غير فعّالة" . ومن الضروري أن نلمح هنا إلى احتياج المؤسسات الخاصة لتطوير نفسها إدارياً بنفس القدر، فالافتقارُ للنظم وهياكل وتقنيات ورجال الإدارة العصرية الفعّالة أمرٌ شائعٌ في مصر في القطاعين العام والخاص على السواء – وإن كان الإنصافُ يقتضي الإشارة لوجود عددٍ قليل من المؤسسات الخاصة بدأت منذ سنوات في التحول من مؤسساتٍ يديرها أصحابُها إلى هياكلٍ إداريةٍ عصريةٍ وراقيةٍ وتقوم على وجود نظمٍ وآلياتٍ وسياساتٍ وقواعدٍ هي من أسس النجاح الإداري والاقتصادي لأية مؤسسةٍ خاصةٍ تستهدفُ النمو والتفوق والجودة والمنافسة (لا سيما في مجالات التصدير) .
وأما المحورُ السياسي ، فيعني التوسع في التجربة الديموقراطية مع ما يعنيه ويقتضيه ذلك من تعديلاتٍ وتغييراتٍ تساعد على توسعة وتعميق الحياة الديموقراطية والتي لا شك أنها كانت مفقودةً تماماً في الستينات وأنها كانت هزيلةً للغاية في أوائل الثمانينات وأنها الآن أكثر اتساعاً مما كانت عليه منذ عشرين سنة– وإن كانت المسافةُ بين (المتوفر) و(المأمول) لا تزال غير قليلةٍ . ورغم إيمان كاتب هذه السطور العميق بأنه لا مستقبل زاهر ومستقر لمصر بدون تواصل النمو في عملية الإصلاح الاقتصادي وعملية تعميق وتوسيع الهامش الديموقراطي – إلا أنني أعتقد أنهما (رغم أهميتهما القصوى) غيرُ قادرين وحدهما على

صنع المستقبل الذي نبتغيه متسما بالرخاء والرفاهية والاستقرار والسلام الاجتماعي (وأضيف أيضا: والتواصل الإيجابي والبناء مع مسيرة التمدن الإنساني) . بل وأجزم أننا لو افترضنا حدوث نجاح اقتصادي هائل وتوسعة عظيمة في التجربة الديموقراطية ، فإن ذلك المستقبل المنشود سيبقى غير متحقق لو لم تسر بمحاذاة (القاطرة الاقتصادية) و(القاطرة السياسية) قاطرة ثالثة هي قاطرة إصلاح وتحديث التعليم وفي نفس الوقت قاطرة النهوض بالمستويات الثقافية لشتى طبقات وفئات المجتمع .

أما التعليم ، فان أية عمليه تقييم لمؤسستنا التعليمية لا يمكن أن تكون علمية وموضوعية إلا إذا سبقتها إجابات عن الأسئلة التالية :-

- ما هي الأهداف أو الوظائف الإستراتيجية للعملية التعليمية ؟
- ما هو وضع المؤسسة التعليمية المصرية الراهن من وجهة نظر الأهداف الإستراتيجية للعملية التعليمية ؟
- إذا كانت المؤسسة التعليمية المصرية بوضعها الراهن لا تحقق الأهداف الإستراتيجية لعملية التعليم - فما هي آلية حل هذه المعضلة الكبيرة ؟

أما الأهداف الإستراتيجية للعملية التعليمية ، فقد استقرت تجربة الدول العريقة في التعليم على أن لأية مؤسسة تعليمية في أية دولة عصرية هدفان أو وظيفتان إستراتيجيتان ، أولهما: (وظيفة تعليمية بحت) وثانيهما: (وظيفة تربوية) . أما الوظيفة التعليمية البحت فتعنى باختصار تقديم مفاتيح و أسس العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانية المعاصرة بشكل يسمح بالبناء القوى على تلك الأسس في المراحل العليا للعملية التعليمية . وأما الوظيفة التربوية فتعنى غرس وتأصيل و تنمية و تثبيت مجموعة من القيم يمكن القول بأنها تنقسم بدورها إلي مجموعتين أولهما مجموعة القيم العامة أو الحياتية والتي تستهدف تكوين مواطن صالح . أما المجموعة الثانية فيمكن تسميتها بمجموعة قيم العمل في المجتمعات العصرية ، وهي مجموعة كبيرة من القيم تأتى في مقدمتها قيمة العمل في فريق و قيمة تقديس الوقت وقيمة استهداف الإجادة و توخى الكمال و قيمة المنافسة بمعنى تخريج مواطن تنافسي يساهم في جعل المجتمع بأسره مجتمعاً تنافسياً ، و هذه المجموعة الثانية من القيم على أعلى درجة من الأهمية لأنها بمثابة الجسر بين التعليم والحياة . فإذا كانت تلك هي القواعد التي على أساسٍ منها نقوم بتقييم المؤسسة التعليمية المصرية (بوضعها الراهن) واقتراح سبل تطويرها ، فإن نظرة متفحصة لأداء مؤسستنا التعليمية اليوم تقودنا لنتيجة مؤلمة فحواها أن التعليم السائد الآن لدينا غيرُ قادر على إفراز النوعية البشرية المطلوبة لمواجهة تحديات العصر المختلفة

بشكلٍ إيجابّي وفعّال . وذلك لوجود خلل كبير في الوظيفتين الإستراتيجيتين للعملية التعليمية .

فإذا نظرنا للوظيفة التعليمية البحت والتي تستهدف إعطاء مفاتيح العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانية ، وجدنا أن كل ما قُدم من سبل للعلاج خلال السنوات القليلة الماضية كان ضعيف الأثر لأنة كان يهتم بالأعراض ويتجنب مواجهة أسس الأمراض . فالوظيفة التعليمية البحت تشوبها اليوم الكثير من العيوب ، لعل أهمها ما يلي :

- غلبة (الكم) بشكلٍ جارفٍ على (الكيف) .
- الإغراق في المحلية والضعف الشديد في الكونية أو إلعالمية التي تجعل الإنسان أكثر قدرة على معرفة العالم الخارجي ثم التعامل معه .
- فساد الذوق بشكلٍ عام في المسائل المتعلقة بالأدب والشعر والفن والرواية والقصة .
- قيام المؤسسة التعليمية على أساس (الحشو) و(حشر المعلومات والمعارف) في رؤوس التلاميذ – وهو أمر لا قيمة له على الإطلاق .
- وجود جوانب رجعية (محافظة) عديدة تشجع على أن يصير التلاميذ مادة خام لاستقبال الأفكار المخاصمة للعصر والحضارة والمدنية .

أما الوظيفة التربوية والتي تستهدف غايتين على أعلى درجات الأهمية هما غرس مجموعة أساسية من القيم العامة أو الحياتية بهدف إفراز مواطن صالح وغرس مجموعة هامة من قيم العمل في المجتمعات العصرية يهدف إفراز مواطن فعال وإيجابي وخلاق ومتقن للعمل وقادر على المنافسة . أما هذه الوظيفة ، فإن مؤسستنا التعليمية تقوم بالقليل جدا من شقها الأول (القيم العامة أو الحياتية) مع غياب ظاهر لمجموعة قيم عامة أو حياتية أساسية مثل قبول الآخر والقبول الموضوعي للنقد وعدم التعصب والاحترام العميق للخلافات العرقية والدينية والسياسية والفكرية والثقافية وكذلك ترسيخ ثقافة السلام (عوضا عن ترسيخ ثقافة العدوان) . أما الشق الثاني من الوظيفة التربوية والذي يستهدف غرس قيم العمل في المجتمعات العصرية ، فإن برامجنا التعليمية خالية تماما من أي برامج تستهدف بذر وتثبيت القيم التي تفرز إنسانا يصلح بشكل مناسب للعمل العصري . بل وأكاد أزعم أن معظم القائمين على أمور التعليم لا يعرفون أي شيء عن هذه المجموعة من القيم وبالتالي والمنطقي فإن اهتمامهم بها منعدم .

ورغم أن أعدادا كبيرة من المصريين اليوم يميلون ميلا جارفا للتهوين من حجم المشكلات بوجه عام والمعضلة التعليمية بوجه خاص ويميلون بالتالي للحلول الترميمية ، فإن ذلك لم ولن يمنعنا من أن نكرر في العديد من المناسبات أن مؤسستنا التعليمية لا تحتاج للترميم

وإنما لاعادة الصياغة من الألف إلى الياء – وأن كل ما يجـــري حاليـــاً من عمليات ترميمٍ في المؤسسة التعليمية بوجهٍ عـــامٍ وفـــي الـــبرامج الدراسية بوجهٍ خاصٍ لن يكون بوســـعه أن يقـــدم لمصـــر "العنـــاصر البشرية" المطلوبة للسير بالمجتمع بالشكل الـــذي نتوخـــاه فـــي ظـــل الظروف العالمية المعاصرة والمستقبلية .

أما عن المنهج المطلوب لإصلاح التعليم إصلاحـــاً يســـمح بتخريـــج الإنسان العصري الذي تحتاجه مصر للتعامل مـــع حقـــائق وتحديـــات المرحلة الحالية والمراحل القادمـــة ، فمـــن الضـــروري أن نـــبرز أن الإصلاح الكامل الشامل للمؤسسة التعليمية المصرية يقتضـــي إصـــلاح ثلاثة جوانب رئيسية من جوانب المؤسسة التعليمية وهى :

- البرامج والمقررات المدرسية.
- أحوال المدرس المصري (ســـواء المتعلقـــة منـــها بتكوينـــه وتدريبـــه أو المتعلقـــة منـــــها بـــأجره وظروفه الحياتية).
- الأبنية المدرسية (والتي يفترض أن تكون مشـــتملة على كل الوسائل العلمية والمعملية والرياضية المنتظر توفرها في أية مدرسة عصرية .

أما إصلاح البرامج والمقررات فهو البعد الوحيـــد القـــابل للتنفيـــذ الفوري شريطة توفر الرؤية والنظرة الفلسفية العصرية المطلوبة فـــي

واضعي إستراتيجيات التعليم (أي أن يكونوا من المنتمين للحاضر والمستقبل - وليس للماضي) .

أما إصلاح أحوال المدرس المصري والأبنية المدرسية المصرية فإنها عملية مركبة وذات كلفة بالغة الارتفاع ، لذلك فمن المنطقي أن تكون لنا سياسة إصلاحية في هذا الصدد على المدى القصير وسياسة موازية طويلة الأمد. أما الإصلاح على المدى القصير فيتطلب عدم الانشغال بإصلاح المؤسسات التعليمية كلها في وقت واحد ، وإنما انتقاء مجموعة من المدارس على مستوى الجمهورية قد تمثل ما لا يزيد عن ١٠% من عدد المدارس الكلي ، ووضع برنامج محدد للرقي بهذه المجموعة المنتقاة على كافة المستويات ، وبالتحديد مستوى المعلمين (المدرسين) ومستوى البرامج التعليمية ومستوى الأبنية التعليمية وما يتبعها من تجهيزات كالمعامل والمكتبات والملاعب الرياضية ومعامل اللغات الأجنبية وأجهزة الكمبيوتر . وتكون هذه المدارس (والتي قد لا تتجاوز ١٠% من عدد المدارس الكلي) هي نموذج التطوير المنشود . والهدف من الاكتفاء بعدد لا يتجاوز العُشر (١٠%) هو أن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، بمعنى أن إصلاح كل المدارس في ذات الوقت هي مهمةٌ بالغة الصعوبة والكلفة.

وللتدليل على صواب هذا المنهج المتدرج وعلى استحالة الإصلاح الفوري الكلي لكل المدارس المصرية ، فأنني اكتفي بملاحظتين :

- العدد الإجمالي للمدرسين في مصر اليوم يبلغ تسعمائة ألف مدرس . فإذا تخيلنا زيادة مرتب المدرس (في المتوسط) بما يعادل ثلاثة آلاف جنيهاً في السنة لتحسين ظروفه المعيشية تحسيناً طفيفاً ، فإن تكلفة ذلك (إذا تم بالنسبة للجميع في وقت واحد) سوف تكون في حدود ثلاثة آلاف مليون جنيهاً (هي تكلفة الزيادة في المرتبات فقط وليس تكلفة المرتبات الإجمالية) .
- أن التطوير الشامل والكامل للأبنية المدرسية على مستوى الجمهورية ولكل المدارس في نفس الوقت يحتاج لميزانية لا تقل عن خمسين ألف مليون جنيهاً (أي ما يعادل نصف الميزانية الإجمالية للدولة في سنة بأكملها).

وهكذا يتضح أن الحديث عن الإصلاح الكامل والشامل لكل المدارس والمؤسسات التعليمية في وقت واحد هو من ضروب المستحيل ، وكل من يطالب بذلك بشكل فوري وحال فإنه ينطبق عليه المثل المصري بأن من يده في الماء ليس كمن يده في النار . كذلك يدعم المنهج المقترح أنه طبق في العديد من الدول . ففي بريطانيا مثلاً توجد العديد من المدارس العادية ، وهي ذات مستوى متوسط وأحياناً أقل من

المتوسط ، ولكن إلى جانبها توجد مراكز التعليم المتميز وهو ما يشبه ما عرفناه في مرحلة ما تحت مسمى مدارس المتفوقين . حيث توجد مدارس هي بمثابة مراكز للتميّز (Centers of Excellence) على مستوى المدرس والتلميذ والمباني التعليمية والمكتبات والمعامل والتسهيلات الرياضية والبرامج التعليمية .

أما البرنامج الإصلاحي لكامل المؤسسة التعليمية ، والذي هو بطبيعته برنامج طويل المدى ويستحيل أن ينجز بالكامل على المدى الزمني القصير أو المتوسط ، فإنه يحتاج بداية لوضع ورقة استراتيجية تحدد ما الذي نطلبه من المؤسسة التعليمية (لاسيما قبل الجامعية) وما هي الأهداف التي نبغي الوصول إليها . وهنا ، فإن أكبر مشكلة ستواجهنا هي إن معظم برامج التعليم (قبل الجامعي) عندنا اليوم هي برامج إما ضعيفة الصلة أو أحياناً معدومة الصلة بالاحتياجات المجتمعية وفي مقدمتها احتياجات المجتمع الاقتصادي . فالتعليم يستهدف تقديم ما يسمى بالتعليم الحر أي القائم على التعرف على مناطق عديدة من مناطق المعرفة الإنسانية (دون أن يستغرقنا التخصص) ولكن هناك هدف آخر لا يقل أهمية وهو إعداد موارد بشرية ذات مواصفات خاصة تتطلبها الحياة الاقتصادية أي قطاعات العمل الإنتاجي والخدمي . ولا شك عندي أن مؤسستنا التعليميّة (وتحت ظروف الستينات والتي كانت مضادة لهذه الأهداف والتي كانت أيضاً تعمل على تخريج "موظفين عموميين" وهم كادر بشري اضمحلت

الحاجة اليوم لهم ، ناهيك عن افتقار مؤسستنا التعليمية منذ ذلك العهد لروح التعليم الحر الذي يخلط التعليم بالتثقيف بالاستنارة بغرس قيم الحضارة الحديثة وقيم العمل في ظروف الحياة الاقتصادية المعاصرة) .
وسوف نكتشف أننا ونحن نضع هذا التصور الاستراتيجي لهدف أو أهداف العملية التعليمية في حاجة لتخليص المؤسسة التعليمية (وبرامج التعليم) من روح الحشر التي تتسم بها ومن روح التلقين واختبار القدرة على تخزين المعارف ، وهي صفات غير ذات قيمة عالية بالنسبة للإنسان العصري الذي تحتاجه ظروفُ الحياة الاقتصادية المعاصرة.

كذلك سنكتشف أن معظم برامجنا الدراسية التي كان من المفروض أن تستهدف تحبيب التلاميذ في العديد من جوانب الإبداع الأدبي والفني قد نجحت في تبغيض التلاميذ في كل ما يُقدم لهم في هذه المجالات نظراً للذوق السقيم الذي اتُصف به من عُهد إليهم باختيار البرامج والنصوص – فهم خلطة ما بين "الموظف العام الخالي من الموهبة والتذوق والإبداع" و"الإنسان المحافظ" كنتيجة طبيعية لظروف تكوينه التعليمي والثقافي والفكري والاجتماعي (فمن الأسهل أن يكون الإنسان محافظاً عن أن يكون تقدمياً وعصرياً ومتحرراً – فالاتجاه الثاني يتطلب قدراً كبيراً من المعرفة والثقافة وأحياناً الذكاء) .

- ١٠ -

حـــوار .. حول إصـــلاح التعليـــم .

أثار مقالي المنشور بالأهرام يوم ٢٤ مايو تحت عنوان (التعليم .. وصناعة المستقبل) ردود فعلٍ عديدة بعضها عقلانيٌ صرف والآخر انفعاليٌ يمتطي جواد الدفاع عن النفس والانفعال الشديد ويقومُ (عوضاً عن الحوار) بإلقاء الأحجار. ومن بين ردود الفعل الساخنة والغاضبة والمتوترة ردان نُشرا بالأهرام بتاريخي ٣١ مايو و١٢ يوليو ١٩٩٩ . ونظراً لأنني غير معنيّ ولا مهتم بتبادل قذف الأحجار وانما بتأصيل الحوار بموضوعيةٍ وفي محاولةٍ للبعد عن العيوب الفكرية التي وصفتها في آخر مؤلفاتي (نقد العقل العربي- من عيوب تفكيرنا المعاصر) فإنني أعلق هنا علي ما جاء بردود الفعل هذه من أفكار وأترك جانباً ما سميته بإلقاء الأحجار :

أولاً : كرر المعلقون علي مقالي (التعليم وصناعة المستقبل) مرات ومرات أنني أنادي بتعليمٍ متميز للصفوة وأضافوا من عندهم أنني أقصد الصفوة الاجتماعية . وهذا الزعم لم يساورن لحظة لا في مقالي (التعليم .. وصناعة المستقبل) ولا في أي كتابٍ من كتبي الأربعة عشر والتي تناولت مشكلة التعليم في مصر وهي كتب صدرت منذ سنة ١٩٧٨ وطُبعت عدة مرات بالعربية والإنجليزية والفرنسية ولا توجد في كتابٍ واحدٍ منها فقرة تدعو لأن يكون التعليم المتميز للصفوة الاجتماعية . وما دعوت إليه في مقالي (التعليم .. وصناعة المستقبل) هو أنه إذا كان من المتعذر البدء بإصلاح كامل

وشامل لكل المدارس المصرية فلنبدأ بـ ٥% أو ١٠% من المدارس ولتكن هذه المدارس من ناحيةٍ مراكز للتفوق والتميز ومن ناحيةٍ أخرى تجربة رائدة تدعو للتقليد والتكرار . وأنا هنا أتكلم عن المدارس الحكومية والتميز علي مستوى المدرس والمنهج والبناء المدرسي والتلميذ ولا توجد كلمة واحدة في كتاباتي تتحدث عن التعليم المتميز للصفوة الاجتماعية بل تشهد عشرات المحاضرات التي ألقيتها في مصر والخارج عن التعليم بقولي أن المدارس الخاصة ذات الكلفة العالية والتي يذهب إليها أبناء الصفوة الاجتماعية ليست قادرة علي علاج مشكلة التعليم في مصر لأن هذه المدارس لو كانت جدولاً مائياً صغيراً فإن المدارس الحكومية هي المحيط العارم وإصلاح المحيط هو القادر علي إحداث التغيير وليس التركيز علي الجداول الصغيرة .

ثانياً : كرر الكثيرون ممن علقوا علي مقالي (التعليم وصناعة المستقبل) أنني أدعو لتسخير التعليم لخدمة الاقتصاد وهو تصورٌ آخر خاطئ بشكلٍ مطلق ، فأنا أدعو لأن يكون العلم ولأن تكون الدراسة في خدمة الحياة وليس في خدمة المجتمع الاقتصادي . وقد يحتاج الذين كتبوا بتوترٍ شديد وغضبٍ واضح عن هذه الجزئية بأن أذكرهم بأن الأب الروحي لعلم إدارة الجودة **Quality Management**

وهو البروفيسور Deming قد أعلن منذ اكثر من عشرين سنة أن أي علم أو دراسة أو بحث لا يكون وثيق الصلة بالحياة وبتجويد الحياة وبتحسينها هو من مفردات الماضي المندثر ، فالعلاقة بين العلم والحياة والاقتصاد والسلام الاجتماعي لا تنفصل وليس من العيب أن يكون من أهداف التعليم خدمة الحياة بوجه عام وخدمة الحياة الاقتصادية بوجه خاص .

ثالثاً : زعم البعض بأن مقالي نقل خطوطه العامة من كتاب الدكتور حسين كامل بهاء الدين عن التعليم وغاب عنهم أن خمس مقالات لي قد نُشرت عام ١٩٨٧ بجريدة الأخبار تحت عنوان (مأساة التعليم والثقافة في مصر) وقد تضمنت هذه المقالات الخمس نفس الفكر الذي لخصه مقالي (التعليم .. وصناعة المستقبل) علماً بأن سلسلة مقالات (مأساة التعليم والثقافة في مصر) قد نُشرت بجريدة الأخبار القاهرية اعتبارا من ١٩٨٧/٨/٣١ أي قبل نحو عشر سنوات من تاريخ صدور كتاب الدكتور حسين كامل بهاء الدين كما أن نفس المقالات الخمس قد تُرجمت ونُشرت بالإنجليزية خارج مصر في عام ١٩٨٨ . ومع ذلك فإن تقسيم المشكلة التعليمية إلى ثلاث عناصر وهي البرامج التعليمية والمدرس والأبنية التعليمية ليست من ابتكاري كما

أنها ليست من ابتكار الدكتور حسين كامل بهاء الدين وانما هي من مسلمات أدبيات التعليم والتربية وجاء ذكرها في عشرات الكتب والمقالات لمفكرين تربويين في عشرات الدول .

رابعاً : ذكر أحد الذين نشروا تعليقاً علي مقالي (التعليم .. وصناعة المستقبل) بأنني من هواة الأدب ولست محترفاً . وهو تعبير غريب لأن أحمد أمين صاحب أكبر موسوعة في تاريخ الفكر العربي كان قاضياً شرعياً وكان أحمد شوقي أمير الشعراء محامياً وموظفاً كبيراً بالقصر الخديوي وكان يوسف إدريس طبيباً فما معني أديب محترف ؟ وهل الكتب الأربعة عشر التي أصدرها كاتبِ هذه السطور وعضويته في مجلس إدارة أكثر من عشرين جامعة بجانب عضويته بأحد لجان المجلس الأعلى للثقافة ومجلس إدارة جمعية النهضة بالتعليم لا تسمح له بأن يدلي بدلوه في موضوع التعليم بينما يجوز ذلك لرئيسٍ بإحدى محاكم الاستئناف - والحقيقة أن وصول الحوار لهذا الدرك ضارٌ للغاية بالرأي العام ويزيد من موجات الشخصانية أي عدم الموضوعية في حياتنا العامة .

خامساً : هاجم معظم الذين علقوا علي مقالي (التعليم .. وصناعة المستقبل) ما أوردته عن الإغراق في المحلية والبعد عن

الكونية وأيضاً عدم وجود سياسة تعليمية واضحة تبذر في النفوس والعقول قبول الآخر والتسليم بأن التعددية هي العمود الفقري للحياة الإنسانية - ولا يساورني شك أن السواد الأعظم من المصريين أصحاب الخبرة الدولية يشاركونني الرأي في أن هذه المناطق تحتاج إلى تناول جديد ومختلف لأن برامجنا التعليمية بالفعل لا تعمل على تدعيم هذه القيم الإنسانية التي بدونها سنكون في عزلةٍ عن العالم .

سادساً : هاجمني البعضُ لأنني قلت أن برامج التعليم لدينا لا تساعد على الرقي بالذوق الأدبي بل تعمل أحياناً على تنفير التلاميذ من الأدب والشعر والعديد من مناطق الإبداع- وأنا هنا أحتكم لكبار النقاد والأدباء والشعراء ليدلوا بدلوهم في هذا الأمر وقد سمعت بأذني من جلهم أكثر بكثيرٍ مما ذكرته في مقالي (التعليم .. وصناعة المستقبل) بل أن معظمهم يرى أن التدهور الذي أصاب هذه المنطقة من مناطق التعليم هو كارثة متكاملة الأركانِ ولا أدل على ذلك من أن جل الشخصيات العامة في مصر لا تجيد الكلام لثلاث دقائق بلغةٍ عربيةٍ سليمة (وأحيل أحد الذين هاجموا مقالي عن التعليم وصناعة المستقبل لمقالٍ للأستاذ ثروت أباظة نُشر في نفس

عدد الأهرام الذي كال لي فيه الهجوم ومقال الأستاذ ثــروت أباظة بعنوان "حوار في العربية") .

سابعاً : أنني أقدّر حرص بعض الذين كتبوا علـــي إرضـــاء وزيـــر التربية والتعليم وأشهد لهم بأنـــهم أجـادوا أداء المهمـــة ؛ ولكنني أود أن أوضح لهم أن الآراء التي ذكرتها في مقـــالي الذي آثار غضبهم وفي ١٤ كتاب من مؤلفاتي وفي أكثر من مائة محاضرة بعشرات الجامعـــات فـــي مصـــر وأوروبـــا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لم تكن نقداً للوزير ولم تكن هجوماً عليه وانما كانت نقـــداً موضوعيـــاً لمؤسســـة تعليمية تقول كلُ التقارير الرصينة أن بقائها علي مـــا هـــي عليه سيبقي حجر عثرة وحائل عظيم بيننا وبيـــن الطفـــرة الاقتصادية التي ننشدها مع ما يواكبها من طفـــرة علميـــة وبحثية وأهم من ذلك السلام الاجتماعي الذي نتوخاه لـــهذا الوطن .

- ١١ -

الثقافـــة الإدارية المنشـــودة .

عندما ننظر للعالم من حولنا اليوم نجد أن السنوات الخمس وعشرين الأخيرة قد شهدت العديد من تجارب الإصلاح الاقتصادي . وقد حققت بعض هذه التجارب نجاحاً هائلاً ، كما أخفقت العديدُ من التجارب . وإلى جانب الذين نجحوا والذين أخفقوا مجموعة ثالثة من الدول التي حققت في البداية تقدماً كبيراً ، ثم تراجع النجاح بنسبة أو بأخرى . وفي اعتقادي أن التجارب التي نجحت وحافظت على توالي النجاح هي التجارب التي لم تنظر لعملية الإصلاح من منظور اقتصادي بحت . فالحقيقة أن أي أفكار ونظم وهياكل وآليات اقتصادية (يضعها في الغالب اقتصاديون معظمهم من الأكاديميين) لا تقدر على تحقيق نجاح ثابت ومطرد ومتوالي . وفي اعتقادي أن للاقتصاديين دورهم الهام للغاية والذي بدونه لا تبدأ عملية الإصلاح . فهم الذين يرسمون إطار الإصلاح المالي ثم الإصلاح الاقتصادي . ولكن ذلك لا يمثل إلا مرحلة أولى لا أكثر . وهذه المرحلة تشبه من يقيم ملاعباً عصرية ممتازة ومجهزة بكل وسائل الألعاب الرياضية الحديثة . ولكن أيكفي ذلك لوجود سجل رياضي حافل من النجاح ؟ هل تكفي عملية إنشاء الملاعب لإنجاز هذا السجل الحافل من الإنجازات الرياضية ؟ .. قطعاً " لا " . فبعد إنشاء الملاعب العصرية وتجهيزها بكل الأدوات والآلات والنظم والأجهزة العصرية المطلوبة يبقى الدور الأهم للمدربين والإداريين واللاعبين . وبالمثل ، فإن عملية الإصلاح المالي والاقتصادي (وبقدر ما هي مهمة ومصيرية) فأنها ليست إلا مرحلة

أولى . أما المرحلة التالية ، فهي مرحلة يتأخر فيها الاقتصاديون ليحتل رجال الإدارة العليا العصرية مكان القيادة بدلاً منـــهم . فبعـد تجـهيز الإطار (وهي مهمة صعبة وعلمية ومعقدة وبالغة الأهمية) ينحسـر دور الاقتصاديين ويبرز دور القيادات الإدارية التنفيذية والـــذي يمـــاثل دور المدربين والإداريين واللاعبين في المثال الرياضي الذي ضربته .

والملاحظ ، أن التجارب التي أخفقت منذ البداية ولم تحقـــق ســجلاً حافلاً من النجاح هي التجارب التي أبقت " عجلــة القيــادة " فـــي يـــد الاقتصاديين (الأكاديميين) لفترة أطول مما كان يلزم . أما التجارب التـي حققت نجاحاً كبيراً ومتواصلاً ومتوالياً فهي التجارب التي ســـلّم فيـــها الاقتصـــاديون عملية القيادة لكادر بشـــري ممتاز موهوب ومؤهل مـــن القياديين الإداريين التنفيذيين . وأما البـلاد التـــي حققـت قـدراً مـــن النجاح ثم اعترت مســيرة نجاحها عثرات وكبـوات فهي البلاد التـــي اختلطت فيها الأدوار (أدوار الاقتصاديين المطلوبة بشـكل حتمـــي فـــي البداية وأدوار القيادات الإدارية التنفيذية) وبقى الاختـــلاط قائمـــاً بعـــد مرحلة الانطلاق ، وهو ما أحدث تلك الكبوات التي يبالغ البعض عندنـــا في تصويرها ، فالكبوة التي اعترت مسيرة النمـــور الأسـيوية كـــانت كبيرة ولكنها لم تكن قاتلة ، كما أن معظم النمور الآسيوية سوف تكـون قد تجاوزت الأزمة قبل نهاية العام القادم (سنة ٢٠٠٠) ... وقبل ذلـــك تجاوزت المكسيك (بشكل رائع) كبوتها عن طريـــق الكـــادر البشـــري الممتاز من المديرين التنفيذيين .

وجوهر الفكرة التي أدعو لها هي أن إطالة مرحلة الإصلاح المالي والاقتصادي والتي يقود فيها العربة الاقتصاديون (الأكاديميون في معظمهم) هو ما يسبب كثيراً العثرات والكبوات . فالأمر هو انتقال الاهتمام (بعد المرحلة الأولى) من الهيكلة المالية والاقتصادية إلى الاهتمام (في المرحلة التالية) بالإدارة ونظم الإدارة الحديثة ونظم التسويق وبالعناصر البشرية وأهمها العناصر القيادية (في مجال العمل الإداري التنفيذي بما في ذلك مجال التسويق والذي هو أهم مجالات العمل الاقتصادي الحديث) . ولاشك أن " نقل الاهتمام " من الجانب الأول (جانب النظم المالية والاقتصادية) إلى الجانب الثاني (جانب الإدارة والموارد البشرية ونظم التسويق واكتشاف المواهب القيادية في هذه الدوائر) هو عملية صعبة للغاية لأنها تتضمن مواجهة (وربما صراعاً) بين طوائف بشرية تنتمي لمدارس مختلفة ، مدرسة الماضي التي كانت لا تمّيز بين " الرئيس في العمل " وبين " المدير التنفيذي " ، فليس كل " رئيس في العمل " مديراً تنفيذياً قادرا . بل أنها عملية انتقال تتضمن صراعاً بين رجال يحتلون بالفعل معظم المواقع القيادية ورجال لا يملكون أدوات قوة مماثلة (لكونهم لا يزالون خارج المنظومة) . ولاشك أن سرعة حسم هذا الصراع لصالح المدرسة الحديثة هو أحد أهم مفاتيح النجاح الاقتصادي المطرد والأقل عرضة للهزات والعثرات والكبوات .

فإذا انتقلنا للواقع المصري ، وتساءلنا أين نحن من ذلك التنظير ؟ .. كان جوابنا كالتالي:

- شهدت السنوات الثمان الأخيرة جهداً عظيماً في مجال الإصلاح المالي حقق الكثير من التصويبات ووضع الأمور على الطريق السليمة .

- كذلك شهدت نفس السنوات جهداً عظيماً في مجال الإصلاح الاقتصادي ، ولكنه جهد لا يزال في حاجة للاستكمال ، وأهم ما تبقى هو إعادة النظر في " دور الدولة " في الحياة الاقتصادية بحيث يصبح دوراً هاماً للغاية في مجال الرؤية والسياسات مع انسحاب كبير من معظم الأنشطة الاقتصادية كما يلزم القيام بعملية جراحية لاستئصال ورم السلطة البيروقراطية الهائلة التي لا تزال الحكومة تمارسها - فهذا الورم هو السبب الأكبر لعدم تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الدولية (بالشكل المطلوب) .

- أصبح من الحتمي الآن الاهتمام بالجوانب المتعلقة بنظم الإدارة العصرية واختيار القيادات الإدارية التنفيذية والاهتمام الموازي بالموارد البشرية والتدريب ونقل التكنولوجيا ونقل المهارات واهتمام ثالث موازي بعلوم

التسويق والقيادات التنفيذية في هذا المجال الذي بدونه تكون كل الجهود في المجالات الصناعية والخدمية " مهدرة " . ويقتضي هذا " التحول الهام " الانتقال من مرحلة الاقتصاديين الأكاديميين إلى مرحلة الإداريين التنفيذيين العصريين ، فهؤلاء هم الذين سيشاركون في إكمال المسيرة بتحويل كل ما تم من جهود عظيمة في مجالي الإصلاح المالي والاقتصادي إلى نتائج ملموسة في شكل تعاظم الإنتاج (في مجال المنتجات أو الخدمات على السواء) . وفي هذا المجال ، فإنه من الضروري الحديث عن الثورة الإدارية في ثلاث مجالات وليس في مجال واحد . فالحاجة ملحة لثورة إدارية في كل الإدارات الحكومية التي يتعامل معها المواطنون ، بحيث تعالج البيروقراطية العقيمة وتختصر الإجراءات المعذبة للمواطنين ويقوم الموظف الحكومي بخدمة المواطن وكأنه عامل في القطاع الخاص يخدم "زبوناً" لابد من تقديم الخدمة له بشكلٍ مرضيٍّ ووفق أعلى مستويات الخدمة . وهناك ثانياً الحاجة الملحة لثورة إدارية في قطاع الأعمال العامة أي في كل الوحدات الاقتصادية التي لا تزال الدولة تديرها . وهنا ، فإننا بحاجة لاستعارة كل نظم وسياسات وروح الإدارة العصرية من المؤسسة

الخاصة المتقدمة مع نقل مركز ثقل الاهتمام من (دائرة الإنتاج) إلى (دائرة التسويق) ؛ فليست هناك أية قيمة لإنتاجٍ لا يسوّق . وأخيراً ، فإن القطاع الخاص المصري (باستثناء مؤسسات معدودة) يدار بطريقة "مؤسسة الرجل الواحد" أو بتعبير آخر بعقلية "التجار" لا بعقلية "المديرين التنفيذيين العصريين" . وهنا ، فإن الواجب أن أقول ، أنه وإن كان من الحقوق المشروعة للقطاع الخاص أن يحقق أرباحاً ، فإن المجتمع ينتظر منه في نفس الوقت أن يحول شركاته إلى "مؤسسات حقيقية" وأن تتسع هذه المؤسسات وتخلق فرص عمل جديدة لأبناء وبنات المجتمع . وهنا فقط ، سيكون المجتمع مؤمناً بالخصخصة والقطاع الخاص . فالمجتمع لن يؤمن بالقطاع الخاص لأنه يحقق أرباحاً لأصحابه ، وإنما لأنه مفيد للمجتمع وبالذات في مسألة خلق فرص عمل لأبناء وبنات المجتمع ؛ وهي المهمة التي بدونها يستحيل استتباب السلام الاجتماعي والقبول بين من (يملكون القليل) و(من يملكون الكثير) . كذلك ، فإن تحويل القطاع الخاص من أسلوب التجار وشركة الرجل الواحد الحالي إلى الشكل المؤسسي سيؤدي إلى الرقي بمستوى طبقة رجال الأعمال كما حدث في الغرب وهو رقي إداري

واجتماعي وثقافي في آن واحد . وبدون هذا الرقي
سيظل مجتمعنا يعاني أشد المعاناة من صورة عديدة
تتكرر يوميا من النظم الغاشمة للثروة التي [illegible] يرتكبها
[illegible]
على الفقراء [illegible]
حتى [illegible] من الأولاد [illegible]
أهمها أن المال يخلق القوة وأن القوة تنشئ المزايا
وتحميها – سواء كانت هذه المزايا قانونية أو غير
قانونية) .

وتقتضي عملية توضيح الصورة أن أبرز أن النظم الاقتصادية
التي حققت نجحا كبيرا ومتواليا ومطردا قد آمنت بدور القطاع الخاص
المحوري والأكبر كما آمنت بأهمية أخذ وجهات نظر طبقة رجال
الأعمال " في الاعتبار . ولكنها لا تشركهم في وضع السياسات . نظرا
للخطورة الداهمة التي ينطوي عليها ذلك . فمصالح رجال
الأعمال بطبيعتها قصيرة الأجل أو على الأكثر متوسطة المدى . أما
مصلحة المجتمع فطويلة الأجل . وذلك ما يقتضي وجود كادر بشري
آخر يقيم التوازن بين مصالح الأجل القصير ومصالح المدى الطويل .
فهؤلاء هم رجال السياسة المحترفون الذين قد يأتون من بيئتهم

مديرين تنفيذيين كبار ولكن من غير المقبول أن يكون من بينهم رجال أعمال .

وأترك جانباً كل الحجارة التي تبارى البعض في إلقائها ؛ فأنا أعلم منابع ودوافع ذلك وهو ليس مرتبط ببعض الذين كتبوا فقط وانما هو داءٌ عياء في مناخنا الثقافي العام وصفته في كتابٍ أفردته بالكامل لهذا الموضوع وجلب لي أيضاً من الحجارة ما يكفي للوقوف فوقه لتأمل ودراسة حالة الذين يتحاورون بكيل التهم والتجريح وغير ذلك من أدوات العراك لا الحوار .

- ١٢ -

التطـــرف: بين "الفكـــر" و"الظـــروف" .

يعتقد البعضُ في الدول التي استشرى فيها التطـــرفُ الـذي يستمد شعاراته من الدين الإسلامي أن الفقر وحده هو الذي يولد هـــذا التيار ، وأن الظروف المعيشية ليست هي [illegible] ، ويعتقـد هؤلاء أنـهم على حق عندما يضربون الأمثال بمجتمعات فقـــيرة الا أن تيارَ التطرفِ (والذي يسمي نفسه بالاسلامي) لم يتعاظم فيها . وفـــي المقابل ، فإن البعض يعتقد أن الظـــروف المعيشـــية هـــي المفرخـــةُ" الأساسية لفكرِ وتيارِ وحركةِ التطرفِ . ويعتقد أصحابُ هذه النظـــرة أن الظروفَ الاقتصاديةِ والاجتماعية هي المسئولُ الأول عن المناخِ الـــذي يُنبت تيار التطرف .

وعادةً ما تكون حكوماتُ العالمِ الثالثِ (حيث يوجد التيار الأصولـــي المسمى بالحركة الإسلامية) من أنصارِ وجهةِ النظـــر التـــي تـــرى أن "التطرفَ" فكرةٌ خبيثةٌ يروج لها البعضُ بدوافـــعٍ ولأغـــراضٍ سياســـيةٍ وأنها لم تنتج عن الظروفِ المعيشية . وعادةً ما يكون المثقفون بوجـــهٍ عام وأولئك الذين يعطون العناصر الاجتماعية الوزن الأكبر من أنصـــارِ وجهةِ النظر التي ترجع التطرفَ للظروفِ المعيشيةِ .

وإذا كنت قد أوليـــت موضـــوع الأصوليـــة الإســـلامية آلاف الساعات من وقتي وقراءاتي ومتابعتي بما في ذلك المتابعةِ التي يصـــح أن توصف بأنها "متابعةٌ ميدانيةٌ" - فإنني أعطـــي نفســـي الحـــقَ فـــي

الاجتهادِ في هذه المسألةِ وأقول أن الحركة الأصوليةِ الإسلامية نتجت وإستشرت بفعل العاملين الذين يعتقد فريقٌ من المحللين أن أحدهما هو المسئول الأوحد بينما يعتقد فريقٌ آخر أن ثانيهما هو المسئول الأوحد . فالحقيقة - في اعتقادي - أننا يجب أن نميِّز بين "وجود فكر الأصولية الإسلامية" وبين "انتشار تيار الأصولية الإسلامية" إنتشاراً واسعاً في مجتمعٍ من المجتمعاتِ .

أما "وجود فكر الأصولية الإسلامية" فيرجع لوجودِ المفكرين الذين يؤمنون بالمرجعية الدينية (الإسلامية في هذه الحالة) كأساسٍ لتنظيمِ المجتمعِ بكل ما تعنيه عبارةُ "تنظيمِ المجتمعِ" من معانٍ ودلالاتٍ . ومما لا شك فيه أنه من الطبيعي أن يوجد في أي مجتمعٍ توجد به أغلبيةٌ سكانيةٌ مسلمة "فكرٌ" يرى أن إصلاحَ حالِ المجتمع وتنظيم شئونه ينبغي أن يكون على أساسٍ من المرجعية الدينية . ولكن من الطبيعي أيضاً أن يكون هذا الفكرُ مجردَ "تيارٍ واحدٍ" ضمن تياراتٍ فكريةٍ أخرى في المجتمع ومن الطبيعي أيضاً أن يكون تياراً محدوداً إلى جوارِ التياراتِ الأخرى التي تنتمي للحاضرِ والمستقبلِ . أما "انتشار تيار الأصولية الإسلامية" بين أعدادٍ كبيرةٍ من أبناءِ وبناتِ مجتمعٍ معينٍ فأمرٌ لا يرجع إلاَّ للظروف المعيشيةِ أي للعواملِ الاقتصاديةِ / الاجتماعيةِ والتي يكون تخلفُها داعياً لأصحابِ الفكرِ المسمى بالإسلامي

لكي يروجوا لنظريتهم بصفتها "المنقذ" من براثن الواقع بما يتسم به من ظروفٍ معيشيةٍ متردية .

وفي إعتقادي أنه من الطبيعي أن تُكرر حكوماتٌ عديدة في دولِ العالمِ الثالث أن التطرفَ ليس إلا ورماً فكرياً خبيثاً وأنه لا يرجع للظروفِ المعيشيةِ ، لأنها ليست بوسعها إلا أن تقول ذلك ، لأن إعترافها بأن الظروفَ المعيشيةِ هي التي ولدت وأنتجت ودعمت انتشار هذا التيار سوف يجعلها تعترف في نفسِ الوقتِ بفشلها في إدارةِ المجتمع ذلك الفشل المتمثل في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والذي في ظله أمكن لفكرِ الأصوليةِ (المحدود والمتواضع على المستوى النظري والفكري) أن يقيض له الذيوعَ والشيوعَ بين أعدادٍ كبيرةٍ من أبناءِ وبناتِ المجتمع .

وفي إعتقادي ، أن وجودَ الفكرِ الأصولي في حد ذاته ليس بذي خطرٍ كبيرٍ . فالفكرُ الأصولي الإسلامي يفتقد لأيةِ قدرةٍ على الانتشارِ وجذبِ الأتباعِ والمؤمنين به بمعزلٍ عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إذ أنه (بكل المعايير) فكر بسيط تجاوزه الزمنُ والعلمُ . وأنا لا أقصد هنا "الدين" وإنما "فكر الأصوليين" وهو عمل بشري لا قدسية له ولا يملك أصحابه أن يقولوا أنه هو "الدين ذاته" وإنما هو "فهمهم الخاص للدين" .

وفي إعتقادي أن الخطورة تكمن كنها في الظروف المعيشية .
ففي ظل ظروف معيشية مترديـة تخلفت فيها الدولة عن تقديم أساسيات الحياة من الرعاية الصحية والتعليم وسلسلة الخدمات الأساسية لوجود حياة [illegible] الأصوليين [illegible] من الخدمات في هذه المجالات [illegible] فكرهم الأصولي [illegible] يقدمون من خدمات [illegible] فكرهم الأصولي – والحقيقة أنه لا توجد أية صلة بين ما يقدمونه من خدمات طبية وتعليمية ومجتمعية وبين فكرهم الأصولي – وإنما هي مكيافيلية سياسية في المقام الأول تلك التي جعلتهم ينتهزون فرصة تردي الظروف المعيشية ويقدمون سلسلة من الخدمات مع تقديم موازي لفكرهم الأصولي .

وفي إعتقادي أن مواجهة حركات التطـرف بـالأدوات والوسـائل الأمنية (رغم ضرورتها وأهميتها) لا تقـدم أي حـل للمشـكلة مـن أساسها . فالوسائل الأمنية هنا تشبه من يقطع فروع الشجرة مع بقـاء الجذع والجذور . وقد يكون قطع الفروع في اوقات ومراحـل معينـة ضروريا لأبعد الحدود حتى لا يفقد المجتمـع ذاتـه ويسـقط فـي يـد الأصوليين الذين لا فرصة معهم لإقامة مجتمع مدنـي أو عصـري أو متقدم من بيئة [illegible] عن ثقافة [illegible] في [illegible] والديموقراطية وحقوق الآخرين .

ولكن من المؤكد أن التعامل بالوسائلِ الأمنيةِ فقط يسمح بنكسات لا يمكن تجنبها بشكلٍ مطلقٍ . وأعتقدُ اعتقاداً جازماً أن وضعَ الدولةِ لخطةٍ محكمةٍ لكي تقوم بكلِ الخدماتِ التي ينتظرها أبناءُ وبناتُ المجتمعِ منها هو الوسيلةُ الوحيدةُ لحصرِ تيارِ الأصوليةِ في حدودِ الاهتماماتِ الفكريةِ (المتواضعة للغاية) لعددٍ قليلٍ من أبناء المجتمع . وأعني هنا أن سحبَ البساطِ من تحتِ أقدامِ الأصوليين عن طريقِ قيامِ الدولةِ بما يقدمه الأصوليون من خدمات يجعل ثمانية أو تسعة من كلِ عشرةِ أشخاصٍ ممن كان من المحتمل انجذابهم لدعوةِ تيارِ الأصوليين ينصرفون عن هذا التيار وشعاراته الجذابة والتي لا تستند على أي فكرٍ عميقٍ أو تجاربٍ ناجحةٍ . وسيبقى واحدٌ أو اثنان تنطلي عليهما تلك الأفكارُ البسيطة والتي لا أساس لها من المنطق أو التجربة ، وهو أمر طبيعي ، فالخطورة في جذب الأعداد الكبيرة (بفعل الظروف المعيشية) وليس في وجود جيوب صغيرة من المؤمنين بفكر لا يملك بدون الظروف المعيشية المتردية أن يجذب إلا أعداداً صغيرة من أصحاب الاستعداد الشخصي للميل لأفكارٍ انفعاليةٍ تميل للشطط دون أن يكون لها حظ من العلم أو المنطق أو التجربة الناجحة .

- ١٣ -

درسٌ في العظمـــة .

منذ قرابةِ العام قام العالمُ العبقري أحمد زويل بزيارةٍ لمصرَ شـهدت تيارين من الشعورِ وردِ الفعلِ تجاهه . فعددٌ كبيرٌ إحتفـى بـه وكرّمـه وشعر بالفخر لكون أحد المصريين قد أنجز ما أنجزه الدكتـور زويـل وكان (قبيل حصوله على جائزة نوبل في الكيمياء لسـنة ١٩٩٩) قـد حصل على حشدٍ من الجوائزِ العالميةِ ذات القيمةِ التي لا تُجحد . ولكـن إلى جوارِ أولئك الذين إحتفوا به وكرّموه وشعروا أنه شئٌ رائعٌ ، فقـد وُجد آخرون إشتعل في صدورهم ذلك المرضُ الذي أنتشر فـي مصـرَ خلال السنواتِ الأربعين الأخيرة وهو الحقد على النابغين وإنكار تمـيز المتميزين وإلقاءِ حجارةِ النكـرانِ عليـهم والتشـكيك فـي عظمتـهم ونبوغهم وتميزهم ونجاحهم . وكان أشهر هؤلاء كاتب صاحب عمـود يومي في أحد الصحف القاهرية شبّه أحمد زويـل برجـلٍ جـاء إلـى مجموعةٍ من البسطاءِ وخدعهم وجمع (حسب كلماته) "النقوط" منهم ثـم مضى . ورغم أن الذين ينتمون للمجموعةِ الثانيـةِ (مجموعـة إلقـاء الحجارة على المتميزين وهم أنفسهم من أكبر مادحي المسئولين) لاشك يشعرون اليوم (وبعد حصول العالم العبقري أحمد زويل) علـى جـائزةِ نوبل في الكيمياء (وليس في الكـلام) لاشـك أنـهم يشـعرون بأنـهم مغمورون بطبقاتٍ كثيفة من طينِ الخزى والعار وأن ما كان يعتمل فـي صدورهم من براكينِ الحقدِ على المتميزين قد أصبـح مكشـوفاً أمـام الناس عارياً أمام عيونِ الكافةِ.

ولاشك أن المجموعة الأولى ، هي التي تمثل الطبيعةَ السوية كما أنها تمثّل طبيعتنا التي عُرفت عنا لسنواتٍ طوال قبل أن تعتريها المتغيراتُ التي إعترتها خلال العقود الأخيرة فغيّرت من نفوسِ الكثيرين وجعلتهم لا يطيقون تميّزَ المتميزين ونبوغَ النابغين .

وجوهرُ الأمر في إعتقادي ، أن الناسَ عندما يكونون على علمٍ بالجهدِ والتميزِ والتفوقِ الحقيقي للنابغين وأصحاب المكاناتِ العاليةِ وكذلك البارزين في سائرِ المجالاتِ العامة والسياسيةِ والاقتصاديةِ والفكريةِ ، فإنهم يقبلون ثمارَ النجاحِ ويعطون الناجحين حقهم من التقديرِ والعرفانِ . ولكن إذا غامت الصورةُ ، ولم يعرف الناسُ لماذا أصبح البعضُ كباراً في سائر المجالات ، عندئذٍ تشسيع بينهم روحُ الإنكارِ والشكِ في حقيقةِ النجاحِ وتشيع بينهم قصصٌ قد تكون حقيقيةً وقد تكون مُلفقةً عن أسبابٍ غير كريمةٍ لنجاحِ وشهرةِ وثروةِ وتألق البعضِ . حتى تأتي قصةُ نجاحٍ لا يمكن الشك فيها ، كقصةِ نجاحِ أحمد زويل ، فتجعل الأمورَ واضحةً ، والأكثرية تتبع المجموعة الأولى التي تسعد وتفخر بالنجاحِ كما تجعل المجموعة الثانية تتآكل وينزوي أفرادُها مختفين من هولِ فضيحةِ مشاعرهم .

وقد ذكّرتني قصةُ نجاحِ العالمِ العبقري أحمد زويل بما نشأتُ عليه من تقديسٍ لوجهة نظرٍ كان عبقري الأدب العربي عباس العقاد يرددها كثيراً ، وهي أن الأممَ التي تسير على دربِ التقدمِ والازدهارِ

والتألق هي الأمم التي تشيع بين أفرادِهـا روحُ الإعجـابِ بالنـاجحِين وتقدير (وربما تقديس) العظمة الإنسـانية فـي كـل صورهـا وكافـة أشكالها . وإن العكسَ صحيحٌ ، فالشـعوبُ التـي لا تحتفـي بأبنائـها المتميزين ولا تُقَدر العظمة الإنسانية (أياً كان شكلها أو مجالـها) هـي شعوبٌ في طريق الأفولِ .

وقد أذهلتني منذ أيامٍ ملاحظةٌ سمعتها من مستشرقٍ هولنـدي كـان في زيارةٍ لمصرَ عندما قال لي : أليس من الغريب أن الميادين العامـة في القاهرة وفي سائر المدن الأساسية في مصرَ لا تضم تماثيلاً لأسماءٍ مصريةٍ مثل محمد علي وإسماعيل وجمـال عبـد النـاصر والسـادات ومصطفى مشرفة وأحمد شوقي وحافظ إبراهيم وطه حسـين وأحمـد أمين والعقاد ويحيى حقي وتوفيق الحكيم ونجيـب محفـوظ ويوسـف إدريس ومحمد عبد الوهاب وأم كلثوم (وأضيف أنا "أحمد زويـل") ؟؟ وشعرت بهولِ الملاحظةِ .. وتساءلت : أيصعب على وزارةِ الثقافـة أن تتبنى مشروعاً لعمل ثلاثيَن أو أربعين أو خمسين تمثالاً لمجموعة مـن كبار أبناء هذا الوطن وتتعدد نسخهم بحيث تمتلئ بها ميادين القـاهرة وعواصم المحافظات كشهادةٍ لنا جميعاً (أو لمعظمنا) بأننا مـن أفـرادِ المجموعةِ الأولى التي تحتفي بالمتميزين من أبنـاءِ مصـرَ وتكَرمـهم وتشعر بالفخرِ لكونهم من أبناء نفس الوطن . وكلي يقيـن أن الحيـاة الفنية في مصرَ تذخر بمثّالين مبدعين يملكون القدرةَ الفنيـة الكاملـة

على إتحافِ الوطن بهذا العددِ من التماثيلِ لبعض أبناءِه العظمـــاء بمـــا يدفع تهمـةً يرددها البعضُ عنّا وهي أننا (أو أن بعضنا) أصبح لا يطيـــق نجاح الناجحين وتميّز المتميزين وتألق النوابـــغ المبدعيـــن ، كمـــا أن مشروعاً كهذا سيكون مساهمةً فعّالةً في تربيةِ الأجيالِ الجديـــدةِ علـــى حبِ وتقديرِ وتقديسِ العظمةِ الإنسانيةِ والتي هي محرك قطار التقـــدم ، فبدون المتميزين وبسيادةِ العاديين يسير المجتمعُ في طريق لا نحبـــــها لوطننا ولا نرضى أن تكون هي المكونة للمناخِ العام للأجيال الجديدة .

إن فوزَ العالم العبقري أحمد زويل فرصةً طيبةً لأجهزةِ الثقافةِ فـــي مصرَ لإحياءِ الشعورِ العامِ بحبِ وتقديرِ وإكبارِ وإجلالِ وتقديسِ العظمـــة بكل أشكالها وألوانها ، كما أنها فرصةً لمؤسسة التعليم للإ هتمام بـــهذه القيمة العظيمة وإعطاءها ما تستحقه من الأهتمام في بعـــض برامـــج التعليم حيث نغرس في نفوس الأجيال الجديـــدة القـــدرة علـــى قبـــولِ واحترامِ وتقديرِ التمّيز بعد أن عانينا طويلاً مـــن التلاميـــذ الشـــياطين لمدرسةِ أعداءِ النجاحِ في واقعنا خلال عقود لا تقل عن أربعة نشر فيها هؤلاءُ التلاميذ النجباء (لروح مدرستهم) في جو حياتنا العامة ســـموماً عديدة تمثلت في مبادرةِ العديدين بإلقاء الطين على كـــل مـــن يخـــالف أنماط العاديين من النـــاس دون أن ينتبـــهوا لأن مجتمعـــاً لا يضـــم إلاّ العاديين هو مجتمعٌ لا قدرة له على تحقيق أي غـــدٍ أفضل .

-١٤-

التقـــدم التكنولوجي بين "الإمكانيـــات" و"الإدارة" .

بقدر ما أثار فوزُ العالم المصري الفذ أحمد زويل بجائزة نوبل من فرحٍ غامرٍ في كل ربوع مصر بقدر ما أثار من تساؤلاتٍ عن البحث العلمي والتقدم التكنولوجي في مصرَ . ورغم أن الكثيرَ قد قيل في هذا المجال ، إلا أن الظروفَ قد سمحت لي بأن أستمع إلى وجهتي نظرٍ في يومٍ واحدٍ في هذا الشأن أعتقد أنهما يلخصان كل الآراء التي يمكن أن تقال في هذا المجال ، كما أنني (مع كل التقدير والاحترام لأصحاب هاتين النظريتين) أعتقد أن أحدهما "خطأ مطلق" والثاني "صواب بحت" . أما الرأي الأول فيقولُ أصحابُه أن كل ما ينقصنا لكي نكون في المقدمة -عالمياً- في مجالات البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية التالية على مرحلة البحث وبهدف إقامة همزة الوصل بين (عالم الأبحاث) و(عالم التطبيقات) يكمن في أمرٍ واحد هو "الإمكانيات" . أما وجهة النظر الأخرى فقد قال صاحبُها أن المشكلة لدينا تكمن في مناخ (أو بيئة) البحث العلمي وافتقارها لروح عمل الفريق وغياب الإطار المؤسسي الذي يخدم ويدعم أدوار الباحثين .

وفي اعتقادي ، ومن خلال تجربة طويلة في عالم الإدارة ، فإن التحجج بنقص الإمكانيات هو أمر يندفع البعض إليه بسبب الشعور العاطفي (لمفهوم وإن كان غير صحيح) بأن ذلك السبب ينفي عنّا مسئولية وضعنا الحالي في مجال البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية .

ورغم أن هناك عشرات الأمثلة التي تستقى من الواقع تؤكد أن هناك بلدان أقل منا في متوسط دخل الفرد وذات مشاكل اقتصادية عارمة إلاَّ أنها سبقتنا في مجال البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية ، إلاَّ أنني سأكتفي بمثال واحد هو "الهند" وما أحرزته من تقدمٍ علميٍّ رائع في مجالين محددين هما البحوث الذرية (وهو التقدم الذي قاد الهند لكي تصبح إحدى القوى النووية في العالم) ثم في مجال الحاسبات الآلية وبالتحديد تصنيع مبرمجات الكمبيوتر وهو الذي أصبحت الهند ثالث أكبر دولة مصدرة فيه وينتظر أن تصبح الدولة الثانية في العالم (وراء الولايات المتحدة) في نهاية السنة الحالية .

نحن هنا أمام دولة تعاني من تدني مستوى دخل الفرد ومن جبالٍ من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومن نقصٍ هائلٍ في الإمكانيات المالية ، ومع ذلك فإنها تحقق نجاحاً لا ينكر في مجالين محددين يقوما على تقدم البحث العلمي وهما مجال الذرة ومجال مبرمجات الكمبيوتر .

ولا شك أن هذا المثال وحده (وإن كانت هناك أمثلة أخرى مشابهة عديدة) ينسف حجة القائلين بأن كل ما ينقصنا لكي تكون لدينا قاعدة بحث علمي متقدم وفعَّال هي الإمكانيات .

والحقيقة أن القول بأن نقص الإمكانيات هو السبب في تخلفنا عن إيجاد قاعدة بحث علمي متقدم ليس فقط "خطأ" في التحليل وإنما انسياق مع "ثقافة التبرير" وعدم الرغبة في ممارسة القدر اللازم من النقد الذاتي . فالحقيقة أن ما ينقصنا هو وجود نظم عمل عصرية في مجالات البحث العلمي في ظل نظم إدارة حديثة توفر ما يلزم من عناصر النجاح وفي مقدمتها احتضان أصحاب القدرات العالية وتنمية روح العمل في فريق واستئصال شأفة محاربة الموهوبين وتفريغ دنيا البحوث العلمية من قيم الوظيفة العمومية التي سادت فيها خلال العقود الأخيرة .

نحن إذن بصدد "مشكلة إدارة" قبل أن نكون بصدد "مشكلة إمكانيات" . وسوف يكون من اللازم أن نحلل "عناصر المشكلة الإدارية" التي قادتنا لما نحن عليه الآن من تأخرٍ في مجالات البحث العلمي ، وأن تكون لدينا شجاعة الاعتراف بأنه بدون تشخيص العلل وتغيير المناخ العام السائد في مجالات البحث العلمي ، فإنه سيكون من المستحيل تجاوز الأوضاع الحالية . ولا بد هنا أن نعهد لعيونٍ خارجيةٍ (وإن كانت مصرية) بعملية تشخيص العلل ووصف سبل العلاج ، إذ أن المنغمسين في واقع بيئة البحث العلمي المحلي سيكون من العسير عليهم وصف المشاكل وطرح الحلول لما يمكن أن يجلبه ذلك لهم من حرج لكونهم مرؤوسين (إدارياً) لمن سيكون النقد موجهاً لهم بشكلٍ أو

بآخرٍ . ولا يعني ذلك أن علماء الداخل غير قادرين على وصف المشكلة وأسبابها وسبل علاجها ، وإنما أعني فقط أن الحرج بالنسبة للعلماء المصريين بالخارج سيكون أقل - وهو أمر لا يمكن تجاهله .

- ١٥ -

تأمـــلات "ثقافيـــة" فـــي جنازة الملك الحســـين .

إتفقت الآراءُ علي "الذهول" من حجم إهتمام العالم بوجهٍ عامٍ والعالم الغربي بوجهٍ خاصٍ بالأيام الأخيرة للملك حسين ثـم موتـه وجنازتـه الفريدة. ولكن في المقابل، اختلفت الآراءُ في تفسـير هـذه الظـاهرة وتباينت وجهاتُ النظر إلي أبعد حدود التباين. فـالبعضُ أرجـع تلـك الظاهرة إلي إهتمام العالم بالدور الأردني في الشرق الأوسـط، وهـو أضعف الآراء قاطبة، لأن الوزن الإستراتيجي للـدور الأردنـي اقـلُ – بكثيرٍ– من الوزن الإستراتيجي لأدوار كل من مصر وإسرائيل وسوريا. ولا يعني ذلك "انعدام" أهمية الدور الأردني، وإنما يعني أن هذا الـدور أصغرُ بكثيرٍ من حجم الاهتمام العالمي والدولي (والغربي بوجه خـاص) بمرض وموت وجنازة الملك حسين. وهناك من قال بأن الملك حسـين كان حليف الغرب، وأن ذلك التحالف هو الذي أغـرى بتلـك الحفـاوة البالغة من الغرب بمرض وموت وجنازة الملك حسين . وهـذا الـرأي (وإن كانت له وجاهته ومساهمته في الظاهرة التي يتناولها فـي هـذا المقال) هو رأي غير سليم بشكل تام ، لأن العديد من الحكـام حلفـاء الغرب قد ماتوا دون أن يحظوا باهتمام مماثل للاهتمام الذي حظي بـه الملك حسين بن طلال في مرضه الأخير وموته وجنازته التـي شـغلت أكثر محطات التليفزيون العالمية لعشرات الساعات المتتالية بل ولدرجـة أن قناة تليفزيونية بشهرة وعالمية قناة "سي – إن – إن" استمرت فـي تقديم جنازة الملك حسين لأكثر من ١٢ ساعة دون انقطاع وهو ما لـم يسبق حدوثه حتى بالنسبة لوقائع وأحداث على أعلى درجات الأهمية .

فما هو التفسير الحقيقي لهذا الاهتمام المذهل وغير المسبوق ؟

يعتقد كاتبُ هذه السطور (وعلى أساس تجربة عمرها أكثر من عشرين سنة من الحياة والتعامل مع العقل الغربي من خلال عمله في واحدة من أكبر المؤسسات متعددة الجنسية) أن الكلمة التي أدلى به أحد الساسة الأمريكيين المعروفين وهو في نفس الوقت منظر استراتيجي عالمي معروف – هذه الكلمة التي أدلى بها عقب جنازة الملك حسين تحمل في طيّاتها مفتاح هذا اللغز . فقد قال هذا السياسي والمنظر الاستراتيجي العالمي المعروف (أن الملك حسين ربما يكون السياسي العربي الوحيد الذي كان (أي المتحدث)يشعر أنه يفهم حديثه وكلامه وآراءه فهماً كاملاً وبوضوح) . ورغم أن بالعبارة المذكورة قدر غير خفي من المبالغة ؛ فإن المعنى يبقى واضحاً .

لقد ذكرتني هذه العبارة ذات المعنى العميق للغاية بمئات الاجتماعات التي كنت أشارك فيها (ضمن آخرين من الإدارة العليا لإحدى المؤسسات الاقتصادية الغربية) مع مسئولين كبار في أكثر من بلد عربي ، وكيف كان كلُ طرفٍ يعتقد أنه يفهم الطرف الثاني ، ولكن ما أن تنتهي الاجتماعات وتبدأ مرحلة المتابعة والتنفيذ حتى يتضح أن الفهم المزعوم لم يكن إلا سرّاباً محضاً ، وأن كل طرفٍ قد فهم شيئاً مختلفاً. ومع مرور الأعوام ، أصبحت أدرك النّقاط التي يبدأ فيها فهمُ

كل طرفٍ في الانشقاق والابتعاد عن الفهم الذي يتكون في عقل ومخيلة الطرف الآخر . وأصبحتُ – بمرور الزمن – أقدر على إيقاف الحوار وطرح أسئلة على الطرفين تظهر بوضوح – من خلال الإجابات – أن الفهم متباين وأن ما يحسبه الطرفان "تفاهماً" هو أمر وهمي ليس له أيّ وجودٍ حقيقي . وربما من خلال إتقان هذه الجزئية أصبح بوسع كاتب هذه السطور أن يقوم بمهمةٍ كبيرةٍ لقرابة عشر سنوات تقوم في الأساس على معرفة الاحتياجات الاستراتيجية والممكن وغير الممكن لطرفي المشروعات العملاقة التي كانت محور هذه العلاقات .

إستعادت الذاكرةُ عشرات الصور التي كان فيها "العقل الغربي" يفهم – من نفس الحوار والمناقشة – شيئاً مختلفاً تماماً عما يفهمه "العقل العربي" . وقد استغرقتني – بعد ذلك – محاولةُ فهم جذور هذا التباين لسنوات . وخلصت لحقيقة أن استعمال اللغة بين العقل الغربي والعقل العربي مختلف إلى أبعد الحدود . كذلك فإن اختلاف مكونات الثقافة (من تاريخ إلى دين إلى عشرات المناطق الأخرى) يُساهم بقوةٍ في خلق هذه الظاهرة : ظاهرة عدم الفهم المشترك لنفس الكلام والمواقف والآراء بين العقل الغربي والعقل العربي . وقد درجت على تسمية هذه الظاهرة بالفجوة الثقافية بين العقلين : الغربي والعربي . فالظاهرة في أساسها ظاهرة ثقافية (بالمعنى الواسع للثقافة) .

ولا شك عندي أن الموضوع الساخن الذي أثير ثقافياً منذ

سنوات قليلة عن "صدام الحضارات" هو موضوع بالغ الاتصال بهذه الظاهرة – ظاهرة الفجوة الثقافية بين العقلين : الغربي والعربي . وكما قلت في محاضرةٍ دعاني لها معهدُ العلاقات الخارجية الألماني (في مايو ١٩٩٨) فإن التساؤل عن مستقبل العلاقة بين "الحضارة الغربية" والحضارة العربية أو الإسلامية هو في أساسه سؤال عن هذه الفجوة الثقافية . فإذا عملت البشريةُ على تفهم مكونات الاختلاف ، كانت النتيجةُ تقلص (وليس اختفاء) الفجوة الثقافية . وبالعكس ، فإذا ظلت البشريةُ مهملةً لهذه الظاهرة ، فإن الفجوة الثقافية سوف تزداد اتساعاً . وحسب السيناريو الأول ، فإن التعايش بين الحضارات سوف يسود ، بينما سيؤدي السيناريو الثاني لصدام مؤكد بين الحضارات . وهنا ، فإن من الواجب تذكر أنه حسب فهم الفيلسوف الفرنسي الشهير سارتر – لا يوجد شئ أسمه المستقبل ؛ المستقبل هو نتيجة ما نصنعه الآن .

تذكرت كل ذلك وأنا أتأمل ظاهرة جنازة الملك حسين ، لكونها التجسيد الحقيقي لحالةٍ نادرة لم تكن هناك فيها فجوة بين العقل العربي (ممثلاً في الملك حسين) والعقل الغربي (ممثلاً فيمن تعاملوا معه عبر عقود الزمان) من الغربيين الذين وجدوا في تعاملهم معه دفئاً ثقافياً منبعه عدم وجود تلك الفجوة الثقافية – والفضل الأول والأخير هنا للتكوين العقلي والثقافي للملك حسين .

ولا شك عندي ان الكثير من حـــالات ومواقــف التــأزم فــي العلاقات السياسية والاقتصادية بيننا وبين العديد من الجهات الأمريكيـة والأوروبيـة إنما يتصل اتصالاً وثيقاً بظاهرة الفجوة الثقافية التي أشـوت إليها آنفاً. كما أن الكثير من التعاطف والتقارب السائد بيــن إســرائيل وتلك الجهات إنما يرجع لعدم وجود هذه الفجـوة الثقافيــة . ولا شــك أيضاً عندي أن شكل القيادات السياسية والاقتصادية والإداريــــة التــي ستقود حياتنا العامة في المستقبل سوف يحدد نصيبها من النجاح قـــدر تمكنها من معرفة وفهم ثقافة (ومنهج تفكير) الحضارة المتربعة حاليــاً على عرش قيادة العالم . وسيكون من العبث المحض أن يفهم البعــض أنني أدعو للإيمان ما يؤمن به الغربيون وإلى اعتناق وجهات نظرهــم في العديد من الأمور ، فذلك لم ولا يمكن أن يكون جوهر ما أقصد إليــه. فقصدي يتعلق بفهم مكونات العقل الغربي ، وهي مسألة قائمة بذاتـــها ومستقلة عن تبني وجهات نظر الغرب ، لا سيما وأن تعبير "وجـــهات نظر الغرب" هو تعبير غير علمي ، فلا توجد وجهة نظر واحدة للغــرب في أية مسألة من المسائل ، ولكنني أتحدث عن معرفة عميقــة بنشــأة وتكوين العقل الغربي ومناهجه في الوصول إلـــى الآراء . وأكــرر أن المفيد هنا (وهو المتوفر لمعظم الشخصيات الإسرائيلية) هــو المعرفــة العميقة بنشأة وتكوين وآلية عمل العقل الغربي ومناهجه فــي التفكــير والتحليل والتبرير – وليس المهم هو الانصياع لنتائج كل ذلك ولـــلآراء ووجهات النظر المنبثقة عن كل ذلك .

- ١٦ -

هل فهم هــذا مستحيل .. ؟؟

كان اختياري أن يخلو هذا الكتاب من مقـالاتي التـي دعـت لحتميةِ الوصول لتسويات سريعة للصراع العربـي الإسـرائيلي حتـى نتفرغ لبناء الداخل المهترىء . وذلك لأنني لا أستطيع أن أنشر كتابـاتي في هذا الموضوع دون أن أنشر الكتابات التي رد البعـضُ بـها . وإذا فعلتُ ذلك فسأكون (بنشري للمقالات التي ظن أصحابُها أنـهم يـردون على كتاباتي) أُساهم في تدهورِ أسرع للتحضرِ والعقلانية في حواراتنـا وأقدم ملفاً إضافياً للمكتبة الغوغائية والدهمائية فـي حياتنـا الثقافيـة المعاصرة . لذلك فإنني أكتفي بنشر مجموعة من النقاط الرئيسية بنفس نصها الذي نُشرت به في جريدة الأهرام كخاتمةٍ لحوارٍ كنتُ أقول فيـه أشياء ويرد الآخرون على أشياءٍ لم أقلها .

وفيما يلي هذه النقاط :

<u>أولاً :</u> أن الحقَ العربي في الصراعِ العربـي الإسـرائيلي هـو الحق القوي الثابت والذي كان من الممكـن لعقـلاءٍ أن يدافعوا عنه بأساليبِ حضاريةٍ وبلغـةٍ يفهمـها العـالمُ المتقدمُ ، إلا أن القضيةَ العادلةَ والحقَ الساطعَ لم يجـدا (لسنوات طويلة) إلا أشد المحامين خيبةً لتمثيـلِ هـذا الحق أمام العالم ، حتى جاء أنور السادات وأخذ العـرب من "درب الصراخ" إلى "درب العقلانية" . وقد واصلـت مصرُ السير على هذا الدرب .

ثانياً : أن إيماني بأن التاريخ لا تحكمه مؤامرةٌ شاملةٌ وكاملة تحرك كل الأحداث ، لا يعني أنني أرفض وجود مؤامرات في التاريخ . ولكنني أؤمن أيضاً بأن ما يجب أن يُسمى (صراعاً) يسميه الكثيرون (مؤامرات) . وخلاصة وجهة نظري هنا أن مسار التاريخ لا تحركه مؤامرة متكاملة الأطراف وإن وُجدت مؤامراتٍ عديدة في الحياة إلا أن الصراع (وليس المؤامرة) هو من طبائع الأشياء ولن تخلو منه الحياة في أي يومٍ من الأيام .

ثالثاً : أن الإيمان المطلق بوجودِ مؤامرةٍ متكاملةٍ تحرك التاريخ ينتهي بالمؤمنين بذلك لدرجةٍ عاليةٍ من السلبية . أما المؤمنون بالصراع ، فإن بوسعهم أن يتعلموا مفردات وقواعد الصراع بل ولغة الصراع . وأكبر دليل على ذلك اليابان التي لعبت لعبة الصراع بمفرداتها فأجادت وتفوقت . ويُقال نفس الشيء على دول جنوب شرق آسيا ، فقد قادها الصراع منذ سنتين إلى نكسةٍ كبيرةٍ إلا أنها اليوم وبعد عامين فقط قد تجاوزت النكسة لأنها أدركت أنه صراعٌ فلعبت بمفردات الصراع وتجاوزت النكسة بفضلِ تملُكها في المقام الأول لأدواتِ خوض الصراع (وهي أدوات تندرج تحت الأفعال

المنبثقة عن فكرٍ ورؤيةٍ وليس الأقوال المنبثقة عن غضبٍ وانفعالٍ) .

رابعاً : أن الصراع العربي الإسرائيلي من أكبر وأهم أشكال الصراع الحضارية في الزمن الراهن ، وأنه صراعٌ يربح فيه من يملك مُكن وأدوات ومفردات الصراعات الحديثة لا من يملك الحناجر المدوّية . وهنا فإن إحراز أي إنجاز في هذا الصراع مرهونٌ بوجودِ مجتمعٍ قوي في الداخل قبل أي شيٍء أخر .

خامساً : أن "قوة الداخل" لا يمكن تصورها إلا في ظلِ توفر ثلاثة أمورٍ أساسية هي : "تنمية اقتصادية" حقيقية وواسعة تكونُ هي أساس تنمية اجتماعية وسلام اجتماعي ووجود طبقة وسطى عصرية وقوية وواسعة . وثانياً حياة ديمقراطيةِ متأصلة تؤدي إلى دارونية اجتماعية أي تفاعل اجتماعي يدفع بأفضل أبناء وبنات المجتمع إلى المواقع الرئيسية التي تساهم في صنع الواقعِ والمستقبل . وثالثاً جو ثقافي عام ونظام تعليمي تكون "الحداثة" هي محوره الأساسي ، بما يضمن الإتصالِ الوثيق اللازم بالحركة العلمية وبمسيرة التمدن الإنسانية .

سادساً : عند توفر الشروط الثلاثة (التنمية الاقتصادية والحياة الديمقراطية والجو الثقافي والتعليمي المرتبط بالحداثة) فإن ذلك يؤدي لوجود طبقة وسطى عصرية وواسعة وقوية هي التي تفرز العناصر البشرية التي تتعامل مع الصراعات الخارجية تعاملات يمكن أن تكون ناجحة .

سابعاً : أن أي تركيز على النجاح في صراعات مع "الخارج" سوف يقود إلى "فشل كامل" (كما حدث أكثر من مرة في الماضي) طالما أن "الداخل" لم يصل (عن طريق التنمية والديمقراطية والحداثة) للقوة التي تسمح بالنجاح في صراعات مع الخارج .

ثامناً : أن الذين لن يكون بوسعهم ممارسة عملية نقدٍ ذاتي للكيفية التي تعامل بها "العرب" مع الصراع العربي الإسرائيلي لن يكون بوسعهم إلا تكرار "نكبات ونكسات" الماضي . فإذا لم نقم بهذه العملية (النقد الذاتي) فسنكرر المنهج بما يكفل تكرار النتائج (نكبات ونكسات) .

تاسعاً : أن مهمة المثقفين في مجتمع كمجتمعنا أن يعمقوا الرغبة في الاتجاه بخصومات الماضي صوب نفس

الاتجاه الذي سار الألمان والفرنسيون تجاهه بعد سنة ١٩٤٥ ، دون أن يعني ذلك "الانبطاح" أو "محو التاريخ" ، وإنما يعني وجود إرادة حقيقية وقوية لأن تكون مشاغل المستقبل متعلقة بالبناء لا بالحرب والدم .

عاشراً : أن من أهم مهام المثقفين أن يواجهوا النزعات الداخلية التي ترمي للنظر للعالم الخارجي وكأنه صفوف متراصة من الذئاب التي توشك أن تنقض علينا , فهذا من جهة "غير صحيح" ومن جهة ثانية فإنه أمر من شأنه أن يأخذنا لعزلة حضارية قد تناسب بعض الأصوليين ولكنها لا يمكن أن تناسب معظم الفرق الأخرى من المثقفين المصريين (وفي مقدمتهم اليساريون) .

- ١٧ -

هويتنا .. بين البقاء والزوال .

عندما نخر سوسُ الفشلِ في بنيانِ الهيكل الإشتراكي الذي كان يعرف بالكتلة الشرقية بزعامةِ ما كان يسمى بالإتحاد السوفيتي وهوى الهيكلُ مرةً واحدةً مخلفاً الدنيا من بعد ذلك غير الدنيا قبل " السقوط الكبير " ؛ وجد الناسُ أنفسَهم في عالمٍ جديدٍ . وفي هذا العالم الجديد لم تعد هناك قوتان عظميان ولم يعد هناك منهجان في كل شيء كما كان الأمرُ من قبل . ومن رحم هذا الواقع الجديد (واقعُ إنتهاء الحرب الباردة بسببِ موتِ أحد اللاعبين بالسكتةِ المخيةِ المفاجئةِ) بدأنا نسمع عباراتٍ مثل (النظام العالمي الجديد) و (العولمة) إلى جانب مصطلحات أخرى مثل الجات (وإن كان المصطلح في حد ذاته قديماً إلا أن الواقعَ الجديد بعثه بعثاً جديداً) .

وخلاصةُ القول ، أن قادةَ العالم الجديد الذين وجدوا أنفسَهم بلا منافسٍ بدأوا محاولة تنظيم العالم وفق قواعدٍ يرونها سليمةً . ومن هذه القواعد ، فتح الأسواق إلى أبعد الحدود أمام السلع والمنتجات والخدمات من أي مكانٍ لأي مكانٍ دون " الحمائية القديمة " التي عاشت في ظلها الدنيا سنواتٍ طويلة . ومع الرغبةِ في الوصول بالمنافسةِ الإقتصادية إلى أبعدِ الحدود وإزالةِ الحواجز بدأ الحديثُ عن (العولمةِ الثقافيةِ) . فكما أن " التعاملات " ستكون بلا حواجزَ من الناحية الإقتصادية ، فإن الثقافاتِ ستتعامل مع بعضها البعض أيضاً بشكلٍ مفتوحٍ لم يسبق له مثيل (أو هكذا يظن البعضُ) .

وعلى الفور وجد من يرى في ذلك كل الخطر على وجود مجتمعاته الإقتصادية ،وهو خطر حقيقي لا يمكن إنكاره ولكن (للأسف) لا يمكن أيضاً إلغاؤه وإنما يمكن التعامل معه إما بكفاءةٍ وهو ما يؤدي للنجاحِ أو التعامل معه بكسلٍ (مع الإكتفاء بالشكوى والعويل) وهو ما يؤدي لعواقبٍ وخيمةٍ للغاية . وليس الجانب الإقتصادي من هذا الوضع العالمي الجديد هو ما يهمنا في هذا المقال ، فما أكثر ما كتبنا عنه في غير هذا الموضع . وإنما يهمنا البعد أو الجانب الثقافي لهذا الوضع الذي بدأ يسود أو ينتشر في العالم بأسرهِ منذ بداية عقد التسعينات وهو ما واكب سقوط ونهاية الكتلة الشرقية (الإشتراكية) . ففي واقعنا المصري كثيرون يسيطر عليهم خوف مهول من أثر التعاملات الواسعة مع العالم الخارجي على خصوصياتنا الثقافية والتي في مجملها تتكون " هويتنا " . وهذا ما أريد أن أسلط الضوء على جوانبه في هذا المقال :

* <u>معالم ومصادر خصوصياتنا الثقافية :</u>

من الأمور التي كان ينبغي أن تكون واضحةً وضوح الشمس في كبد السماء في يوم صافي أننا عربٌ (إلي درجةٍ بعيدةٍ ولكن ليس بشكلٍ مطلق) وأننا من أبناءِ شرق البحر المتوسط (لدرجةٍ بعيدةٍ ولكن ليس بشكلٍ مطلق) وأننا جزءٌ من الحضارةِ الإسلاميةِ (لدرجةٍ بعيدةٍ ولكن ليس بشكلٍ مطلق) وأننا إلي جانبِ ذلك قد دخل في تكويننا بشكل لا ينكر (بعدٌ مصري قديم) و (بعدٌ قبطي) ... وأن نتاج كل ذلك أن "

البعـد العربي " بعـدٌ أصيـل من أبعاد هويتنا ، فأدبنا كلـه عربـي .
ولكن الأمر لا يصل إلي أن نكون (عرب فقط) ... ولا أدل على ذلك من
البون الشاسع بين (المصـري) و (القطـري) علـى سـبيل المثـال .
وبالمثل ، فإننا تأثرنا بشدة بموقعنـا الجغرافـي فـي شـرق البحـر
المتوسط ، دون أن يؤدي ذلك لأن نكون صورة كربونية من الآخريـن
الذين يعيشون أيضاً في شرق البحر المتوسط . أما تأثرنـا بالحضـارة
الإسلامية فمن العبثِ إنكاره ، ولكن من العبثِ أيضاً القول بأننا - مـن
حيث الهويةِ - مجردُ "مسلمين" ولا شئ آخر . فإن المكون الإسـلامي -
على أهميته ووضوحه - مجرد بعـد أساسـي مـن أبعـادٍ أخـرى .
فالمصـريُ ليس صـورةً من الإيـراني والبـاكستاني لمجـرد
الإشتراك في البعـد الإسـلامي . ولا شـك أن المكونـاتِ الأساسـية
للشخصيةِ المصريةِ قد تأثرت بمصرَ القديمة (إذ أنه من غـير العلمـي
والمنطقي إنكار أثر ثلاثين قرناً من التاريخ المصري القديـم) كمـا أن
هذه المكونات قد تأثرت بالحقبةِ المسيحية ، إذ أنه من المستحيل إنكـار
أثر ستة أو سبعة قرون من " مصرَ المسيحية " وهكذا ، فـإن هويتنـا
هي " هويةٌ مصرية " تدخل الأبعادُ العربية والبحر متوسطية والإسلامية
والمصرية القديمة والمسيحية في صناعةِ وصياغةِ مادتها الأساسية بما
يعني الإتفاق (إلي حدٍ ما) مع المشتركين في تلك الأبعاد دون أن نصـل
لحد (الذوبان) في تيارٍ واحدٍ من هذه التيارات . وليـس فـي ذلـك أيُ
عيب أو خطأ لأن ذلك هو محصول وثمرة التـاريخ والجغرافيـا وهـو

محصول حتمي وثمرة من غير المنطق إنكارها .

<u>* الخصوصيات الثقافية أقوى من أن تذروها رياح التعامل مع الآخرين:</u>

وإذا كان ذلك كذلك ، فإن " هويتنا " ليست نتاج عوامل مؤقتة أو عابرة أو سطحية ، وإنما هي نتاج جذور طويلة وبعيدة وضاربة في الزمان والمكان . وبالتالي ، فإن من يتصور أن تلك الهوية أو بتعبير آخر " الخصوصية " أو " الخصوصيات الثقافية " يمكن أن تزال أو تمحى أو تطمس بفعل مستجدات هي من طبائع الزمن والتجديد يكون واهما للغاية . فإن الفهم الصائب لبنية وتكوين " الهوية المصرية " يجعل المرء يدرك قدر " التركيب " وكثافة الطبقات المكونة لهذه الهوية ومدى إتصال كل ذلك بالزمان (المسيرة التاريخية) والمكان (حقائق الجغرافيا) . وهو ما يجعل القول بإمكانية أن تقوم المعاملات الحديثة المفتوحة مع العالم الخارجي بكنس معالم خصوصياتنا الثقافية المكونة لهويتنا يبدو كمزاح سخيف لا أساس له من العلم والمنطق . وباختصار ، فإن كل مصري يحمل من " الطبقات " المكونة لهويته آلاف الرقائق التي تنتسب لكل الأبعاد المذكورة : العربية والبحر أوسطية والإسلامية والمصرية القديمة والمسيحية ، وأن إختلاف درجاتِ وجودِ كل نوع من هذه الرقائقِ لا ينفي قدر " التركيبية " في الهويةِ المصريةِ .

*** الخصوصيات الثقافية ذات طبيعة ديناميكية أي غير إستاتيكية :**

ورغم ما ذكرت ، فإن الإعتقادَ بثباتِ أو إستاتيكية الخصوصيات الثقافية هو أمرٌ على أعلى درجاتِ الخطأ والإختلاف مع طبيعة مكوناتِ ورقائقِ الخصوصية الثقافية . فرغم قولي بأن هذه المكونات والرقائق ذات جذورٍ بعيدةٍ في الزمان (التاريخ) والمكان (الجغرافيا) فإن خصوصيتنا الثقافية كانت ولا تزال في عمليةِ تغييرٍ بطيئةٍ مستمرةٍ يحدثها واقعُ أن الزمان (ومحتواه) يتغيران ، ولكنها عمليةٌ بطيئةٌ وتستغرق أزمنةً طويلةً . ومعنى هذا الكلام أننا وإن كانت لنا (خصوصيات ثقافية) هي أساس هويتنا إلا أن الواقعَ يؤكد أن شكلَ وطبيعة وملامح هذه الخصوصيات اليوم في مستهل القرن الحادي والعشرين تختلف عنها في مستهل القرن التاسع عشر ، وهي وتلك يختلفان عن شكل وطبيعة وملامح خصوصياتنا الثقافية في مستهل القرن السادس عشر ... وهكذا دواليك .

ورغم معرفتي أن الجو الثقافي العام في مصر قد أصبح أسيرَ (البعدِ الواحدِ) في أمورٍ عدةٍ ، إلا أنني أجاسر وأقول أن خصوصياتنا الثقافية تعرف في آن واحد طبيعتين ... طبيعة الثبات أو ما يشبه الثبات ... وطبيعة التغيّر الكمي البطئ الذي يؤدي إلى طريق التراكم لتغيّر كيفي بطئ أيضاً . فهناك ثبات (أو شبه ثبات) مع تغيير (أو شبه تغيير) في آنٍ واحدٍ .

* الخصوصيات الثقافية بعضها إيجابي وبعضها سلبي :

كذلك من غير العلمي أو المنطقي أن نعتقد أن خصوصياتنا الثقافية كلها إيجابية . فهناك العديد من مفردات خصوصياتنا الثقافية " إيجابي " وهناك العديد من مفردات خصوصياتنا الثقافية " سلبي " . وإذا كانت الأمثال الشعبية مرآة (من مرايا عديدة) للخصوصيات الثقافية والهوية ، فإن مراجعة مئات الأمثال الشعبية يؤكد وجود معالم إيجابية وإلى جوارها معالمٌ سلبية وهذا أمر منطقي في ظلِ التجربةِ المصريةِ التاريخيةِ وما إعتراها من مراحلٍ كان من الحتمي أن تنتج السلبي إلى جوار الإيجابي .

* درس التجارب الآسيوية والخصوصيات الثقافية :

تمتلئ عقول وصدور الكثيرين من أبناء هذا الوطن برعبٍ من آثارِ التعاملِ الواسع مع العالم الخارجي والذي يرون أنه أصبح كالطوفان الذي يصعب إيقافه ، فهو من طبائع ومعالم وثمار المرحلة التاريخية الحالية . وجوهرُ هذا الرعب هو الخوف من ضياع الخصوصيات الثقافية لنا وبالتالي ضياع الهوية أمام خصوصيات ثقافية أخرى وافدة من العالم الأكثر تقدما وقوة وثراء . ورغم يقيني بأن خصوصياتنا الثقافية هي أمور أعمق من أن تكنسها التعاملات مع الخارج وأن جذورها عميقة وضاربة في تربة الزمان والمكان وأن " تعقد التركيبة " التي من مجملها تتكون خصوصياتنا الثقافية يجعل

القول بإمكانية ضياع خصوصياتنا الثقافية " مزحة سخيفة " كما قلت آنفا ، فإنني أود أن أدعو هؤلاء "المرعوبين" لدراسة أحوال اليابان وعدد من دول شرق آسيا التي تعاملت على أوسع نطاق مع الحضارة الغربية بشقيها الأوروبي والأمريكي وأخذت العديد من أنماط العمل الصناعي والخدمي والتجاري من هذه الحضارة الغربية ودخلت في تبادلات هائلة معها ، ومع ذلك فإن الخصوصيات الثقافية الآسيوية بقت محتفظة بذاتها بل وتم توظيف عدد كبير من هذه الخصوصيات الإيجابية لتصبح أداة تميز وتفوق في تلك المعاملات والمبادلات الواسعة بين الآسيويين والأوروبيين والأمريكيين . بل إن تجربتي الواسعة في التعامل مع جنوب شرق آسيا تجعلني أجزم بأن أثر هذا التعامل الواسع مع الآخرين لا يعدو أن يكون مجرد واحد على ألف من الخصوصيات الثقافية لتلك البلدان (رقيقة واحدة وافدة إلى جوار ألف رقيقة من الرقائق الأصلية) . وأذكر أنني في رحلة بالقطار ذات يوم من طوكيو إلى إحدى المدن اليابانية القديمة بدات أشعر بعد دقائق أنني أدخل بلدا مختلفا ، فالآثار المعدودة والمحدودة للتعاملات اليابانية الواسعة مع العالم الغربي أخذت تتلاشى وفي المقابل أخذت تبرز بوضوحِ معالمُ المكان الأصلية والتي تنطق كلها بثباتِ الخصوصياتِ الثقافيةِ اليابانية أمام المؤثرات الخارجية ، وإن كان ذلك لا ينفي أن هناك في المؤثرات الخارجية ما هو إيجابي وأفضل ومن الحكمة تبنيه .

* هل بوسع الموجة الأمريكية محو خصوصياتنا الثقافية ؟ :

وإذا كان " رعبُ " الخائفين على خصوصياتنا الثقافية من الزوالِ والإنكسارِ أمام الخصوصيات الثقافية الوافدة يتمحوّر خوفه أساساً من " أمركة " هويتنا ، فإن الواجبَ يحتم أن نقفَ أمام هـذه الجزئيـة مليـاً ونتساءل : هل حقـاً أن بوسـع " الثقافـة الأمريكيـة " أن تسـتأصل خصوصياتنا الثقافية وتحل محلها ؟ سؤال قد يخيف البعض ، أما أولئـك الذين يعرفون أمريكا وتاريخها وخصوصياتها الثقافية فلا يملكـون إلا السخرية من هذا الإحتمال الوهمي . فإذا كانت ثقافةُ بريطانيا العتيدة لم تمح خصوصيات الهند الثقافية رغم وجود بريطانيا قابعة علـى صـدر الهند أربعة قرون ، مع ما لبريطانيا مـن ثـراءٍ فـي الخصوصيـاتِ الثقافيةِ ، فهل تستطيع أمريكا التي لا تملك جزءاً على ألفِ جـزءٍ مـن المحصول الثقافي البـريطاني أن تمحو خصـوصيات الغـير الثقافيـة وتحل محلها الخصوصيات الثقافية الأمريكية ؟! وهل يمكـن أن يكـون التخوف من ثقافة الهامبرجر والكوكاكولا والبيتزا تخوفاً جاداً يستند إلى أسبابٍ قويةٍ ؟ أم انه أيضاً مزاحٌ سخيفٌ ؟! إن أمريكا (وإسرائيل أيضـاً في هذا الشأن) دول تحتاج إلى قرونٍ قبل أن تكون لـها هـي نفسـها خصوصيات ثقافية قوية يمكن لها أن تؤثر في الخصوصيـاتِ الثقافيـةِ للآخرين .

* هل بوسع الثقافة العبرانية إبتلاع خصوصياتنا الثقافية ؟ :

وإذا كان من المستحيل في نظرنا ان تبتلع أمريكـا الآخريـن

ثقافياً (لأنها لا تملك مؤهلات هذا الإبتلاع ولأن الأمرَ أكثرُ تركيباً وتعقيداً من هذا التصور الساذج والبسيط والذي يتجاهل حقائق " تركيبية "الخصوصية الثقافية المصرية) فإن نفسَ الأمرِ يُقال عن المرعوبين من إبتلاع الثقافة العبرية (أو العبرانية) لخصوصياتنا الثقافية . فالخصوصياتُ الثقافية المصرية نتيجة تواصل تاريخي وجغرافي لخمسين قرناً من الزمان . أما الخصوصياتُ الثقافية العبرية فهي من جهة محدودة الحجم للغاية (بحكم ضآلة أعداد اليهود في العالم) كما أنها تعرضت لإنقطاعات وتوقفات زمنية لا يمكن إنكار أثرها ، ويكفي ما حدث للغة العبرية من ذبول وضمور ثم بعثٍ جديدٍ لا يمكن ان يكون بوسعه إخفاء أثر مراحل الذبول الطويلة . وإن المرء العارف بحَقائق الأمور ليتساءل عن حجم (الأدب) و (الشعر) و (الفن) اليهودي والذي يظن البعض أنه قادر على إبتلاع خصوصياتنا الثقافية . إننا هنا بصدد " تل صغير " أمام " جبل هائل عملاق " . وأغلب الظن أن أكثر ما يخشاه العبريون على أنفسهم هو أن يؤدي حدوثُ سلامٍ في المنطقةِ لإكتساحِ الثقافاتِ الأخرى المحيطة بهم لخصوصياتهم الثقافية التي لا يقل نصفها عن خصوصيات متعلقة بثقافةِ الجيتو ... فإذا زال الجيتو زالت معه نصفُ الخصوصيات الثقافية العبرانية .

<u>* العواقب الوخيمة للتقوقع على الذات على الخصوصيات الثقافية :</u>

من سخرياتِ الأمورِ أن يعتقد الذين يظنون أنهم حراسُ هويتنا وخصوصياتنا الثقافية أن الحدّ من الإنفتاحِ على العالمِ الخارجي والحدِ من دخولِ لعبةِ الأممِ الجديدةِ المسماةِ بالعولمة هي أمور من شأنها المحافظة على خصوصياتنا الثقافية (أي هويتنا) وحمايتها من الإندثار وإعادة التشكل وفق معطياتِ الخصوصياتِ الثقافيةِ للآخرين بوجهٍ عام ولأمريكا بوجهٍ خاص . ولا أعتقد أن هناك خطأ فكري أفدح من ذلك . فالذين سيحاولون أن يفعلوا ذلك هم أول المرشحين لفقدانِ خصوصياتهم الثقافية ، إذ أن العزلةَ الكلية أو الجزئية التي يتوهمون أنها ممكنةٌ ستقود لوهنٍ إقتصادي كاملِ الأبعادِ وهو ما سيقود لمشكلاتٍ ومعضلاتٍ إجتماعيةٍ ستكون هي السبب الأساسي لتعاظم الخصوصيات الثقافية السلبية وإندثار الخصوصيات الثقافية الإيجابية . وبنفس القدر فإنني أؤمن إيماناً قوياً أن التعامل الحر والمفتوح مع الآخرين وعلى أوسع مدى هو القمين بتزويد الخصوصيات الثقافية لنا بعناصر جديدة لتعظيم الإيجابي منها و تنقيح السلبي .

كل هذا ولم نقل شيئاً بعد عن الإستحالة المادية المطلقة لتحقيق العزلة الكلية أو النسبية التي يتصور البعضُ أنها ممكنة . فعالمية العلم وثورة الإتصالات والتقدم المذهل في وسائل الإعلام المخترقة لكل الحدود وجيوش القواعد الجديدة التي ستمنع " الحمائية

الإقتصادية " كل ذلك من شأنه أن يجعل (الحلم بالعزلة الكلية أو النسبية) حلماً مستحيلَ التحقيق .

<u>* مصادر هذا " الفزع " من ضياع الخصوصية الثقافية :</u>

" الإنسان عدو ما يجهل " مقولة صحيحة وصائبة إلى أبعد الحدود ، وتنطبق هنا على الذين تمتلىء عقولُهم وقلوبُهم بالفزع الأسطوري من إندثار هويتنا وضياع خصوصياتنا الثقافية إذا ما إنخرطنا في تعاملاتٍ واسعةٍ مع العالم الخارجي (تعاملات إقتصادية وتجارية وثقافية) . فلو كان " المذعورون " من عواقب التعامل الواسع مع العالم الخارجي والذين يعيشون أسرى فكرة ان (الغزو الثقافي) يتربص بنا الدوائر وأن ثقافة الذئب تقف على أبوابنا لتنهش لحم هويتنا وثقافتنا وخصوصياتنا الثقافية ، لو كان هؤلاء الذين يغلب عليهم الذعرُ والفزعُ من مغبةِ ذلك الإنفتاح الثقافي على العالم على درايةٍ واسعةٍ بمفرداتِ كل خلفيةٍ من خلفياتنا الثقافية وعلى علمٍ واسعٍ بثقافات الآخرين لما تكون لديهم شعورٌ بالدونية يجعلهم يتوهمون أنهم عرضةٌ لضياع الهوية ونسف الآخرين لمفرداتِ خصوصياتهم الثقافية .

إن الجهلَ يولد الشعور بالدونية (وقد يكون مظهر ذلك شعور زائف بالتميّز يُعبر عنه ليل نهار بمدحِ الذات) والشعور بالدونية يخلق تلك المخاوف الوهمية والهلوسات بأن الذئب (الآخر) يقف على حدودنا بنيةٍ مبيتةٍ لطمس هويتنا ونسف خصوصياتنا الثقافية وإحلال خصوصيات

ثقافية أخرى محلها عن طريق إطعامنا الهامبرجر وجعلنا نشرب الكوكاكولا ... ولا أظن بأن هناك شعوراً بالدونية ممزوجاً بالسطحية وتبسيط الأمور مثل ذلك المجسد في هذه الحالة من الهلع والجزع والفزع بلا أساس وبشكل يهين ذاتنا الحضارية والثقافية إذ تكون نتيجة تصوراتهم الوهمية أن هذه الذات الحضارية والثقافية ضحلة ومهترئة وضعيفة لدرجةِ أنها قابلة للسحق والضياع عند أول تعاملاتٍ واسعةٍ مع الآخرين ، وأنه لا سبيل للمحافظة عليها وصيانتها إلا بإقامةِ السدودِ والحدودِ بيننا وبين الثقافاتِ الأخرى لأننا معرضون للضياع عند فتحِ أولِ نافذة !! ولا شك أنها حالةٌ تختلط فيها الهلوسةُ بالجهل بالشعور بالدونية بشكل ينبغي أن نلفظه وبقوةٍ .

مؤلفات طارق حجّـــي .

١- أفكار ماركسية في الميزان .	(١٩٧٨)
٢- الشيوعية والأديان .	(١٩٨٠)
٣- تجربتي مع الماركسية .	(١٩٨٣)
٤- ما العمل ؟	(١٩٨٦)
٥- الأصنام الأربعة .	(١٩٨٨)
٦- ثالوث الدمار .	(١٩٩٠)
٧- مصرَ بين زلزالين .	(١٩٩١)
٨- التحول المصيري .	(١٩٩٣)
٩- نظرات في الواقع المصري .	(١٩٩٥)
١٠- نقد العقل العربي .	(١٩٩٨)
١١- الثقافة أولاً وأخيراً .	(٢٠٠٠)

12- L'inéluctable Transformation.	(1991)
13- On Management and Petroleum Industry.	(1991)
14- Egypt's Contemporary Problems.	(1992)
15- Critique of Marxism.	(1992)

يوجـد ٥٢ فصل من فصول كتب المؤلف على موقـع بشبكة الإنترنت (http://www.heggy.org) منها ٢٦ فصلاً باللغة الإنجليزية و٢٦ فصلاً للغة العربية .

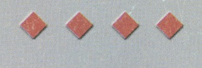
الفهرس

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع	٢٠٠٠/١١٥٠٧
الترقيم الدولى 977-01-6858-0	ISBN

٢/٢٠٠٠/١٥٨





هذا هو العام السابع من عمر «مكتبة الأسرة» .. ومنذ سنوات طوال لم يلتف الناس حول مشروع ثقافى كبير كما التفوا حول هذا المشروع الثقافى الضخم حتى أصبح مشروعهم الخاص، وطالبوا باستمراره طوال العام. واستجبنا لهذا المطلب الجماهيرى العزيز إيمانًا منا بأهمية الكتاب؛ وبالكلمة الجادة العميقة التى يحتويها؛ فى إعادة صياغة وتشكيل وجدان الأمة واستعادة دورها الحضارى العظيم عبر السنين.

لقد استطاعت «مكتبة الأسرة» .. أن تعيد الروح إلى الكتاب مصدرًا هامًا وخالدًا للثقافة فى زمن الإبهارات التكنولوچية المعاصرة.. وها نحن نحتفل ببدء العام السابع من عُمر هذه المكتبة التى أصدرت (١٧٠٠) عنوانًا فى أكثر من «٣٠ مليون نسخة» تحتضنها الأسرة المصرية فى عيونها وعقولها زادًا وتراثًا لايبلى من أجل حياة أفضل لهذه الأمة.. ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن ومكتبة فى كل بيت.

سوزان مبارك





١٥٠ قرشا